



KOPRI
3
A. BY.





1 2 1 3 0 4 1
1 2 1 3 0 4 1
1 2 1 3 0 4 1



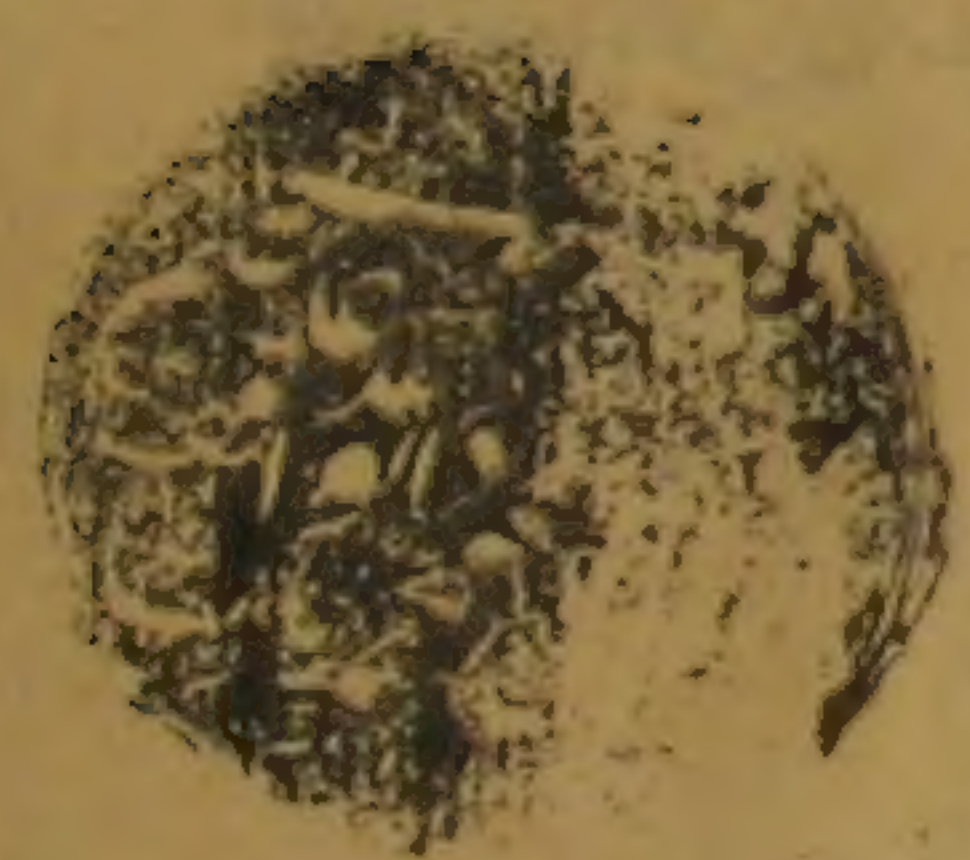
مجموعہ سند اور راق

۱۵۹

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is partially obscured by a large, dark, irregular shape, possibly a stain or a piece of tape. The visible text includes words such as "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful) and "الحمد لله" (Praise be to Allah).

هـ
تعبان في هذا الملامم خفاف خفيفا
لتفريقه افاقة السطور ووافاة
المصير في قصير تحت من اشتاكي

۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲



فانما في هذا الكتاب من الغريب والنفيس
 في سبيل التبيين والبيان
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء

اعلم ان الترتيب على اشياء لغوية احدها
 اراد الله تعالى بحقيقته شي اخر ويستعمل
 بعد يقال ترتيب على كذا او رتبة عليه
 ولا يمكن حل الترتيب سها على هذا
 المعنى كما يعرف استعماله بعد وبتنظيم
 له ان يكون الكتاب سور واما بعد
 هذه الاشياء الخمسة مع انه يحتملها ولو
 ظاهرا بطلان حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ورتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اعلم
 ان النص رحم قال فاشار الى امر بعد بطرف الحق
 الى اخره اوصافه بجر ككتاب كذا وكذا ثم قال فاشار
 الى مقتضى اشارته وسميته بالرسالة الشريفة في القواعد
 المنطقية ورتبة على مقدمة الحق ولا خفاء في ان الضمير
 المذكورين في سميته ورتبة راجعا الى الكتاب
 المذكور فاذكره الشرح في شرح هذا الكلام ثم ان
 الرسالة مرتبة لبيان لما حصل المعنى بناء على ان الكتاب
 المذكور والرسالة المذكورة متحدان لا يباينان
 الضمير وهو ظاهر فلا يتوجه عليه ان الضمير مذكر والرسالة
 مؤنثة ولا حاجة في دفعه الى تناول الرسالة بالكتاب
 او المذكور او غير ذلك والترتيب في اللغة جعل
 كل شئ في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء
 المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويجوز
 بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر ولا يخفى
 انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب شئ من هذه الغرضين

لما قلنا ان الترتيب على اشياء لغوية احدها
 اراد الله تعالى بحقيقته شي اخر ويستعمل
 بعد يقال ترتيب على كذا او رتبة عليه
 ولا يمكن حل الترتيب سها على هذا
 المعنى كما يعرف استعماله بعد وبتنظيم
 له ان يكون الكتاب سور واما بعد
 هذه الاشياء الخمسة مع انه يحتملها ولو
 ظاهرا بطلان حسن

الكتاب في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء

نعم لو ضمن الترتيب معنى الاشتغال لصح تعلقها بما يقابها
 هذا المعنى فلو اعتبر الترتيب يكون قوله على مقدمة طرفا
 لغوا لرتبة اما بالمعنى اللغوي او الاصطلاحي وان
 لم يعتبر يكون طرفا مستقرا والمعنى جعلت كل جزء
 من اجزاء الكتاب في موضع اللابق به او جعلت
 اجزاء الكتاب وهي اشياء متعددة بحيث يطبق
 عليها اسم الواحد وبعضها نسبة الى بعض بالتقدم
 والتأخر مشتملا ذلك الكتاب على مقدمة وثلاث
 مقالات وخاتمة اشتمال الكل على الاجزاء او جعلت
 الكتاب مشتملا على هذه الامور مرتبة **قوله** وكذا وجدنا
 عبارة المتن في كذا الشرح الى ما نقلنا من كلام
 المصنف فيقال في رتبة الحق والمنقول المذكور وان
 كان عين ما وقع في كثير من نسخ المتن النوع الا انه
 متغير بالشخص وهو ظاهر وملك المفارقة كافية
 في صحة التشبيه فلا بد عليه ما قبل ان هذه بعينها
 عبارة المتن فكيف يصح التشبيه وهي مقتضى
 المفارقة **قوله** والصنوا ان لفظ ثلث اعم حكم قد
 تكرر زيادة لفظ ثلث منها وبالغ فيه حيث حكم
 عليها بانها شهور ولم ينسب هذا الشهو الى المصنف
 الى ان مثل هذا السهو لا يصدر عن مثله بل لم ينسب
 الى النسخ الصالحة فيه بانه سهو لا يصدر عن ذي
 عقل وذو اختيار فضل عن العالم الفضل ولو و
 وقع فاما يقع عن قلم النسخ الذي لا شعوره ولا

في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء

الكتاب في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء

في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء

في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء
 في بيان المعاني والاشياء

والمراد بالماهية وبسائر الحاشية وهو موضوع المعاني والمطوفات واللفاظ ويجوز ان يراد بالمقدمة المعاني وبسائر الحاشية
وهو موضوع الالفاظ وهذا احتمال لعدم حمل انما يراد بالمقدمة المجموع وبالظن ان الجزء ومنه كونه انما يراد بالاحتمال عليها
غير انهم

فيكون المجموع هو الذي هو في قوله
في قوله

وجه شبه انما كان المطوف مأخوذاً في الطرف كذلك
المعنى مأخوذاً في اللفظ وكان الطرف مأخوذاً في ذلك
بما كان المعنى في سائر المعاني قد يكون اللفظ
وغيره من التعويض وغيرها

ومعنى طرف اللفظ المعاني ان قال الشئ
بكونه طرفاً له

اعترض على طرفه الشئ المعنى قبل في قوله
اللفظ في انما دخلت على المجموع
انما دخلت حقيقة الطرف وانما دخلت
على المعاني انما دخلت كمال الملازمة
سعد

جزء منها كالشئ المذكور من اى كل واحد منها والجميع
عنها اذا عرفت هذا فالمصنوع جعل المقدم طرفاً للآخر
والشئ جعلها مضروفاً لبيان معانيها فالطرفه النسبة
الى سمي والمضروفاً لبيان معنى الشئ الذي هو في الطرف
نعم لا يجوز ان يكون الشئ طرفاً للشئ ومضروباً له
لذلك الشئ بعينه مع ان ذلك في الطرف والمطوف
الحقيقيين كما في الجسم فاما في الطرف والمطوف
المجازيين كما في المعاني بالنسبة الى اللفاظ فلا
فك النسبة التي بينهما اعني الدالية والمدلولية
بالنسبة التي بين الطرف والمطوف وكله في
مستند فيها مجازاً وبذلك السهم الطرف من فجزء
ح ادخال كلمة في على ايها اريد كما لم بعد ما قدر
البيان في قوله اما المقدم فعلى ما به المنطق للتخفيف
سواء على شيوعه في مثل هذه العارة كما يقال الباب
في كذا العصل في كذا العناء وعلى وضوح الامر فلم
ينكر البيان من سائر الحاشية ولم يعطف الحاشية على
ما به المنطق حتى يكون البيان المقدم مضافاً الى
كل الحاشية بل ذكر السهم وعطفه على السهم المقدم
فك الكلمة وهي التنبه على المغابرة بينهما المستفادة
من العطف المنبئ على العارة من المعطوف
والمعطوف على كمال تلك المغابرة بينهما ومعنى
الاول والثاني قلت البيان في الاول بمعنى التنبه
والصور وفي الثاني معنى التنبه والدليل فيها غا برين

قوله اعني الواحد اشارة الى المفرد لهذا الالفاظ لا يطلق على كل ما هو يطلق غير المشئ والمجموع بل على الواحد فقط على الشئ
وانما قال اعني الواحد لان قوله في المعاني والمجموع يحمل ان يراد ما يقابلها مغابرة
واحدة وانما يراد به ما يقابل المشئ مرة فيندرج فيه المجموع ايضاً ويقابل المجموع
مرة فيندرج فيه المشئ ايضاً ولما كان المعنى الثاني غير مراد قال اعني
الواحد لتعيين المراد بالواحد

في قوله
في قوله

ولما كان سائر الموضوع من جنس سائر الحاشية كقوله بلفظ واحد
وقال وهو موضوع عطفاً على الحاشية ولم يقل سائر موضوعه
عطفاً على سائر الحاشية **قوله** قد يطلق المفرد ويراد به المجموع
من هذا الكلام وقع ما اعترض على المص في هذا المقام
تقرير الاعتراض انه قال المقالة الاولى في المفردات
ومعناه ان المقالة الاولى في بيان احوال المفردات
ارسلت المذكورة في تلك المقالة موضوعها المفردات
والمبداً من ان تلك المقالة الاولى مقصورة عليها
او اكثر ما فيها التي هي المقصودة من هذه المقالة الاولى
في موضوعها المفرد ولا شبهة ان المقصود الاصل فيها بيان
المعرفات وموضوعها مركبات تفيدية لا مفردات
وتعبر الدفع ان من شأنها الاعتراض ان المعترض حمل
المفردات على ما يقابل المركب اما باعتبار انه لا يعرف ان
معناه اخر او ذيل عنه باعتبار ان هذا المعنى اشهر معانيه
فاشار قدس سره الى دفعه بالمفرد لم يحضر معناه فهاهنا
منه بل له معناه اخر الاول ما يقابل المشئ والمجموع اعني
وهذا هو ان يجمع عند رباب علم الاشتقاق وهو لهذا
المعنى يتناول المضاف والثاني ما يقابل المضاف
وهذا هو ان يجمع عند رباب النحو وهو لهذا المعنى يتناول
المشئ والمجموع والثالث ما يقابل المركب على سبيل
في مباحث الالفاظ وهو بهذا المعنى يتناول المشئ والمجموع
والمضاف ايضاً ولا يتناول المركبات المقسمة و
والرابع ما يقابل الجملة وهو بهذا المعنى يتناول المركبات

في قوله
في قوله

قوله التي صفة لاكثر باعتبار كونها
لانه لو كان صفة لكانت من غير
بدون التكلف في ذلك امره العيني على حقه
يعني المراد بقوله ما يقابل المشئ والمجموع الواحد اللفظ
الذي يجوز جعله شئاً وجمعاً بالحق على منتهى في اخره
لا ما ليس بشئ ولا يجمع مطلقاً فانه بهذا المعنى يشمل
جميع ان المركبات من الالفاظ في التقدير وبجملة
وعنه فيكون ذلك الاقسام مندرجة تحت المفرد
بهذا المعنى فيلزم ان يكون كل واحد من تلك الاقسام واحداً
اربع

في قوله
في قوله

اشارة الى ان النسبة بين المفرد والجميع
في قوله

فالمعنى المقالة الاولى في
بجمله وانما انما يقال
ان معنى قول المص المقالة الاولى
انها اطلاق المفرد على ما
ليس بواقع محب ان
من المعاني الاربعة وانما
ورب الى القضية من المركب
ومشئ والجوهر فاد بالمفرد
ما ليس بجمله فلهذا الحكم
انه لو لم يفرق بين الجمله
والانفادات ساطة عن
في نظره من ان يقال وجودها

النقطة كما يتناول المشتى والمجموع والمضاف وغيره والمراد
 بهذا المعنى الأخير فاندفع الاستحسان عنه ولما كان المفرد
 لفظاً مشتركاً بين تلك المعاني والالفاظ المشتركة لا يستعمل
 في أحد معانيها إلا عند قرينه معينة لا مرد قال والدليل
 على ذلك أنه جعل المفردات في مقابلة القضايا فانه
 قلت المذكور في مقابلة المفرد اختص به اجمل فكيف
 يدل على ان المراد بالمفرد ما يقابل اجمل قلت باعتبار
 انها فرد منها فكم ذلك كما انه فرد منها فكذلك فرد
 المركب فمن اين يعلم ان المراد به ما يقابل اجمل لا ما
 يقابل المركب قلت من ان اللفظ انه اذا ذكر في مقابلة
 المفرد شئ خاص فالمراد بالمفرد ما يقابل ذلك شئ
 الشئ كجميع الخصوصيات الخاصة به لا ما يدل على كل شيء
 اعتباراً في المقابل باعتبار المقابلة وعدم اطلاق المفرد
 على ما يعال القضية دليل على عدم اعتبار خصوصية كونه
 قضية فانه باعتبار المعال ولا دليل يدل على عدم اعتبار
 خصوصية كونه جملة فانه باعتبار ما فني معبره فانه اعتبار
 المقابلة هذا لكن يعنى على المصنف انه اورد في المقابلة
 الاولى مباحث الالفاظ وفيها بحث عن المفرد والمركب
 التامة الانشائية والجزئية ويمكن اجواب عن جوابين
 احدهما ما اثرث اليه وهو ان معنى قوله المقال الاول
 في المقود انها مقتضة على مباحث المفرد او هي
 معظم مباحثها والمقصود بالذات منها هو الثاني مقتضى
 الاول فقط وبناءً على ذلك فاندفع وتاثيرها

على ما حال القضية ولعل على عدم اعتبار خصوصية كونه
قضية فيه باعتبار الحال ولا دليل يدل على عدم اعتبار
خصوصية كونه جملة فيه باعتبار ما فهمي معبره فيه باعتبار
المقابل هذا لكن الحق على المصنوع انه اورد في صيد المقال
الاولى مباحث الالفاظ وفيها بحث عن المفرد والتركيب
التي هي الانشائية والجزئية ويمكن احوال غنى بوجوب
احدهما اثره الله وسوان معنى قوله المقال الاول
في المفرد انها مقتضاة على مباحث المفرد او هي
معظم مباحثها والمقصود بالذات منها هو الثاني
الاول فقط منها الاول اذ عليه فائدة وما سواها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

مجلد الفطام

والقبة على انه اراد المركب المركب النماء جعل
المركب في معاملة المفردات و اراد بالمفرد
مقابل احده فيكون مراده عن المركب النماء **حاشية**

على المصنف جعل مقوله النماء في جملة ما يركب
الركب من النماء في معاملة المفردات فيكون
الركب من النماء في معاملة المفردات فيكون
الركب من النماء في معاملة المفردات فيكون

محمد بن الخطيب

بأنه كبر أو شئ انما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم منه
 وينبغي ان يكون المنطق في حقه انما هو
 قولنا ما يجب ان يعلم منه لا يكون خارجا عنه
 في قولنا ما لا يكون كذا خارجا عنه يكون جزء منه وهو الذي
 عليه

والظاهر قدس سره اشار في هذا المقام الى وجه هذا النظر
 الخفاء ثم اجاب فقال في توجيه النظر ان ما يجب
 ان يعلم في المنطق يكون جزء منه لا ما لا يكون جزء منه
 لا يعلم في اصل وهو ظاهر واذ لم يعلم في قطعا فل
 يجب ان يعلم في هذه المقدمة مرادة في هذا المقام مطلوب
 في الظهور باقلا ويرد عليه ان صورة الدليل لا يلزم
 المدعى اذ المدعى ان وجوب العلم بالشيء في المنطق
 يقتضي ان يكون ذلك الشيء جزء منه فالمدعى ان
 له ما لا يكون جزء منه لا يجب ان يعلم في قطعا ولا
 حاجة الى ما يقال في دفعه من ان قوله قطعا فيه المنفي
 دون النفي مع ان هذا القيد غير مذكور في بعض
 النسخ وبعض الظاهر ان ما كيد للنفي لا قيد للنفي
 من ان يكون جزء منه بوجهين الاول انه
 مخالف لما اتفقوا عليه من ان مقدمة الشروع في
 العلم خارجة عنه والثاني انه يلزم توقف الشيء
 على نفسه فذكر في بيانه اولا قسما من احداهما استلزام
 منه حذف المقدمة الاستثنائية والثاني قسما
 اقراني حذف كبراه ثم ذكر قسما اقرانيا وثالثا
 من نتيجتي الحسن المذكورين منتجا للمطابقا
 الى فليس الاستثنائية في قوله اذا كانت مقدمة
 جزء منه فان الشروع فيها شروعا في المنطق و
 المقدمة المحذوفة هي قوله لكنها جزء منه ينتج
 ان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق واثار

انما قولنا ان ما يجب ان يعلم في المنطق انما هو الشروع في المنطق
 موقوف على حصول المنطق برسمه والتصديق بفائدة والتصديق بموضوعه وحصول هذه الاول
 الشئ موقوف على الشروع فيها يكون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع في المقدمة فكله كبرى المنطق المذكورة
 قبلها فتركب فليس من الشكل الاول انما الشروع من المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع
 في المقدمة ينتج ان الشروع في المقدمة موقوف على الشروع في المقدمة موقوف على الشروع في المقدمة

الى الحيات الاقرب الى الحسن المذكورين الاولين
 والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة
 نفسها وذلك مستفاد من نفس المقدمة بما يتوقف
 على الشروع ومعلوم ان المقدمة لكونها نظرية موقوفة
 على الشروع فيها وهذه هي المقدمة المحذوفة ينتج ان
 الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة
 واثار الى الحسن الاقرب الى المنهج لمطابقا
 وليس سره فيقول الشروع في المقدمة شروعا
 في المنطق والشروع في المنطق موقوف على
 الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة
 موقوفا على الشروع في المقدمة وهذا لا يستلزم
 تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله واثار
 بداهته ولما كان بناء هذا الكلام في تقرير وجه
 النظر على ان يكون قوله في المنطق مستقلا بقوله العلم
 لا بقوله يجب من غير الحذف في الكلام اجاب
 قدس سره بان في هذا الكلام مضافا محذوفا الى
 ما يجب ان يعلم في كبر المنطق واجاب بعض
 الاقرب الى قوله في المنطق مستقلا بقوله يجب
 ان ما يجب في حصول المنطق علم وهذا متناول
 المقدمة والافراد ففي جوابه قدس سره خلاف
 الظاهر منه واحد هي مصدر المضاف وفي
 كلام بعض الاقرب خلاف الظاهر من جهتين تقدير
 المضاف وقطع المعول من الاقرب وتعلقه

فقد تقدّر المضاف يكون المقدمة جزءا من الكبر
 فلا يلزم ان يكون جزءا من العلم لان الكتاب يشتمل
 على هذا وغيره من التمهيد والصلوة وغيرهما فظهر ان
 كونها جزءا من الكتاب لم يستلزم كونها جزءا
 من العلم
 قلت لا غرض انما يوجه لوجعل قوله في المنطق
 طرفا لقوله يعلم واما اذا جعل طرفا لقوله يجب
 فلا وجه كونها ملحقة لان ما يجب في تحصيل
 الفن المنطوق اذ في كسفه عند المعلم علمه
 اما ان سوف الحق

منه و هو من
في غيبه و هو
منه و هو من

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

في نفس كونه غير مقصودة بالذات في غلط فهمي
 مقصودة كونه في نفس الغلط واسم الغرض كلها كونه مقصودة
 بالذات فيه وانما يريد الاخر مقصودة بالذات في نفس
 المقصودة بواسطة نفس القياس على ان لم يكن
 عام القياس من الذكيات المقصودة بالذات بهذا
 مع انه مقصود في نفس الامر هو الشايع قلت المراد
 انها غير مقصودة بالذات في غلط واما جميع مسائل
 الغرض المقصودة بالذات فيه فمقتضاها مقصودة
 في الشايع كقوله غرض الشايع في بعض ما غرض

[Faint handwritten notes or signatures]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

新刊

[illegible]

ما قصدنا ولا معنى له
وإنما قصدنا أن نذكر
القصص التي فيها

فان قيل يعلم من هذا التحقق ان المقدمه مقوله بالاشترار كذا (معنى)
 رتبة الاول لما يكون جزءه كذا ومنه الثاني لما يكون جزءه
 من كذا ومنه الثالث لما يتوقف عليه كذا الاول ومنه الرابع
 لما يتوقف عليه الشرع في العلم فالترتيب بينها وكما انبثت
 قلت المعنى الاول لا يتبادر له هو جزء الاول او الثاني
 فالمرجع الثاني يتبادر له هو جزء اخر من هذه الثالث لانه
 معنى الثاني لا يتبادر له الشرط الاول ومنه الثالث
 يتبادر له ان يكون اعم ومنه الرابع مبين لما سبق المعاني
 الثلاثة الاول لا يتوقف على شيء من هذه المعاني الشرع في العلم
 فيكون تقييد معنى الاول اعم من تقييد معنى الثاني اعم
 من تقييد معنى الثالث لانه تقييد اعم من شيء مطلقا
 اخر من تقييد الاخر مطلقا فيكون تقييد معنى الاول
 اعم من تقييد معنى الثالث لانه اعم اعم اعم

لا قصد و اتصال - آذا المقصود الاصلی بمنالك
و قصد و اتصال - آذا المقصود الاصلی بمنالك

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

من ركب منها وال
مادرت كالتبت
جوبين احدها
الحق
ال
ك
لستع
والطومة
وقوله هنا
اجعلت
الشخ في
ضاماني
او قسدا
لست جرحنا
فنادوا الاناس
ارث او خيرا
بس هنا
الانعام
بالنبي
افادة
هذا النوع
يكون كما
منقص
باس على
فت فيه
الدليل
ازم عنها
حصوله
شربها

قوله مساو الخ يدل على ان هذا المعنى اعم من الاول فالاول قال في هذا الفصل في حاشية شرح المطاوعة في الثاني اعلم
 فوجه الخ من هنا والظن عند قلنا في عقيدة ما سوف على الدليل ولا شبهة في عمومه وانه ما سوف عليه صحة
 الدليل في شبهة في عمومه وانه ما سوف على صحة الدليل فالصحة انما اخذت حسب الفرض فالقوة ط الصواب والاعتد
 حسب حسن الامر فالمعنى الثاني انما يصدق على المقدمات الكاذبة بخلاف ما يقع لادائها في عموم من وجه
 فلما كان اعتبار الاول البق بنظرهم رجي فواقع
 بعضها في بعض السج في لفظ الصحة فهو من علم
 وان لم يكن توجيهه

اصالة وانتم في شئ من شرائط المعبرة انتم في الدليل
 لانه لم يزم في عنه قول اخر وهو معتبر في مفهومه كما سمعت
 انفا وكذلك يتوقف الص على مناسبة تلك المقدمات
 للمط واللم يزم من المط فلم يكن بالنسبة الى دليل
 ولو لغرض قدس سره بهذا الص الكمال احسن
 لكن لم يتوقف على صدق تلك المقدمات وهو ط
 من قولهم مني سلمت لزم عنها انما اعلم انه قدس سره
 ذكر في حاشية شرح المطالع في بيان فائق قوله هنا
 ان المقدمات بطلت على معينين احسن احدهما القضية
 التي جعلت حجة القياس او كنه واثباتها ما يتوقف
 على صحة الدليل كالحج الصغرى وكله الكبرى في نظر
 الاول مثل ثم قال فكان هذا المعنى الثاني اعم من
 سابقه هذا كله فجزم في حاشية شرح الرسالة
 يقوم الثاني ولم يزم في تلك الحاشية بل اورد
 كلمة كمال المفيدة اما للظن او للتشبه ووجه خفي
 نحن نرى الفضل وجم غرضه الاكباد ونحتاج
 الكشف عنه الى شرح تعرض به الاء فقول وانه
 المستعمل الفا من حال ارباب المنط ان مرادهم
 صحة الدليل هو الصحة حيث الصورة فقط وعلى
 كون الدليل حيث يستلزم صورة المط وملك الص
 سوف على مقدمات الاسكال وشرايطها ولا يتوقف
 على صدق تلك المقدمات ولا على مناسبتها
 للمطاب وهو ط فيكون الثاني اعم مطلقا

قلت الدليل اعم من العدس والستقار والنميش والتعرف
 خاص بالعين فكيف يصح دعوى اعم من حصول هذا
 التعرف بالنظر الى الاء الستقار والتعرف بها بالنسبة
 الى القياس ط في العلم او المراد بالزوم في قوله هنا
 لانه في الزوم العاد الخ كونه التعرف موافقا
 للمعروف سره المناسبة هي كونه مقدمات مشتركة
 مع المط كقولنا العلم متغير في تغير حادث في العلم
 حادث بجلات قولنا العلم متغير عن المتغير وكل
 يستغن عن متغير حادث العلم حادث واهل العلم
 وان كان صحيحا حيث الصورة الا انه ليست
 مقدمات مناسبة للمط سره

وهو من وجه لانها متساوية في قضية صادقة
 جعلت حجة وصدق الاول والثاني في
 قضية كاذبة جعلت حجة في قولنا الا ان
 جماد وكل جماد حيوان فان القضية لما كانت كاذبة
 لم يصدق ان جماد حيوان فالتوقف عليها في نفس الامر
 والثانية بدو الاول في شرطها الاول وهو متوقفا
 وتعمولات ومقدمات والثاني

وليس مرادهم بصحة الدليل هو الصحة حيث الصورة و
 والمادة جميعا حتى لو صدقت تلك الصورة على صدق
 المقدمات ومناسبتها للمط انما يخرج المقدمات
 الكاذبة والصادقة الغير المناسبة للمط التي جعلت
 الدليل عنها فلا يكون الثاني اعم من سابغ مطلقا بل
 من وجه وانما قلنا الظاهر فالحق ان المراد هو هذا لانهم
 لم يترصوا للمط بل المبينة لصحة مادة الدليل وان
 كانت تلك المسائل الص عن الفرض بل قصر والنظر
 على ما لم يزل المفيدة بصحة صورة الدليل فالط من
 حالهم ان مرادهم بالصحة في قولهم ما سوف في صحة
 الدليل التي تكونوا بالبيانها ولا كمال بناء اعم من الثاني

مراد مطلقا على هذا الظاهر المظنون اورد قدس سره
 كلمة كمال المفيدة لهذا على بعد ان يكون كمال للظن
 اما اذا كانت التشبه فالوجه ان يقال الظاهر حال الفرض
 ورعا من جانب الصورة والمادة ان المراد هو الدليل
 هو الصحة من حيث المادة والصورة جميعا وحيث يكون
 المقدمات المعنى الثاني متساوية لشرائط الاسكال ومقدمات
 الصادقة وصدقا والصدق تلك المقدمات ومناسبتها
 للمطاب الص والمقدمة بالمعنى الاول لا يتناول المقدمات
 الاسكال لكن يتناول صادقا وكاذبا جميعا فالكا
 وان لم يكن اعم من سابقه مطلقا بل اعم من وجه
 الا انه اكثر اعم من سابقه كما هو شأن اعم مطلقا
 في الغالب فهذا اورد قدس سره كلمة كمال المفيدة

وانما قال في الغالب لان اعم مطلقا قد يكون متساوية
 الا مراد من الحسن كما اذا كان في اعم من مفهوم
 اعم من شأنه الا ان يكون في اعم من مفهوم متساوية
 فان اعم من الا في مفهوم باعتماد المفهوم كما قيل في الترتيب
 والباقي كما صرح به قدس سره

الصادقة الغير المناسبة للمط كقولنا زيدا كاذب لانه ان
 وكل انما صاغت بنج زيدا صاغت

يتم اقراض المنطقين للمط كالمبينة اعم من مادة الدليل
 تفصيل بناء على اشتراط قولهم مني سلمت لزم عنها انما
 مع انه قلنا المسائل الص عن الفرض بل قصر والنظر
 المسائل اجالا لا اظهار الصوت والاولى سره

لهم في الاول يصدق في المقدمات الكاذبة
 وهو الثاني والثاني على شرط
 الادلة في الاول
 في حاشية شرح

وصورة مادة الاجتماع بين كون المراد ما سوف على صحة الدليل حيث
 الصورة والمادة ومن اجعلت حجة في قولنا زيدا كاذب
 المقدمات الصادقة ومادة الاخرى من قولنا صحة الدليل لانه
 انما هو في شرائط حجة في قولنا زيدا كاذب انما هو في مقدمات
 الكاذبة ومن يتوقف عليه صحة الدليل من حيث الصورة فقط
 ومن اجعلت اعم مطلقا هو مادة اجتماعها في مقدمات
 الصادقة الكاذبة جميعا ومادة الاخرى انما هو من جانب
 ما يتوقف عليه اعم فانه يصدق على شرائط الدليل وانما
 الصغرى وكلية الكبرى وغيرها من شرائط المعبرة

قوله في الغالب اختار اعم من حيث
 المفهوم لانه لا يميز ان يكون اكثر اعم من
 كالان في قولنا زيدا كاذب انما هو في مقدمات
 المطلق اعم عند العقل في الاث المقدمات
 بالصادق سره

في

هذا هو الوجه الثاني في وجهه

هذا هو الوجه الثالث في وجهه

وجهه الثاني في وجهه

وجهه الثالث في وجهه

وجهه الرابع في وجهه

وجهه الخامس في وجهه

وجهه السادس في وجهه

وجهه السابع في وجهه

وجهه الثامن في وجهه

وجهه التاسع في وجهه

وجهه العاشر في وجهه

وجهه الحادي عشر في وجهه

وجهه الثاني عشر في وجهه

وجهه الثالث عشر في وجهه

وجهه الرابع عشر في وجهه

وجهه الخامس عشر في وجهه

وجهه السادس عشر في وجهه

وجهه السابع عشر في وجهه

وجهه الثامن عشر في وجهه

وجهه التاسع عشر في وجهه

وجهه العشرون في وجهه

وجهه الحادي والعشرون في وجهه

وجهه الثاني والعشرون في وجهه

وجهه الثالث والعشرون في وجهه

وجهه الرابع والعشرون في وجهه

وجهه الخامس والعشرون في وجهه

وجهه السادس والعشرون في وجهه

وجهه السابع والعشرون في وجهه

من وجه التوقف لظروما توقف بياض وجه النظر على
 تكرار الدعوى قال انه اراد بالتصور المذكور في الدعوى
 اعني قوله الشروع في العلم سوف على تصور التصور
 بوجه ما كما يقتضيه دليله فاذا ذكر في الدعوى علم ما ذكره
 من الدليل لكن لم يذكر منه اي علم سوف الشروع في العلم
 على تصوره بوجه ما انه لا يتم تصوره برسمه وهو المدعى
 انه يقتضيه المقام انه يستدل عليه فلا يتم التقريب في المقصود
 لظرا الى المقام بياض سبب اراد المقام رسم العلم في
 مفتوح الكلام وذلك لانه قال اراد المقام ههنا ما لو
 عليه الشروع في العلم يقتضي الكلام انه الشروع في العلم
 يتوقف على تصوره برسمه اذ هو المذكور في المقدمة
 فاقضى المقام ان سبب سبب اراد رسم العلم
 في المقدمة فيكون هو المقصود نظرا الى المقام وان
 اراد بذلك التصور المذكور في الدعوى التصور برسمه
 كما هو مقتضى المقام فله المقام الاول من الدليل ان
 قوله الشروع في العلم لو لم يتصور اول ذلك العلم
 ان برسمه لسد الدعوى كما ظاهرا للجمهور اطلاق قوله
 وانما يلزم سند المنع انما يلزم طلب المشهور مطلقا
 من الشروع في العلم من غير تصوره بالرسم لو لم يكن
 العلم متصورا بوجه ما على ذلك التقدير وحاصل
 انه انما يلزم ذلك لو كان عدم تصور العلم برسمه مستلزما
 لعدم تصور بوجه ما وهو محتمل بغير تلك الملازمة محتمل
 هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام فانه مما يشبه على الاقوال

قوله نظر الى المقام ولم يفتقر الى
 في الدعوى التصور بوجه ما والدليل سوف
 عليه والتقريب تمام

وانما يلزم المقدمة الاولى من الدليل اوله
 من الدليل من المقدمة الثانية وتقدمه الثاني قوله
 وهو محتمل

حيث انما قيل في الدعوى هذه العبارة التقريب
 فلهذا ينبغي ان لا يفتقر الى شيء فقلت ان ذلك
 لا يلزم من الدليل على وجه خاص وههنا تحقيق
 سوف الدليل على تحقيق وجه خاص فلا يتم وكذا
 التطبيق على وجه خاص اراد على وجه خاص
 وهو

فانما يلزم المقام انما يلزم المقام انما يلزم المقام
 فلهذا ينبغي ان لا يفتقر الى شيء فقلت ان ذلك

قوله وسوف الدليل انما قل على الشرح في هذا المقام ان
 الدليل سوف لاثبات المدعى كما مستلزما للدعوى
 موافقا لها والتقريب تمام والآن على تقريب اصله
 حاصل غير تمام كما يدل عليه كلامه واكواب غير وجه
 الاول انما ينبغي قوله فلا يتم التقريب انه لا تقرب
 اصله ومثل هذه العبارة في هذا المعنى شائع كما
 فلا يتم الدليل بل يتم الدعوى ولا يتم اجواب الى غير ذلك
 من العبارات وهذا غير قابل ذكر المذموم واراذه اللانتم
 انه الدليل انما يكون داليل اذا كانا فليدعم دليفيه
 كونه تاما الى عقبة مع جميع ما يتوقف عليه وكذا
 السوف والمدعى واجواب وتنفى اللانتم مازم تنفي
 المذموم فذكر تنفي اللانتم واراذه تنفي المذموم على ايراد
 انه يقال مدعى المدعى مركب في هذا المقام وهو الشروع
 في العلم سوف على تصور العلم بوجه ما وان يكون
 ذلك الوجه رساله وذلك الدليل المذكور في الشرح
 ثبت جزا الاول منه لا الثاني فبعض التقريب حاصل
 وهو بعض فلا يتم التقريب وانما لث ما ذكر بعضه وهو
 الامل حاصل من التقريب سوف الدليل على وجه خاص
 او ايراد الدليل على وجه خاص وهو معنى التطبيق
 الدليل على وفق الدعوى وههنا تحقيق سوف الابرار
 المذكور انما يلزم تحقيق الوجه الخاص فلا يحقق التقريب
 تمامه في هذا الوجه الثالث انه ما ذكره بعض الناس
 انما يدل على انه مفهوم التقريب لم يحقق تمامه لا

قوله وانما يلزم المقام انما يلزم المقام انما يلزم المقام
 فلهذا ينبغي ان لا يفتقر الى شيء فقلت ان ذلك

قوله وانما يلزم المقام انما يلزم المقام انما يلزم المقام
 فلهذا ينبغي ان لا يفتقر الى شيء فقلت ان ذلك

قوله وانما يلزم المقام انما يلزم المقام انما يلزم المقام
 فلهذا ينبغي ان لا يفتقر الى شيء فقلت ان ذلك

قوله وانما يلزم المقام انما يلزم المقام انما يلزم المقام
 فلهذا ينبغي ان لا يفتقر الى شيء فقلت ان ذلك
 لا يلزم من الدليل على وجه خاص وههنا تحقيق
 سوف الدليل على تحقيق وجه خاص فلا يتم وكذا
 التطبيق على وجه خاص اراد على وجه خاص
 وهو

وهو الذي يجمع بين العلم والعمل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والتقوى

٢١

والمكرم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

قوله الوجه ان لا يكون له وجه البصيرة او غير ما ادلته على الوجوب فلم كل مشروع
حصوله وكل ما يطلب حصوله تحت صورة نوصها ما ادلته على الاشغال فلا يخفى ان الشيء ما لم يكن
لوجه ما يكون محمولاً على خلافه وكل محمول مطلق من غير الشرع فيه فاشي ما لم يصور من غير الشرع فيه في
قوله ان لا يكون له وجه بغيره ادلته على معومات كل القياسين فانظر

وهما ان لا يكون له خصوصية النوع والصفة
الشخصية مقصورة على راسما
وهذا الرسم مقصور على صور
لوجه ما فالعدد والظاهر ههنا
انظر

ايضاً في الثاني خلاف الظاهر جهة واحدة في الاول
جهتين فكونه الثاني اولى قوله الوجه ان لا يكون
وجوب التصور لوجه ما ان هذا الكلام منه قدس سره تحقيق
للمقام وكما اشارة منه الى انه ما ذكره من الوجه الاول
لا يوافق ما ذكره سابقاً من ان المراد بالمقدمة ههنا ما توقف
عليه الشرع كذا الوجه ان لا يكون اولى منه فيجب
ان يغير التفسير المذكور للمقدمة ولما قل ان يقول التفسير
المذكور للمقدمة وان كان كما هي ههنا على ما توقف
عليه الشرع مطلقاً ان ان قوله الاول في بيان وجه
التوقف لنفسنا المقدمة به ان يقال ان قرينة واضحة
على ان المراد به ما توقف عليه الشرع اما مطلقاً او على
وجه البصيرة او غير ذلك على ما يستفاد من بيان وجه وجوب
على بيان الحاجة كما سباني ويجوز ان يكون هذا الكلام
منه قدس سره اشارة الى القرينة الدالة على ان المراد
بما توقف عليه الشرع ليس ما يفهم من ظاهره بل
ما يتوقف عليه الشرع اما مطلقاً او على وجه البصيرة
يعني ان الوجه ان لا يكون يدل على وجوب التصور
والاشغال الشرع مطلقاً بدون وجه الوجه الدال
اليه بقوله فالاولى يدل على ان لا بد في الشرع لكونه
على بصيرة من تصوره برسمه فل يدل على انه لو ادله

موقوفه فالاولى لا يصور العلم برسمه لكونه
الشرع على بصيرة في طلبه اشرح

ان يغير التفسير المذكور للمقدمة ولما قل ان يقول التفسير
المذكور للمقدمة وان كان كما هي ههنا على ما توقف

البصيرة قوة القلب يدرك بها المعقولات
والبصر قوة العين يدرك بها الحسوس وكذا
قبل البصيرة للقلب بقرينة البصر المعنى

فان هذا الوجه بالاشغال التصور الرسم وجب
لما هو له البصيرة والاشغال ان لا بد منه في البصيرة
والاشغال في وجهه فل ادله فحصل ان البصيرة
بالصدق في الموضوعه اللهم الا ان يراد بالبصيرة كمالها

ابور

لا ينف

توقف على البصيرة او غير ما ادلته على الوجوب فلم كل مشروع
حصوله وكل ما يطلب حصوله تحت صورة نوصها ما ادلته على الاشغال فلا يخفى ان الشيء ما لم يكن
لوجه ما يكون محمولاً على خلافه وكل محمول مطلق من غير الشرع فيه فاشي ما لم يصور من غير الشرع فيه في
قوله ان لا يكون له وجه بغيره ادلته على معومات كل القياسين فانظر

لا ينف الشرع بدون مطلقاً فدل المجموع على ان المراد به
عليه الشرع المعنى العام لا الاول فانه منع ما يتوهم من الخلاف
بين الوجه الاول والتفسير للمقدمة وم وجوب تغيير التفسير

قوله لا بد من تصور العلم برسمه لكونه اشغال على بصيرة
في طلبه واستدل عليه بقوله فانه اذا تصور العلم برسمه
فاورد عليه انه ما ذكره لا يستلزم المطا اذا المطا البصيرة
لا يحصل بدون تصور العلم برسمه وما ذكره يدل على البصيرة
حاصلة به ولا يدل على انه لو ادله لما حصلت البصيرة
فلا يتم التوقف فاجاب عنه بعض الافاضل بان ما يحصل
البصيرة يتوقف عليه كمالها والمراد بالبصيرة كمالها وتوجه

على هذا الجواب انه ان اراد بالكمال الفرد الاكمل الذي
لا رتبة وراؤه لم ان ما يحصل به البصيرة سوف عليه
كمالها لكن لان ان المذكور في مقدمة هذا الكتاب مفيد
لهذا الكمال فيكون ذكره في الكتاب لغواً على هذا

التقدير وان اراد به الفرد الذي دونه فلم ان ما يحصل
البصيرة يتوقف عليه كمالها وهو لا يمكن ان يجاب
عن اصل اليراد بان المراد في قوله لا بد من تصور العلم برسمه
ان اللائق المناسب للشرع ان تصور العلم برسمه يكون
على بصيرة في طلبه وضع سم الاستدلال للمانع المانع
وهذا التادل يستلزم التادل في تفسير المقدمة بما يتوقف
عليه الشرع اما مطلقاً او على وجه البصيرة بان يراد
بما يتوقف عليه الشرع الامر اللائق المناسب للشرع
وهذا الامر اللائق المناسب يقال له في العرف انه

لا ينف الشرع بدون مطلقاً فدل المجموع على ان المراد به
عليه الشرع المعنى العام لا الاول فانه منع ما يتوهم من الخلاف
بين الوجه الاول والتفسير للمقدمة وم وجوب تغيير التفسير

ان يغير التفسير المذكور للمقدمة ولما قل ان يقول التفسير
المذكور للمقدمة وان كان كما هي ههنا على ما توقف

البصيرة قوة القلب يدرك بها المعقولات
والبصر قوة العين يدرك بها الحسوس وكذا
قبل البصيرة للقلب بقرينة البصر المعنى

فان هذا الوجه بالاشغال التصور الرسم وجب
لما هو له البصيرة والاشغال ان لا بد منه في البصيرة
والاشغال في وجهه فل ادله فحصل ان البصيرة
بالصدق في الموضوعه اللهم الا ان يراد بالبصيرة كمالها

قوله الترويع في العلم فعل اختياري فلما لم يرد ذلك لم يفعل
الاختيار من سكون ما ربعة اشياء العلم والعقدة والارادة
والحياد واما العلم فلما الفاعل المختار لم يعلم ولم يعلم
فانته لم يردده ولم يوجده واما العقدة فلما العجز عن
عن اليجاد من ان الوجود والفعل واما الارادة فلما
الفاعل مختار لم يرد ولم يفعل لانته ان يقصد او لا
الفعل لم يمكن ثم يفعل لانته واما اليجاد فلما الفعل
بدونه غير متصرف اردت

و حاصل ما در کتب قدس سره فی حاشیه شرح القاضی از عدم الترتیب
اعلم هر عدم الترتیب بحسب الذهن و الخارج و الشی از عدم
انه ما ذکره قدس سره بجهت الخارج فقط را عرض و معنی کلام
الشی از عدم الترتیب بحسب الذهن فقط فلا شی
الشی

و موضوعه هذه الشئ مفيدة لا موزنة آخر وهي تصور
العلم برسمه والتصديق بغاية والتصديق بمؤدية موضوعه
والشروع في العلم على وجه البصيرة وعلى وجه لا يكون عليه
موقوفاً على الشئ المفادة بل واسطة بمعنى انه هذه الشئ
معينة للثبوت على شروعه على ما عرفت ثم معنى توقف الشروع
وموقوف الصبر على الشئ المفدة بواسطة توقف الشئ
المفادة عليها لكونها نظرية تصديق لتوقف المقدمة على
الامور الستة فيجوز ان يكون مقصود المصنف من المقدمة
العلم المفادة فقط وهو الظاهر ويجوز ان يكون المجموع
فعل الاول مقصود الشرح من قوله وجه توقف الشروع
ايما على تصور العلم وبن على تعريف برسمه كما قال في الفصل
الثاني واما بيان الحاجة والفضل الثالث واما على موضوعه
التبني على ما هو مقصود المصنف من المقدمة ولما عتاد
على هذا التبني فتن في اداء مقصود المصنف في فصول الشئ
وعلى هذا يكون تقيد توقف الشروع على بيان الحاجة
اليه وعلى موضوعه بما ذكره لما لا يلائم ظاهرة اذ المقصود
من قوله واما على سائر الحاجة اليه ما يفيد به بيان الحاجة اليه
التصديق بغاية العلم وكذا المقصود من قوله واما على مؤدية
على ما عرفت وعلى الثاني وهو ان يكون مقصود المصنف
من المقدمة مجموع الامور الستة كونه المناسب في كل
من الفصول الشئ بيان وجه توقف الشروع على
امر من هاتين المقيد والمفاد ولكن لما كان بيان توقف
الشروع على المقيد موقوفاً على بيان توقف الشروع على

لمة القديس باني ذلك الشيخ المعين غاية ولاي له كونه ذلك الشيء
مقدرا والاولى ما يقدر العرف عنا ضاعده عنا اذ لم يكن عنا ضاعده
وهذا الغرض ما قيل انه اذا ارادنا ان نعلم كونه عنا في نظر الشارع
مقدرا وجب ان نثبت بين مشروع وعننا ما لا يقدره عادة له
فان كان له ضاعده غير تقريبا وان ارادنا ان نثبت في نظر العرف
اننا ضاعده غير مرتبة ووجه المداخلة ان المشروع في شيء

وهذا مع سوال وهو ان هذا الدليل لا يدل على المدعى في سوق
على المقادير المسوقة على المقادير لا يدل على المدعى في السوق
هو المقيد للمقادير **جواب** سوال مقدم كان قبل
وهو ان في ذكر المقادير لم يذكر المقادير في الكفر بن
بل ذكر المقيد بينهما واجب القول والتماد **ج**

[illegible][illegible]

لهم موضوع الكلمة جمع حيث الاعراب والبناء وموضوع الصرف الكلمة حيث
الاعراب والبناء وغيرهما وموضوعها يكون متعديا بالذات ومغايرا بالاعتبارية
والاعتبارية فافهم

هذا بناء على انه لا يعقده فائقة يعقده لها في الواقع انه شاع
لأنه يعقده الفائقة المعقده لها تكون بطلية حسب العرف
وان لم يكن عنده كذلك لانه لا جعل هذه الفائقة شاع
فيه فاذا حصل هذه الفائقة عن العلم لا يكون بطلية
عنده فافهم
عبد المطلب

سألا عن المنع اشراقى جوابه لهوله ولا بد ان يكون
ملك الفائدة الرخامة العبد لها التي اعتقد رطلها
في الفائدة التي تربت في ذلك العلم في كماله
واحد اذ لو لم يكن ابدا بالبرهان الاعتقاده بعد
الاشروع له لعدم المناسبة بينهما اي بين حاصل
ومن ما اعتقده فائدة العلم بغير سعي في كماله
عنه بحسب العرف في نظره وان لم يكن من اول الامر
كذلك اذ لم يرب على سعيه فائدة يعتد بها
بالنظر اليه بحسب اعتقاده وذلك ثبت بحسب العرف
كما عرفت فقوله لو لم يعلم نية العلم والعرف منه
لكان طلبة بحث معناه لكان طلبة بحثا عن غيره او عنه
بعد زوال اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع
وانما قال في نظره لانه غيره ربما لم يطبع على اعتقاده
فلما بعد بحثا في تقيده العبد بحسب العرف اضرار
عن العبد بحسب اللغة لانه كما قال في الفصحاح العبد
العبد فلما لم يرب من عدم ترب فاده لعدم العبد
بحسب اللغة وهو **قال** **شايخ** لانه تمايز العلوم
بحسب تمايز الموضوعات يعني انه تمايز العلوم بعضها
عن بعض في انفسها وبالنظر الى ذواتها لا بطلان
لانها تمايزها بالغايات والاخرى ايضا تمايزها
اجرة القوم بالفعل لانها تمايزها المكن لهم ان يعتبره
بما تمايزها بحسب المحمول بل يكون في لغة الاحوال
والمحمولات راجعة الى احوال واحد يعتد به كالاعراب

امكان عدم المطالبة للواقع كما يدل عليه قوله سواء طابقة
 الواقع اولاً ثم وكيف لا وكل علم العلوم المدونة
 له فائدة لا محالة وان اراد به كتب عليه ان يعقد
 ان انشئ العقل في فائدة المبرهنة عليه فامكان عدم
 المطالبة مسلم والوجوب عليه في بعض
 النسخ وان يعقد ذلك العلم بدو كلمة ان
 وهو صريح في الاحتمال الثاني وعليه ما عليه والجواب
 باختبار الشق الاول ومع اقتضائه امكان عدم المطالبة
 غير متوجه اذ معناه ان اعتقاد فائدة ما واجب
 على الشئ ومطالبة هذا الاعتقاد للواقع ليست
 افردية بل سمة المطالبة وعدتها الى الشروع سواء
 كما لا يتوقف الشروع على عدم المطالبة لا يتوقف
 على المطالبة وهذا لا يقتضي امكان المطالبة ولا امكان
 عدوها بل يصدق مع وجوب المطالبة الصواب
 لا التميز والبصيرة وحصل صورته برسمه قد حمل
 قدس سره كله هنا على ما ذكره في شرحه للمطالع
 حيث قال فاذا علم ان اشئ موضوعه يتم ذلك العلم عند
 الطالب فضل تميزه كلامه فانما يتحمل احس احد
 انه يحصل من هذا العلم تميز له فصل ورجعان على التميز
 اى حصل له التعريف الرسمي لانه هذا التميز بالذات
 وهو الموضوع والتميز اى حصل له من التعريف الرسمي
 تميز البعضى اى الغاية والتميز بالمراد انى راجع
 الى التميز بالمراد البعضى والثاني ما ذهب اليه

لانه ان يدخل ما هو متحقق وفائدة ما محقق وانما اذا
 لم يكن اتم فلم يكن الفائدة محققه والفائدة
 الغير المتحقق هو الفائق المحصورة بالتميز
 على ان يكون كلمة ان هو قوله فامكان عدم المطالبة
 مسلم عليه فالوجوب عليه من غير غاية فاني
 الباب ليس بواجب ولا غير لازم بل الترتيب
 الاخر
 انما الاعتقاد مع ان يكون الى حصوله هي ان مع
 وجوبه وبغير ان الى فائدة ذلك العلم وهو صريح
 في احتمال الثاني
 وبك الجواب لوجه اخر باختبار الشق الاول بان
 انشئ ذلك وتكون فائدة ولا محالة فيرد
 ولكن يمكن ان يكون هذه الفائق التي كانت
 لهذا العلم فائدة لعدم ان يكون غير محقق لهذا
 العلم واعتقاده على ان الفائق محصورة
 كما يشكك عبارة قدس سره حيث قال فافترق
 محصورة وهي عدم المطالبة في ثبات يكون
 الفائق غير محقق بقره احد وجه

وانه قد علم ان التميز بالذات هو الذي يميز
 بين موضوعات ذاتي الموضوعات عن بعضها
 والتميز بالذات يكون بافتقار الى التميز بالذات
 يكون تميزاً بالذات فافترق بين موضوعات ذاتي الموضوعات
 والتميز بالذات

منها المراد ان حصل التميز حاصل من التعريف الرسمي للتميز
 اى حصل من بيان الموضوع والعلم به فصل متمم لاصل وهذا
 حق على تقدير عدم التميز اى حصل من التعريف الرسمي
 لا مطلقاً فالوجه الاول من مطلقاً فالوجه الاول اوجه قوله
 وقد تحقق بالتقرير ان كلام الشئ في مقدمة العلم
 المذكورة هنا في الرسالة ذكر اقتضائه لشيء
 احداً بصورة العلم لوجه ما او برسمه وذلك قد تقرر بقوله
 فالاولى كما سبق بيانه واسما التصديق بفائدة
 ما هو فائدة في الواقع وذلك قد تقرر بتعيين حيث
 قال لو لم يعلم علم العلم والعرض منه لكلام طلبه
 ولم يقبل لولم يصدق لفائدة ماله لكلام طلبه محال ذلك
 التصديق بموضوعه موضوعه وانما قلت ذكر اقتضائه
 الصورة لوجه ما او برسمه والتصديق بفائدة ما وما هو
 فائدة في الواقع فذكر ان جميعاً لكن البعض يذكور
 صراحة كالصورة برسمه والتصديق بما هو فائدة في
 الواقع والبعض ضمناً كالباقيين وفي جعل التصديق
 والتصديق من قبل المذكور من جهة وانما المذكور
 ما يفيد بها العلم انه يجوز ان يكون مقصوداً للمتميز
 ذكر التعريف الرسمي وبيان الحاجة للصورة
 لوجه ما والتصديق بفائدة ما ويجوز ذكره في المقدمة
 لا خصوصاً بل لانه المقصود حاصل في ضمها كما عرفت
 سابقاً وح يكون غرضه من ذكرها الاشارة
 الى ما يتوقف عليه الشروع نفسه ومن بيان الموضوع

رسوا عدم التميز حاصل من التعريف الرسمي ادلاح
 اوجه الادام كلام الشئ في المقدمة المطالع
 ولم يعتبر قدس سره لعدم العلم

في امين على ان اراد رسم في المقدمة لا يكون كسوية
 بل الحق الصورة لوجه ما في ضمنه كما قد يمكن ان يكون كسوية
 الفائق كسوية ايضا الحق فافترق ماله ذلك في الجواب
 في الشروع المطلق والما التصديق بالموضوعات لما يمكن
 منه في التوجيه للموجب انفسه ففائدة هو هذا
 ابادور

م كلام الشئ لانه كونه هذه الشئ عدمه لعدم المذكور هنا
 انما يكون متحققاً بالتقرير من كلام الشئ واما مطلقاً فلا يكون
 متحققاً بل ان يكون مراداً بمصداق المقدمه هو ما يتوقف
 على الشروع نفسه وهو الصورة لوجه ما والتصديق
 بفائدة ما وما يتوقف عليه الشروع في وجه البصيرة
 هو التصديق بموضوعه الموضوع فذكر التصديق
 الرسمي وبيان الحاجة اليه لوصول في ضمها وهو الصورة
 لوجه ما والتصديق بفائدة ما شهاد

ويعلم ان موضوع التميز بالذات هو الذي يميز بين موضوعات ذاتي الموضوعات عن بعضها

فمنه لا يتوقف العلم على معرفة
 العلم لا يتوقف على معرفة
 العلم لا يتوقف على معرفة
 العلم لا يتوقف على معرفة

احوال الالفاظ ممنوعا له المراد به ان استفادة جميع
 العلوم موقوفة على معرفة جميع احوال الالفاظ او بعضها
 المذكورة في كتب الفن والالفاظ المراد ان استفادة
 الفن موقوفة على معرفة جميع احوال الالفاظ او بعضها
 المذكورة فيها وهذا على تقدير تسليمه لا يستلزم المط
 ائنه اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة على
 العلوم وهو مط وان اريد بالمقدمة مقدمة الفن فانه
 اريد بمباحث الالفاظ جميعها كما سبق يكون قوله
 لتوقف افاده العلم ممنوعا ايضا لانه مراد به
 ان استفادة العلوم او الفن حاصلة موقوفة على
 معرفة جميع احوال الالفاظ لانه توقف استفادة العلوم
 او الفن حاصلة على معرفة بعض احوال المذكورة في
 كتب الفن على تقدير تسليمه لا يستلزم المط وهو مط
 وان اريد بمباحث الالفاظ بعضا المذكورة في كتب
 الفن فتوقف استفادة الفن على معرفة احوالها
 المذكورة في كتب الفن وان سلم لا يقتضي جعل مباحث
 الالفاظ مقدمة على الفن لمواز لو لم يقصد العلم
 بعضها على بعض قلت يجوز ان يراد بالمقدمة
 مقدمة جميع العلوم ومباحث الالفاظ مباحثها
 في الجملة لا جميعها ولا بعضها المذكورة في كتب الفن
 خاصة ومع يكون معنى قوله لتوقف افاده العلم
 ان استفادة كل علم من العلوم من الالفاظ يتوقف
 على معرفة احوال تلك الالفاظ في جملة وهذا الكلام

في لا تكون الدليل مطابقا للمدعى لانه المدعى ان فعل
 جميع مباحث الالفاظ او بعضها المذكورة في كتب
 الفن مقدمة على جميع العلوم والدليل ان لو لم
 افاده الفن واستفادة العلم
 افاده الفن موقوفة على
 لا يتوقف العلم على معرفة
 الالفاظ مقدمة على العلوم
 توقف استفادة العلم على
 توقف استفادة العلم على

والاول في الجواب انهما قد ثبت في غير علم
 الاثر انك من المباحث المذكورة لقصد الفن
 فيما هو موضوع الفن وغاية وجوب جعل مباحث
 الالفاظ مقدمة لان المقصد ليس في علم ما عرفت
 فسبق من ان العلم في العلم اذا كان موضوعه
 مباحث العلوم العلم او احتجاني لا اراد وجوب
 عقليا تعمر برتبة من رتبة
 بل استفاد الاول جعل مباحث مقدمة على الفن وهو
 ليس مط لانه اعطى بناء على اعتبار مقدمة قوله والاول
 مع جميع العلوم لاستفادة الفن فلا يستلزم مط للعلم
 السور

قوله لتوقف افادة العلم واستفادة العلم على
 اعز اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة على
 من يتوقف عليه الشرع في العلم لا يتوقف عليه افادة
 العلم واستفادة العلم على
 لانه القول ان من شأنه يتوقف على العلم في الجملة
 بمقدمة له وكذلك العيش يتوقف على القضاء وهو
 ليست بمقدمة له

قوله والاول في الجواب انهما قد ثبت في غير علم
 الاثر انك من المباحث المذكورة لقصد الفن
 فيما هو موضوع الفن وغاية وجوب جعل مباحث
 الالفاظ مقدمة لان المقصد ليس في علم ما عرفت
 فسبق من ان العلم في العلم اذا كان موضوعه
 مباحث العلوم العلم او احتجاني لا اراد وجوب
 عقليا تعمر برتبة من رتبة
 بل استفاد الاول جعل مباحث مقدمة على الفن وهو
 ليس مط لانه اعطى بناء على اعتبار مقدمة قوله والاول
 مع جميع العلوم لاستفادة الفن فلا يستلزم مط للعلم
 السور

قوله لتوقف افادة العلم واستفادة العلم على
 اعز اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة على
 من يتوقف عليه الشرع في العلم لا يتوقف عليه افادة
 العلم واستفادة العلم على
 لانه القول ان من شأنه يتوقف على العلم في الجملة
 بمقدمة له وكذلك العيش يتوقف على القضاء وهو
 ليست بمقدمة له

الاشارة الى ما يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة
 لكن الشارح حمل كل ما على ما هو الظاهر وجعل تصور
 العلم رسمه والتصديق ما هو فائدة في الواقع فتصور
 للمصمم المقدمه واشارة الى جواز كون التصور بوجه
 مقصودا له منها بقوله قال لا ولي فلذا فكرت في سره
 قد تقرر ان مقدمه العلم هي مقدمه بقوله بالقر
 ولم يطلقه ولو اشار رحمه الله الى جواز كون كون
 التصور بوجه مقصودا له منها بقوله لانه كما احسن
 واولي ولعله رتبته رتبها اعتمادا على العلم بالمقابلة
 ومع يكون في قوله قد تقرر سره وقد تحقق بالقر
 قوله والاول في الجواب انهما قد ثبت في غير علم
 الاثر انك من المباحث المذكورة لقصد الفن
 فيما هو موضوع الفن وغاية وجوب جعل مباحث
 الالفاظ مقدمة لان المقصد ليس في علم ما عرفت
 فسبق من ان العلم في العلم اذا كان موضوعه
 مباحث العلوم العلم او احتجاني لا اراد وجوب
 عقليا تعمر برتبة من رتبة
 بل استفاد الاول جعل مباحث مقدمة على الفن وهو
 ليس مط لانه اعطى بناء على اعتبار مقدمة قوله والاول
 مع جميع العلوم لاستفادة الفن فلا يستلزم مط للعلم
 السور

اولا حلاله الى علمه على ظاهره
 واشارة الى جواز كون التصور بوجه
 مقصودا له منها بقوله قال لا ولي فلذا فكرت في سره

وجه كفاية هو ان يقال ان ما علم من كل
 الشارح بالمقابلة فكانه لم يذكر
 من سره كما ذكر قوله بوجه ما على وجه الترتيب
 يجوز ان يذكر التصديق بالقر
 وجه الترتيب
 اجيب على ما ذكره سره بالمقابلة
 بل تامل

قوله لتوقف افادة العلم واستفادة العلم على
 اعز اولوية جعل مباحث الالفاظ مقدمة على
 من يتوقف عليه الشرع في العلم لا يتوقف عليه افادة
 العلم واستفادة العلم على
 لانه القول ان من شأنه يتوقف على العلم في الجملة
 بمقدمة له وكذلك العيش يتوقف على القضاء وهو
 ليست بمقدمة له

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

حق اذ لم يعلم العلم الا وقد توقف استفادته من اللفظ
على معرفة حال من احوالها وقلتها معرفة اوضاعها وكجوز
ان يراد بالمقدمة مقدمة الفهم وبمباحث اللفظ
المباحث المذكورة فى كنه ويجعل قوله لتوقف
افادة العلم على صحة لا مقتضية ويكون العلة
المقتضية الباعثة على اشتراك تلك المباحث
المذكورة لمقاصد الفهم فيها هو موضوع الفهم وغايته
فلم قلت فعلى هذا يجب ان يجعل مباحث اللفظ
من المقدمة لان المقاصد فلم قال قدس سره فالاول
ولم يقل فالواجب قلت لما عرفت من ان ذلك
او استحسانى لا امر واجب وجوبا محققا قلت
لم قلت ان استفادة الفهم موقوفة على مباحث
اللفظ المذكورة فى الفهم قلت لا نعم فالاول
لان الامم مجبورة فى الحدود والنتائج لكل وبعضها
ودلالة الفهم محصورة فيها كل لا بعض ودلالة
الطائفة معتبرة فيها كل وبعضها وذلك يتوقف
على تقسيم الدلالة وبما اشرنا اليه وايضا جعلوا
الكلمات الخمس من المعاني المفردة فتوقف بيان
ذلك على تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وبما
وبين القسمين وايضا قالوا يجب الاختيار فى التقسيم
عن استعمال الالفاظ المجازية والمشتكة الى اخذ
فرقة يحتاج الى بيان حقيقة وتجزئة ومشتكة
والمعقول والى ما قالوا المتواطى يجوز ان يكون

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

بما ذهب بعضهم الى جوازها فيحتاج الى بيان
المسك والمتواطى وان ذكر في مباحث الالفاظ
بعض الاحوال ولا سوف اسفاده الفهم عليها
فيكون من التمامات والمكملات مع ان معنى التوقف
كما عرفت سابقا راجع الى الالفاظ التى يحصيل الفهم
المط وتلك الالفاظ مما لا شبهة فيها فى جميع المباحث
المتعلقة بالالفاظ المذكورة فى كتب الفهم قوله
الا انه المصداق فى صدر المقالة الاولى هذا الكلام
منه قدس سره بجمل امين احدهما الاشارة الى
نوع شبهة على المصداق لانه الاول ان يجعل مباحث
اللفظ من المقدمة لان المقاصد ترك الوجه الاول
واوردته فى صدر المقالة الاولى ولم يجعلها مقدمة
اتباعا لبعض من المنطقيين وقته ان يراد به مباحث
اللفظ فى صدر المقالة الاولى لا يدل على انه لم
يجعلها مقدمة لجواز ايرادها فى صدر المقالة
الاولى مع جعلها المقدمة تنبها على شدة احتياج
المقاصد اليها وانها الاشارة الى دفع شبهة
اوردت عليه لانه الاول ان يجعل مباحث
اللفظ فى كتابه المقدمة لان انه اوردته فى صدر
المقالة الاولى فهو ان لم يجعلها منها فاورد
عليه المقالة الاولى مشتملة على مباحث الالفاظ
المباحة عن المركبات انما هو وكيف يصح قوله
المقالة الاولى فى المفردات وقد سبق الى اول

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

المعنى هو الذى لا يكون حصوله بغيره
على افراده الذميمة والكارهة من التوبة
ومثلها لان لا افراده فى الخارج وصدقة
عنها بالتوبة والشئى لها افراده فى الذهن
وصدقها عليها ايضا بالتوبة سبب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فقولنا اعز مباحث الالف طالعصر للواحد لا يطرق
الاستعارة على الطريق هو الالف خال مباحثها
قوله والاحسن في العلم انه يذكر ليحصل المقدم

فانما هو الذي استبقاه في نفسه

والقول ان يقول العلم نفسه الى التصور والتصديق وتوهم الى المطابق وغير مطابق فالمطابق هو العلم
 وغير مطابق هو الجهل فليس العلم نفسه التصديق والتصديق نفسه العلم فليس العلم نفسه العلم هو العلم
 والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل

العلم هو العلم والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل

مصدرا الى قدم سما الحاجة على بيان الماهية لاهل
 معوم على الفهم قال في الفهم صدره في المجلس
 فتصدر والبيان في قوله بتفهم العلم في التصور
 والتصديق للملابسة والاطراف متفرقا حال
 البحث في صدر البحث حال كونه ملتبسا بالتفهم
 وقوله لتوقف سما الحاجة اليه على ذلك لان
 لا للتصديق بل للتصديق داخل في جواب لما
 بالانسان المذكور كما عرفت ولتنبه على جميع
 ما ذكرنا قال قدس سره فذلك ان يكون بيان الحاجة
 وانما وجه الحاجة ارفع من سما الحاجة على بيان
 الماهية فادرجه قدس سره في جواب لما ثم قال
 فشرح في تفهم العلم الى فهم الفهم والتصديق
 لتوقفه على اي توقف سما الحاجة على التفهم
 لجعل قوله لتوقفه على علم الشرع في التفهم
 لا للتصديق واما وجه عدم التفهم على ما تقدم
 سما الحاجة فافراخ هو لتوقفه على المقدمات ثمة
 وليس كلام الشرح في توضيح طحا وكما يتنبه بعض
 الاول على ما بينه قدس سره توهم ان جواب لما
 هو مجرد قوله اوردها في بحث واحد فليس ان
 معنى قوله في صدر البحث لجعل التفهم مصدرا
 لبحث انما وان قوله لتوقف سما الحاجة على التفهم
 فاعترض عليه بما لتوقف سما الحاجة على التفهم
 لا لتوقف التصديق وكيف وهو يتوقف على ما

قال الشرح في صدر البحث من العلم انما هو العلم
 في الحاجة الى توقف على ما في المقدمات السابقة
 في الحاجة على ما في توقف التصديق على ما في
 ويمكن ان لا يتوقف على ما في التفهم الى ما في
 وتوقفه على ما في التفهم لقوله ان علمه لذكره
 لا لذكره الاول الذي هو التصديق فانهم عماد

مقدمة

والقول ان يقول العلم نفسه الى التصور والتصديق وتوهم الى المطابق وغير مطابق فالمطابق هو العلم
 وغير مطابق هو الجهل فليس العلم نفسه التصديق والتصديق نفسه العلم فليس العلم نفسه العلم هو العلم
 والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل والجهل هو الجهل

مقدمة الصواب واجاب نارة بان فتميزه راجع الى
 التصديق الى التفهم وتارة بان فتميزه راجع الى
 التفهم وان معنى التصديق بالتفهم ذكره مقدما
 والعلية المذكورة على الذكر لا للتفهم وانما خبر
 ما فيه من التسقف وانما الهادي الى الصراط المستقيم
 والطريق العموم فاقوت فظهر ما ذكره وجهه
 لعدم سما الحاجة على بيان الماهية فاما وجه تقدمه
 على سما الحاجة في العنوان فقلت لعل الوجه هو
 التنبه على ان سما الحاجة هو المقصود الاصل من
 البحث الاول اذ المقصود الاصل من البحث الاول
 الى جهة الواحد العينية والذاتية لجعل لقوة
 العلم بالكلية اجماعين فيحصل البصيرة في طلبه
 فاقوت كما ان سما الحاجة اليه يشار الى
 معرفة جهة الواحد العينية فاذ هي لقوة بال
 الذاتي الذي هو الموضوع لكل واحد من البحثين
 يتضمن سما الحاجة اليه هو المقصود الاصل
 فلم ذكر سما الحاجة مع البحث الاول في الثاني
 فقلت بوجهين احدهما شدة مناسبة بينهما
 متقاربة بين سما الحاجة والبحث الثاني وهي
 تضمن كل واحد منهما ما يتوقف عليه شروع الفهم
 اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائده ما
 سما الموضوع وما بينهما انسياق البحث الاول
 الى سما الماهية اول اول شبهة في ان ذكره مع

وهو التسقف في الاول ان يعود الفهم الى الصدر اليه
 فتميزه المذكور فاما لا يصح مع وجود وجهه صريحا
 تطابقا خلافا له الظاهر رجوع اليه ولما يتفهم
 فمع من غير اعتبار هذا التسقف البعيد وجهه الثاني
 هو ان جعل الفهم على المقيد وهو المذكور في
 فمع هو وهو التقديم انما راجع الى خلافا له
 انها على كل حال وعلى تقدير علمها يعود الى غير اصل

تلاوه في الصورة برسمه كذلك في الموضوع انما يشار
 الى معرفة جهة الواحد العينية
 ص

وانما في سما الحاجة على ما في الذكر في الحاجة الى
 متوقفة على ذلك الشيء واخره عنه في البيان
 سما الحاجة مستلزمة لبيان الماهية من غير عكس ولما
 سما الحاجة لينة بين الخارج والداخل اليه الذي هو المنطوق
 والنية متوقفة على التنبه فيكون تقديم احد المتنبهين
 الذي هو المنطوق ادلة على الحاجة شرح

اول الامر من الذين يفتني اليه ان يفت
 لم جعل البحث الاول مقدما على الثاني مع ان الثاني
 مساو الى معرفة جهة الحق الذاتية دون
 الاول كما عرفت قلت في البحث الاول اوضح
 والسبق الى الذين هم البحث الثاني في العلم بمعرفة
 بيان الموضوع موقوف على استقراء جميع افران في
 بخلاف مقدمات بيان الاحتياج **قوله** وهي الصورة
 رسمه امارة العلم بغاية الصورة برسمه فقلت
 ان ارادوا من معرفة العلم بغاية مطلقا الصورة
 رسمه فهذا الكلام مكرر في الصورة التي رسمه
 الصورة بالحاجة البينة الشاملة وذلك كما يكون في
 الاشياء وفي غاية الاشياء يجوز ان يكون في
 لجواز ان يكون الامر الواحد غاية لا نور متعددة
 وان اراد ان معرفة بغاية المسألة له كذلك
 فليس كمن يزعم ان رسم مساو لتجمل العلم قلت
 اراد ان في لزوم المسألة من بيان الاحتياج
 الى العلم بقسمه في حصولها وبيان ذلك ان الامر
 الواحد لو كان غاية الامرين لم يكن شئ منها حصولا
 فتعالمه في حصوله وانما المحتاج اليه احد الامرين
 واذا عرفت هذا عرفت من ثبوت الاحتياج الى
 العلم في حصول تلك الغاية اختصارها به وهو ثبوت
 الاحتياج الى جميع اجزاء في حصولها شمولها وفي
 مجموع الامرين مساو لما **قوله** واما بيان الاحتياج

وهو ان يقال ان العلم
 العلم برسمه بيان الحاجة

اراد

اراد قدس سره من هذا الكلام الثالث الى ان الشرح
 جعل كونه بيان الحاجة الى اصل متضمن لبيان الحاجة
 سببا لعدم كونه بيان الحاجة وكذا قال قدس سره
 وقصار بيان الحاجة اصل متضمن لبيان الحاجة برسمها
 يعرف على ما ذكره وانما ذكره رحمه في بيان الحاجة
 من كونه مساويا الى بيان الحاجة لا يكفي مجرد مساو
 لتلك الحاجة لجواز ان يكون بيان العلم برسمه الصيا
 من مساويا الى بيان الحاجة فيكون متساويين فلا يكون

من حيث

احدهما اصل الامر مستقرا على كل ما يدع ذلك
 من معنى هذا الجواز وكذا توقف كونه بيان العلم برسمه
 في النوع مفضيا الى بيان الحاجة على كل رسم بالغاية
 في كونه كل رسم بالغاية مفضيا الى بيان الحاجة
 وفي كل الامرين متعين اما الاول فلما ذكره قدس سره
 من قوله واما بيان العلم برسمه فلا يرد مع ان الثاني
 فلهذا تصور العلم بالغاية من غير عن الصدق بثبوتها
 المناظر عن بيان الحاجة اليه او الكلام مستفاد منه
 كما في هذا المقام والمناظر عن الاشياء لا يكون مفضيا
 اليه اذ المفضي الى الاشياء يكون مقدا عليه لا حاله
 وكان معنى احد الامرين كافيا في حصول المقصود
 نفي جواز كونه بيان العلم برسمه مفضيا الى بيان
 الحاجة المنافي لاصاليه لبيان العلم برسمه الكففي

قدس سره بنفي احدهما فقلت في الامر الثاني
 مع ملحقه كونه بيان الحاجة من مساويا الى معرفة برسمه

في العلم بالاشياء
 في العلم بالاشياء
 في العلم بالاشياء

بيان الحاجة الى العلم برسمه
 بيان الحاجة الى العلم برسمه

بيان الحاجة الى العلم برسمه
 بيان الحاجة الى العلم برسمه

بيان الحاجة الى العلم برسمه
 بيان الحاجة الى العلم برسمه

بيان الحاجة الى العلم برسمه
 بيان الحاجة الى العلم برسمه

يفيد كونه من الحاجة الى هذا النوع اصل هذا الرسم
 المخصوص المذكور في المقدمة ولهذا النوع ايضا
 وعلى الامر الاول مع تلك الملاحظة لا يفيد ان
 كونه بيان الحاجة اصل هذا النوع ولا يفيد كونه
 اصل هذا الرسم المخصوص وهذا على المثال
 فلم اختياره في رسمه على الامر الاول على نفي الامر
 الثاني مع رجحانه على نفي الامر الاول كما عرفت
 قدت انه فيه تنبها لمن يتنبه على ان الرسم
 المذكور في المقدمة ليس مقصودا بخصوص بل لانه
 يؤيد في النوع الذي هو المقصود بالاصالة كما عرفت
 وليس به تغليب لشيء الاستدلال على قوله لو كان
 يكون رسمه في شيء اخر دون عامه لو هم ان الرسم
 اذا كان بالغاية بتميزه بانه الحاجة اليه وليس كذلك
 لما عرفت في بيانه انتفاء الامر الثاني قدت ان الحكم
 لا يقدح في مقصوده الذي هو اتمام النوع الاول الذي
 هو سائر الحاجة الى النوع الثاني الذي هو بيان العلم
 لانه استلزام في زيادة النوع الاول لا ينافي
 كونه النوع الاول استلزاما وهو لا ينافي ما ذكرنا
 في سائر انتفاء الامر الثاني لا ينافي استلزام
 الاول بل ينافي افضاء اليه ويجوز ان لا يكون
 الشيء مقفيا الى شيء ويكون مستلزما كما استلزام
 العلول لعلية النامه هذا في قوله شيء في رسم
 العلم اما لتفسيره لا تعقيب او لتعقيب وجوب كونه

في الرسم المذكور في المقدمة يستلزم الحاجة فلو
 اراد ان الرسم مطلقا لا يستلزم فهو كمن لا يتم
 التعقيب وان اراد ان يكون لا يستلزم فهو كمن لا يستلزم

في الرسم المذكور في المقدمة يستلزم الحاجة فلو
 اراد ان الرسم مطلقا لا يستلزم فهو كمن لا يتم
 التعقيب وان اراد ان يكون لا يستلزم فهو كمن لا يستلزم

في الرسم المذكور في المقدمة يستلزم الحاجة فلو
 اراد ان الرسم مطلقا لا يستلزم فهو كمن لا يتم
 التعقيب وان اراد ان يكون لا يستلزم فهو كمن لا يستلزم

مع قوله او ردهما المعنى في بحث واحد وانما بيان
 الحاجة الى البراءة والابتداء اذا ما كانت خارجا عن الشروع
 المذكور خارجا وان كانا متقدمين عليه فقد اوتيت
 قوله اي الموصول في العلم المنطوق علمه على اجواب
 الموصول الى التصور والتقدير مجموع مما عرفت
 قسم يتعلق بالموصول الى التصور وهو طائفة من
 مسائل كونه باحثة عن احوال الموصول الى التصور
 اي الموصوف اما بعد او جزؤه وقسم يتعلق بالموصول
 الى التصديق وهو طائفة اخرى من مسائل كونه
 باحثة عن احوال الموصول الى التصديق اعترجة
 اما نفسها او جزاها فاقسامها هما الطائفتان
 المذكورتان من مسائل الموصول وانما هما مجموع
 لقسم المنطوق القسمين في قوله قدس اي
 الموصول الى التصور والموصول الى التصديق لقسم
 لقسم المنطوق مسامحة كانه معنى على حذف تضاف
 الى احوالها او على التجوز تعبر عن المسائل باسم
 اشرف اجزاها اي الموصوف ويجوز ايضا ان يكون
 المراد من الموصول في حيث انه موصول الى نسبة
 الارباع الى ذات الموصول وحيث يكون مجمل
 مسائل لانه محمولات مسائل اما راجعة الى
 الارباع القريب او البعيد او البعد وسبب
 كونه فكونه مقصودا مسائل باحقيقة وهي على
 سبيل الاجمال نسبة الارباع الى ذات الموصول

فوقه مستلزم

لا يخفى ان الموصول الى التصور والموصول الى التصديق
 ليس من قسمي المنطوق القسمين بل
 انتمتة بالموصولين في العبارة تامة

في الرسم المذكور في المقدمة يستلزم الحاجة فلو
 اراد ان الرسم مطلقا لا يستلزم فهو كمن لا يتم
 التعقيب وان اراد ان يكون لا يستلزم فهو كمن لا يستلزم

قوله بل ان كان تصور التصورات باسرها ضرورة جاز ذلك عند العقل لان نفس الامر له البرهان في كونه قائما
انما العلم لا يجوز ان يكون بطبيعا ولا نظريا بل على خصوص التصورات والتصورات في كونه لا يرد ما يتوهم
من انه لا يرد من عدم السبب والشأن المذكور جواز كونه التصورات باسرها ضرورة لا استحالة في نفسه كما قد

ففتح قسمة القسمين بالموصول الى التصور والموصول
الى التصديق بل يجوز ان حذف مضاف وبعض
الموصول لما لم يقدر على هذا التوجيه قصر النظر على
الاولين **قوله** فلان ثبت الاحتياج الى ان قلت
اختار المصنف في التصديق مذهب الامام وهو عند

في كونه باسرها ضرورة جاز ذلك عند العقل لان نفس الامر له البرهان في كونه قائما
انما العلم لا يجوز ان يكون بطبيعا ولا نظريا بل على خصوص التصورات والتصورات في كونه لا يرد ما يتوهم
من انه لا يرد من عدم السبب والشأن المذكور جواز كونه التصورات باسرها ضرورة لا استحالة في نفسه كما قد

والنسبة الحكمية والحكمية هي حقيقة والتقدير
البدعي عند ما يكون مجموع اجزائه نظريا سواء كان
ذلك اجزا هو الحكم او غيره فلا يثبت من نظرية

تقدير ما يكون مجموع اجزائه لا يثبت من نظرية
والتقدير هو صريح

التصديق الاحتياج الى الحق ومباحثها القسم
او اختار المصنف مذهب الحكم في التصديق وهو
الحكم فقط للزم من نظرية الاحتياج اليها فلات
للمقصود من التقسيم في العلم اما التصور
او التصديق فثبت الاحتياج الى الحق
الحق له نظرية الحكم ونشوت الاحتياج الى الحق
ومباحثها مما لا شبهة في عدم المنطوقين فيها
وانما المقصود اثبات الاحتياج الى القول الشارح
ومباحثه ثبت الاحتياج الى الحق المنطوق
وذلك ان المنطوقين اختلفوا في التصور
فذهب الامام الى ان تصورات كلها ضرورية لا يجري
فيها الكتاب اصل وعلى هذا يلزم الاحتياج
الى القول الشارح ومباحثه وذهب الباقيون
الى انها قسمان وعلى هذا فالاحتياج الى قسمين

اجواب ايراد الشرح في الكلام هو المقصود لا يصح
التقسيم والافهم اثبات الاحتياج الى قول الشارح
لاستلزام الاحتياج الى الحق مع انه قصر النظر
في بيان الاحتياج الى الحق على منطوق التصور
في حق قسمين انما يبين صورة في المنطوقين
نظر

في كونه باسرها ضرورة جاز ذلك عند العقل لان نفس الامر له البرهان في كونه قائما
انما العلم لا يجوز ان يكون بطبيعا ولا نظريا بل على خصوص التصورات والتصورات في كونه لا يرد ما يتوهم
من انه لا يرد من عدم السبب والشأن المذكور جواز كونه التصورات باسرها ضرورة لا استحالة في نفسه كما قد

يقسم

انما ان يكون جميع التصورات بطبيعية والتصورات في كونه
والنظر في وجه الحاجة الى احد غرضي المنطوقين حيث
الموصول الى التصور وانما يكون التصورات متقسمة
اليها والتقدير بطبيعة باسرها ضرورة لا استحالة في نفسه كما قد
الافهم مباحث الموصول الى التصديق ولا شبهة
لذلك انما مقصود القسم في هذا المقام اثبات
الاحتياج الى القسمين جاز في معاملة كونه ذلك
التقسيم في بيان المدعى في شبهة مطاع

العدد اول جاز ان يذهب اليهم الى ان التصورات
باسرها ضرورة كما ذهب اليه الامام ولم يثبت الاحتياج
في القول الشارح ومباحثه فلم يثبت الاحتياج
الى قسم المنطوقين اعز ودر سرد نوع تنبيه على
قلت تنبيه قال الشارح فيقول الحكم معكم هذا

يدل على ان التصورات لا يلزم
وبه والنسبة الحكمية هي حقيقة والتقدير
البدعي عند ما يكون مجموع اجزائه نظريا سواء كان
ذلك اجزا هو الحكم او غيره فلا يثبت من نظرية

انما تصرف الكلام عن ظاهره وحمل
ولا حكمه بطريق اخر له ان
وبهذا يصدق على كل واحد
المذكورة وكل اثنين منها وعلى
هذا التصور المقصود منه
هم واثارة الى ما يميز بين القسمين
رد في احدهما وعدمه في الاخر لغنى
التصور لصدق على تصور واحد

كصور الان وعلى تصورات متقدمة بان يكون
المجموع من حيث هو مجموع فردا في ذاته بل نسبة
ار لا تصور له اصدق على تصورات متقدمة
لا يكون تصور له نسبة داخل فيها كصور الان
والكتاب ومع نسبة التصورات الى تصديق

على تصورات متقدمة يكون تصور النسبة
وهو انما يعلم العلم الى التصور فقط والى التصديق الحكم غير مطلق التصورات المتقدمة الى الحكم معهما
انما انما هو لفظ الحكم الذي هو المقصود اوله اما المقصود لفظ الحكم الذي هو المقصود اوله اما المقصود لفظ الحكم الذي هو المقصود اوله
الواحد وعن التصديق حكم فلا بد ان يكون في هذه التصورات المتقدمة لفظ الحكم الذي هو المقصود اوله اما المقصود لفظ الحكم الذي هو المقصود اوله
يعول على التصور في حصيل الجواب بان لا يملك ان هذه النسبة ليست بخاصة لهذه النسبة المتقدمة بل هي خاصة بغيرها
قوله لفظ النسبة اذا وقعت في بيان الاثبات لعد الواحد لا يتبادر الى الواحد بل انما ذلك لانه تبادر الواحد وغيره احمد

وقد انما يلزم من ان يكون الحكم انما يكون تصور الحكم على شكل الحكم
لصدقها وليس كذلك فلا بد ان المراد بالتصور حصول
الامارة الحكم اولها لا يصدق لغيره لاحتلاله على المجموع

وقد انما يكون الحكم تصور ما جاز ان يصدق عليه
انما يقال ان التصور لفظا بطريق اخرى يكون
استحالة كونه انما جاز ان يكونه بطريق اخرى يكون

تصور الحكم اصدق على الحكم المقصود والموصوف قوله
علام به ان يكون صحيحا نظرا الى الظاهر فيمكن في الحكمين
يصح مثال له في نوع قولنا العلم انه لزم تصديق
في المقتضى وشروطه

قوله انما يكون جميع التصورات بطبيعية والتصورات في كونه
والنظر في وجه الحاجة الى احد غرضي المنطوقين حيث
الموصول الى التصور وانما يكون التصورات متقسمة
اليها والتقدير بطبيعة باسرها ضرورة لا استحالة في نفسه كما قد
الافهم مباحث الموصول الى التصديق ولا شبهة
لذلك انما مقصود القسم في هذا المقام اثبات
الاحتياج الى القسمين جاز في معاملة كونه ذلك
التقسيم في بيان المدعى في شبهة مطاع

قوله بل ان كان تصورات باهر باضورية جاز ذلك عند العقل لان نفس الامر له البرهان في كونه قائما على
ان في العلوم لا يجوز ان يكون بدليا ولا نظريا بل على خصوص التصورات والتفديقات وتدل على ما يتوهم
من انه لا يلزم من عدم المسبب والشئ المذكور جواز كونه التصورات باهر باضورية لا استحالة في نفسه لا اورد

ففتح قسمة القسمين بالموصول الى التصور والموصول
الى التصديق بل يجوز ان حذف مضاف وبعض
الموصول لما لم يقدر على هذا التوجيه قصر النظر على
الاولين **قوله** فثبت الاحتياج الى ما قلنا قلت
اختار المصنف في هذا المذهب الامام وهو عند

في هذا المذهب الامام وهو عند
في هذا المذهب الامام وهو عند
في هذا المذهب الامام وهو عند

والشئ المحكوم
البدلي عند
ذلك الجزء
التصديق
او اختار المصنف
الحكم فقط
ليس المقصود
او لتصويره
اكثر له نظرا
ومباحثه
وانما المقصود

تقديره يكون مجموع الجزاء لا يفتقر بدليا
والتقدير هو
الجزء
التصديق
او اختار المصنف
الحكم فقط
ليس المقصود
او لتصويره
اكثر له نظرا
ومباحثه
وانما المقصود

ومباحثه ثبت الاحتياج الى ما قلنا قلت
وذلك ان المنطقين اختصوا في التصورات
فذهب الامام الى ان تصورات كلها ضرورية لا يجري
فيها الكتاب اصل وعلى هذا يلزم الاحتياج
الى القول الشارح ومباحثه وذهب البايتون
الى انهما قسمان وعلى هذا فالاحتياج الى قسمين

في هذا المذهب الامام وهو عند
في هذا المذهب الامام وهو عند
في هذا المذهب الامام وهو عند

قسمين
قسمين

الجزء ان يكون جميع التصورات بدلية والتقدير هو
والنظر في وجه ذلك حاجة الى احد جزئي المنطوقين حيث
الموصول الى التصور وان كان كونه التصورات متفدية
البها والتقدير بدلية باهر باضورية لا استحالة في نفسه لا اورد
الاخر على مباحث الموصول الى التصديق وكلاهما
لذلك انما المقصود في هذا المقام اثبات
الاحتياج الى القسمين بجزء معا فدل على ذلك
التقسيم في بناء المدعى في شبهة مطاع

العدد اول الجزاء يذهب الامام الى ان التصورات
باهر باضورية كما ذهب الامام ولم يثبت الاحتياج
في القول الشارح ومباحثه فثبت الاحتياج
الى قسمين المنطوقين اعز به وسر له نوع تنبيه على
قلت تنبيه **قال** ان تصور الحكم معكم هذا
الكلام بغيره يدل على ان التصورات لا يمكن
تعلقها بالحكم عليه وبه والنسبة المحكية الى كونه الجزاء
القضية اذ مع كل منها لو حكم فيها وليس كذلك
لكل واحد من التصورات المذكورة لتصور سابق
في اصطلاحهم فثبت ان تصرف الكلام عن ظاهره يحتمل

على ان المراد به تصور الحكم بطريق الجزاء ان
يكون الحكم جزئية وهذا يصح في كل واحد
من التصورات المذكورة وكل اثنين منها وعلى
المجموع **قوله** هذا التصور المقصود منه
الكلام تحقيق المقام واثارة الى ما بين القسمين
وهو لزوم التعدد في احدهما وعدمه في الاخر لغنى
ان هذا القسم التصور لصدق على تصور واحد
كصور الامام وعلى تصورات متقدمة بان يكون
المجموع من حيث هو مجموع فردا له في ذاته بلانية
ان التصورات اصدق على تصورات متقدمة
لا يكون تصورانية داخل فيها كصورات
والكتاب ومع هذا التصور الى تصديق

على تصورات متقدمة يكون تصورانية
وهو انما العلم الى التصور فقط والى التصديق
انما هو لفظي كلفه الى القسم اوله اما المقصود
الواحد وعن التصور كلفه في هذه التصورات المتقدمة
يعول على التصورات باهر باضورية لا استحالة في نفسه لا اورد
قوله ان النكته اذا وقعت في بيان اثبات الواحد لا يتبادر الى واحد بل الى واحد وبنية احمد

وقد انما يلزم من ان يكون التركيب تصور الحكم معكم
لصدقها وليس كذلك لان المراد بالتصور
امارة الحكم او لا يصح ان يصدق القسم لاحتلاله على المجموع
وقد اظهر ان يكون الحكم تصور باهر باضورية عليه
ان يقال ان تصور الحكم معكم بطريق الجزئية يكون
استحالة كونه ان جزئية في بدلية فثبت انما
تصور الحكم معكم على التركيب التصور والموصول
علام ان يكون صحيحا نظرا الى الظاهر لكن في الحقيقة
يصح مثال له في نوع قولنا العلم ان لا يكون
في المقام وشروطه

قوله ان التصور كلفه انما هو لفظي كلفه الى القسم اوله
انما هو لفظي كلفه الى القسم اوله اما المقصود
الواحد وعن التصور كلفه في هذه التصورات المتقدمة
يعول على التصورات باهر باضورية لا استحالة في نفسه لا اورد
قوله ان النكته اذا وقعت في بيان اثبات الواحد لا يتبادر الى واحد بل الى واحد وبنية احمد

هذا هو الحكم في كل واحد من هذه

الأمثلة المذكورة في المتن
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

واحد منها أما تقييدها لفصل للشيء كما هو في المثال
وعلم زيد مثال لتقييدها بالنسبة التي فيها
وكذا قوله وسر كقولك ضرب ضرب وكوزان يكون هذه
الأمثلة أمثلة للتصورات المتقدمة التي
يكون تصور النسبة داخلها وح كوزان يكون قوله
ككوزان الناطق وعلم زيد كصورة من المفهومين

وكذا معنى قوله كقولك ضرب ضرب أي كصورة
مفهوم هذا القول وقوله فكل ذلك إشارة
إلى المذكور من الصور الواحد والمتعدد بل تصور
نسبة ومع تصور نسبة أما لتقديره أو انشائه
أو خبرية سكوك بها وقوله فكلها من الحكم
إلى البقاء والانتفاء وفي جعل ذلك إشارة
إلى الأمثلة المذكورة من كوزان الناطق وعلم زيد
وكذا ضرب وجعل التصورات بمعنى المتصورات

وجعل الحكم بمعنى الوتوع واللا وتوع كما ذهب
إليه البعض أخلا الحكم عن التوحد بالنسبة
أكثر الشكوك فيها مع أنها من التصورات
وتكلف وتقف لا يحق ولو جعل ذلك إشارة
إلى المنصور كما ذهب إليه بعض الأفاضل
لأن دفع المحذور الأول وتلقي التكلف والتوقف
لكن بوله وسر به وأما أجزاء الشرطية المفردة
والتالي فليس فيها حكم الصفة أو في بطلانها لما

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

هذا هو الحكم في كل واحد من هذه

ذكره الآن ضل في المراد بالحكم هنا هو الوتوع واللا وتوع
الذات هما قبل المعلوم لا البقاء والانتفاء لأن
هما قبل العلم لا الحكم المذكور كوزان الناطق
كما يدل جزء من المعلوم وأما قلنا بطلانها فانه يجوز
أن يكون المراد لقوله فليس فيها حكم ليس أو كذا
حكم على حذف مضاف وح كوزان يكون الحكم بمعنى
البقاء والانتفاء ويكون موافقا لما سبق

هذا هو الحكم في كل واحد من هذه
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

هذا هو الحكم في كل واحد من هذه
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة
فإن كان المقصود من هذه الأمثلة
بيان أن الحكم لا يثبت إلا بالضرورة

هذا هو المقصود من قوله
 ان العلم لا يكون في احد
 من الطرفين بل هو مشترك
 بينهما

فقلت التبيين على الاشتراك والمراد منه ممنوع
 ان يجوز ان يكون في احدنا حقيقة وفي الآخر محال
 وتعرف مطلق التصور بما هو تعريف العلم لا يدان
 على المراد منه لجواز ان يكون هذا التعريف
 للتصور المطلق قلت كلاهما امران معنويان وهذا التبريد
 تبين المعارف الداهل قد نوقش في قوله على اراد
 العلم ويقوم المقصود بان المراد بكلمة التصور
 فالمراد منه كسمة واطلاق التصور عليه ونحوه للتصديق
 ممنوعا والتبريد بانهم يملكون التصور في جميع
 وان اراد بها المعنى فالاطلاق هو العموم في جميع
 مستلكن المراد منه ممنوع اذ هي من صفات
 الالفاظ والجواب انه اراد المعنى واسناد المراد
 اليه على سبيل المجاز العقلي من قبل الاسناد الى
 السبب وتبريد رادف يعود الى لفظ التصور
 والعائد الى كلمة ما تحذف والمعنى يطلع لفظ
 التصور على معنى رادف ذلك اللفظية لفظ
 العلم والوجه الاول اوجه ثلث عن نشر العلم
 القول عموم لفظ التصور وشموله يقتضيه
 فان قيل كونه يعود الى العلم يعني كماله فيكون
 تعريف مطلق التصور في الواقع وهو مقتضى
 يعود الضمير اليه ان ذلك هو تعريف العلم انما
 في الواقع فالمقتضى بالنسبة اليه هو مقتضى
 وهما ان مطلق التصور قد ورد سابقا وهو

يعني ان الجواب اوجه لا يدخل في نشر الضمير وقبالة القول
 وثنائي غير اوجه لا في نشر الضمير وان لم يكن الضمير
 حقيقة العقلة اسناد الفعل ومعناه الى ما هو له عند
 الحكم في الظاهر معلوم

هذا هو المقصود من قوله
 ان العلم لا يكون في احد
 من الطرفين بل هو مشترك
 بينهما

يعود الضمير لذلك العلم فالحصر المستفاد من قوله ذلك
 الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى التصور
 لفظا ممنوع والجواب انه لا يجوز ان يعود الى العلم
 اذ لا معنى لتوسيط تعريفه بين قسمين يعني ان
 فيه خلل من النكتة بل الحسن اللائق بتقديم
 عليها وحاصل انه لا يجوز عود الضمير اليه اذ لو
 عاد اليه لكان المقصود تعريف المقسم ولو كان
 لذلك لكان اللائق المناسب ان يقدم تعريفه
 على التقسيم فلما بعدل عنه الى المعنى ونكتة اول
 ههنا فلا يجوز ان يبدل بل فيه معنى وهو التبيين
 على ان الضمير هو العدة في بيان الحاجة دون
 التبريد قلت دلالة التقديم عليه ممنوع مع
 ان في عود الضمير الى مطلق التصور هذا التبيين
 متحقق مع امر اخر وهو التبيين على الترادف
 بل على الاشتراك ايضا **قوله** فان قلت مطلق التصور
 مرادف للعلم او منشا هذا السؤال تعوز ان الضمير
 عائد الى التصور المطلق دون العلم يعني ان قلت
 مطلق التصور مرادف للعلم الذي هو المقسم
 فاذا جعل الضمير راجعا اليه ذلك العلم لزم منه
 الاشتغال بتقسيم العلم اذ لا يتم الاشتغال بغير
 مرادنه بما هو تعريفه في الحقيقة والواقع وذلك
 يقتضي ترك تعريف العلم الذي هو المقسم
 في تمام تقسيمه مع ان ذلك المقام يقتضي التبريد

التبيين الاول اشارة الى الجواب المنفي والسنة الثانية اشارة
 الى الجواب التليفي
 قوله وانما يعود الى مطلق التصور او الى التصور
 لفظا ممنوع والجواب انه لا يجوز ان يعود الى العلم
 اذ لا معنى لتوسيط تعريفه بين قسمين يعني ان
 فيه خلل من النكتة بل الحسن اللائق بتقديم
 عليها وحاصل انه لا يجوز عود الضمير اليه اذ لو
 عاد اليه لكان المقصود تعريف المقسم ولو كان
 لذلك لكان اللائق المناسب ان يقدم تعريفه
 على التقسيم فلما بعدل عنه الى المعنى ونكتة اول
 ههنا فلا يجوز ان يبدل بل فيه معنى وهو التبيين
 على ان الضمير هو العدة في بيان الحاجة دون
 التبريد قلت دلالة التقديم عليه ممنوع مع
 ان في عود الضمير الى مطلق التصور هذا التبيين
 متحقق مع امر اخر وهو التبيين على الترادف
 بل على الاشتراك ايضا **قوله** فان قلت مطلق التصور
 مرادف للعلم او منشا هذا السؤال تعوز ان الضمير
 عائد الى التصور المطلق دون العلم يعني ان قلت
 مطلق التصور مرادف للعلم الذي هو المقسم
 فاذا جعل الضمير راجعا اليه ذلك العلم لزم منه
 الاشتغال بتقسيم العلم اذ لا يتم الاشتغال بغير
 مرادنه بما هو تعريفه في الحقيقة والواقع وذلك
 يقتضي ترك تعريف العلم الذي هو المقسم
 في تمام تقسيمه مع ان ذلك المقام يقتضي التبريد

وهذا انما هو كونه قوله مرادف للعلم قوله ثم تعريف مرادفه
 مما لا حاجة اليه في السؤال بل الاول ان يقال فان قلت ما
 فائدة ترك تعريف العلم مع الاحتياج اليه لانه مقسم
 وهو لابد ان يكون معلوما حتى يمكن تقسيمه
 فاما الفاعل معارضة في صورة الاستغناء كانه قيل
 اذكرت وانما وان عود الضمير الى مطلق التصور
 لكن عندنا ما يمنع

هذا هو المقصود من قوله
 ان العلم لا يكون في احد
 من الطرفين بل هو مشترك
 بينهما

حتى يعلم ثم تقسم وعلى تقدير الافتتاح بالتقسيم كان
 المناسب ان يعرف العلم نفسه لا ما يراوده اذ هو
 غير مذکور اتصاله بل تعا و ايضا لم يرد التقسيم عليه
 ان لم يقصود السائل الاستفسار عن فائدة يمكن
 الا من حتى يجب الواو بدل ادبل المقصود
 ما ذكرنا يعني ان المقصود الاستفسار عن ترك
 ما هو المناسب في هذا المقام وهو اما الاول والثاني
 فجعل كل من التبيين فائدة ترك كل من العلم
 وقال يعني لو قيل كما ذكرت انما الفرض ان
 كون التقسيم عمدة دون التعريف اما على تقدير
 الافتتاح بالتعريف فظا واما على تقدير الافتتاح
 بالتقسيم ثم يعرف نفس العلم لا حادثة فلا يثبت
 شائبة عمدة حيث التفت الى العلم وعرفت
 خلاف تعريف حادثة اذ فيه ترك الالفاظ
 الى العلم وتعرفه بقدر الالفاظ فلا يكون منه
 شائبة عمدة هذا بالنسبة الى التبيين الاول
 واما بالنسبة الى التبيين الثاني فقال لو قيل كما
 قيلت لغات التبيين على المرافقة له الواقع
 على تقدير المناسب الذي ذكرته هو تعريف نفس
 العلم اما قبل التقسيم او بعده هذا كله فيستوجب
 عليه انما انما منزه عن صفة التبيين يكون منها عليه
 وهو ههنا شدة تعريف العلم به لا المرافقة كما
 ذكره ولما ثبت بذلك قال سأل قدس سره فاقم

العلم

انما قيل عكس كل منها اذ فتح بالتعريف العلم انما يقسم
 وعلى تقدير الافتتاح بالتقسيم جعل التعريف للعلم المقصود
 تعال فخر التبيين لا يورد عن المناسب لم يملك التفت

ووجه عدم جواز تعريف العلم بالعلم هو ان تعريف العلم بالعلم
 هو تعريف العلم بالعلم وهو تعريف العلم بالعلم وهو تعريف العلم بالعلم

العلم هو تعريف العلم بالعلم وهو تعريف العلم بالعلم وهو تعريف العلم بالعلم

ما هو غاية التبيين مقام التبيين وانت ايها الطالب
 الراشد حنبز ما فيه من التكلف المستغنى عنه بالذكر
 لك من توجيه كلمة قدس سره فعليك بالنظر الصادق
 في هذا المقام فانه من الخلق الاقدام فعليك بالتعب
 من الواقع في الخواص في علم بالتقسيم
 الى التصور فقط اهـ السؤال نظر الى سياق كلامه
 متوقع على قوله ففسر مطلق التصور ليعلم انه مراد
 فاقم كان هذا القول اشارة الى سؤال جواب ذكره
 اشرح بقوله انما عرف مطلق التصور دون التصور
 فقط اهـ فالكلام محمول على ظاهره وحق يكون معنى
 قوله ففسر مطلق التصور اهـ انه فسر مطلق التصور
 التصور فقط في كل مره قدس سره حيث قال كما صرح
 بذلك قوله تبيينها على ان التصور كما يطلق
 نوع اشعار بانه اشارة الى ذلك السؤال والجواب
 ويمكن ان يجعل ايضا قوله فلا حاجة في ذلك الى ان
 يعرف مطلق التصور دون التصور فقط مشعرا
 وكذا قوله واما اطلاق التصور على ما يقابل التصور
 وان لم يكن هذا القول اشارة الى ما ذكره الشارح
 رحمه من السؤال والجواب بل كلام مراد به انه اذا
 اشتغل بتفسيره ولم يذكره فالكلام مصروف عن ظاهره
 متعلق بما ذكره الشارح رحمه من السؤال والجواب
 لا بقوله ففسر مطلق التصور اهـ والصادق عنه باتمام
 القربان اعني قوله فلا حاجة في ذلك اهـ وقوله

لعلمك ايضا

العلم هو تعريف العلم بالعلم وهو تعريف العلم بالعلم وهو تعريف العلم بالعلم

بما عرفت سبب قوله لا يستغنى
 وجوب شرحه في التقدير

مع تقديره تفسير العلم بالعلم

انما يمكن على تقدير صحة الشق الثاني من جواب السؤال ان العلم
 لا يؤول دون التصور فقط اذ قوله او التبيين جواب شائبة
 تعريف مرادف العلم بالعلم هو تعريف العلم بالعلم

كلام الشيخ في كتاب الادب لابن المنسوب والنسب

اراد انك الوقوع ادراكا وتوقعا الى النسبة
 وحاصل ادراك ان النسبة واقع او ليست واقعا
 فكل ما لا يعتد به قوله فاذا قلنا الانسان كاتب
 او ليس كاتب اراد ان يكون اعتقادا لا نزاعا
 لجواز ان يكون القائل به شاك او غير عالم بمغنى
 اللفظ او غير ملتفت الى النسبة المفهومة منه
 وقوله فقد اسندنا الكاتب اراد ان يكون هذا اللفظ لا
 لاصدق عليه هذا المفهوم الى الانسان اراد ان يصدق
 عليه الانسان كزبد مثل لا الى مفهومه ويجوز حقيقة
 في باب القضاء وقوله واو لقنا ثبوت الكتابة
 اليه مع ما عطف عليه هو قوله ادريغنا او تغير
 لقوله اسندنا الكاتب الى الانسان او كذا وقوع
 النسبة الثبوتية بينها او ارتفاع تلك النسبة واصله
 النسبة الى ثبوت الكتابة في المعطوف والمعطوف
 عليه اما لانه على حذف مضاف والمفعول قد ادركنا
 وتوقع نسبة ذي ثبوت الكتابة الى الانسان او
 او ادركنا ارتفاع نسبة ذي ثبوت الكتابة اليه
 عنه واما بانيته وكحقيق الكلام في هذا المقام يفيض
 بسطا وتفضيلا فاستمع ما نلتونا عليك اتم قل
 اعلم ان المفهوم الصريح لهذه القضية اعني قولنا
 الانسان كاتب مثل ملتزم من اربعة اجزاء هي
 ذات الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة المفهوم
 الى تلك الذات بالوقوع اعني النسبة التامة الجزئية

اعلم ان النسبة قد تامة او جزئية
 النسبة الى الجزئية
 تامة فمغنى قوله اسندنا الكاتب الى الانسان
 لا تضاهية بانيته
 الاضاهية بانيته

لما نلتون

النسبة
 لا يعتد به
 في ادراك النسبة

في ادراك النسبة على مجموع الطرفين فلو علم انه غير محتاج اليه في حصول
 الفاعل الاول لمصوغه التقسيم وغير معتد للفاصلة
 الثابتة وقوله ولا للتقسيم باب محيرات الخصم
 لتكثرت والآفل حاجة اليه وهو ظاهر **قول الشيخ**
 اما الحكم فهو اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا والمراد
 بسناد امر الى اخر ادراك نسبة اليه اما تقيديه
 او تامة انشائية او جزئية موهومة او مشكوك فيها
 او مظنونة او مجزوم بها والمراد به ادراك النسبة
 التامة الجزئية فقط والى باب والسبب مخصوصا
 بادراك النسبة التامة الجزئية المظنونة او المجزوم
 بها اذ هما ادراك النسبة التامة الجزئية مع الازعاج
 والقبول وذلك بقصور الاعم الظن او الجزم
 فقوله ايجابا او سلبا لا يخرج ما عدا المظنونة
 والمجزم منها وقد يخص الاسناد بادراك النسبة
 التامة الجزئية المظنونة بالازعاج والقبول وهو يكون
 قوله ايجابا او سلبا لتفصيل التوضيح والمراد بالازعاج
 المنسوب والمنسوب اليه في كلامه رحمه نصح به حيث
 قلنا فاذا قلنا الانسان كاتب وليس كاتب
 فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واما ما ذكره بعض
 الفضلاء من انه يجوز ان يكون المراد من قوله امر هو
 النسبة ومن قوله اخر هو الطرفين اراد ان النسبة
 منتسبة الى الطرفين او متعلقة بهما ويجوز ان يكون
 المراد بالامر الوقوع ادراكا وتوقعا وبالحرف هو النسبة

في ادراك النسبة على مجموع الطرفين

الادراك
 النسبة
 التامة
 الجزئية
 المظنونة
 او المجزوم
 بها

ادراك

وهذه النسبة وان كانت نسبة داخلية بالذات
الا انها متغيرة بالاعتبار او يتعلق بها الادراك
بدون الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار
من المعلولات المتغيرة وليس نسبة حكمية ومع
الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار المعلولة
الصدقية على مذهب الحكمين وسنرى الحكماء في
النسبة باعتبار الاول باعتبار الثاني
فمن قال ان القضية المحلولة ملتزمة من ثلثة افراد
لاحظ الوحدة الذاتية ومن قال ملتزمة من اربعة
افراد لاحظ التعدد الاعتباري وكذا المفهوم
من قولنا الان لم يكن كاتب مثل مركب من اربعة
افراد هذا هي ذات الاشياء ومفهوم الكاتب
نسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالاداء وقوع
اعني النسبة الخبرية وهذه النسبة من حيث يتعلق
الادراك بها بدون الادعاء نسبة حكمية ومع
الادعاء حكم فالتسوية الحكمية في الموجبة غير
في التامة وهي نسبة تامة خبرية ومن ظن انها
فيها واحدة وظن انها نسبة تقيدية بثبوتها
فقد اخطا والرجوع الى ما ينشأ من قولنا الاشياء
كاتب والاشياء ليس كاتب شأ به صدق على ما
قلنا تلحق عن الدلالة على النسبة التقيدية
مع كونها قضيتين حيلتين وسنذكر بياناً وتوضيحاً
ان شاء الله تعالى اذا عرفت ما قلنا فادراك

وهذه النسبة وان كانت نسبة داخلية بالذات
الا انها متغيرة بالاعتبار او يتعلق بها الادراك
بدون الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار
من المعلولات المتغيرة وليس نسبة حكمية ومع
الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار المعلولة
الصدقية على مذهب الحكمين وسنرى الحكماء في
النسبة باعتبار الاول باعتبار الثاني
فمن قال ان القضية المحلولة ملتزمة من ثلثة افراد
لاحظ الوحدة الذاتية ومن قال ملتزمة من اربعة
افراد لاحظ التعدد الاعتباري وكذا المفهوم
من قولنا الان لم يكن كاتب مثل مركب من اربعة
افراد هذا هي ذات الاشياء ومفهوم الكاتب
نسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالاداء وقوع
اعني النسبة الخبرية وهذه النسبة من حيث يتعلق
الادراك بها بدون الادعاء نسبة حكمية ومع
الادعاء حكم فالتسوية الحكمية في الموجبة غير
في التامة وهي نسبة تامة خبرية ومن ظن انها
فيها واحدة وظن انها نسبة تقيدية بثبوتها
فقد اخطا والرجوع الى ما ينشأ من قولنا الاشياء
كاتب والاشياء ليس كاتب شأ به صدق على ما
قلنا تلحق عن الدلالة على النسبة التقيدية
مع كونها قضيتين حيلتين وسنذكر بياناً وتوضيحاً
ان شاء الله تعالى اذا عرفت ما قلنا فادراك

وهذه النسبة وان كانت نسبة داخلية بالذات
الا انها متغيرة بالاعتبار او يتعلق بها الادراك
بدون الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار
من المعلولات المتغيرة وليس نسبة حكمية ومع
الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار المعلولة
الصدقية على مذهب الحكمين وسنرى الحكماء في
النسبة باعتبار الاول باعتبار الثاني
فمن قال ان القضية المحلولة ملتزمة من ثلثة افراد
لاحظ الوحدة الذاتية ومن قال ملتزمة من اربعة
افراد لاحظ التعدد الاعتباري وكذا المفهوم
من قولنا الان لم يكن كاتب مثل مركب من اربعة
افراد هذا هي ذات الاشياء ومفهوم الكاتب
نسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالاداء وقوع
اعني النسبة الخبرية وهذه النسبة من حيث يتعلق
الادراك بها بدون الادعاء نسبة حكمية ومع
الادعاء حكم فالتسوية الحكمية في الموجبة غير
في التامة وهي نسبة تامة خبرية ومن ظن انها
فيها واحدة وظن انها نسبة تقيدية بثبوتها
فقد اخطا والرجوع الى ما ينشأ من قولنا الاشياء
كاتب والاشياء ليس كاتب شأ به صدق على ما
قلنا تلحق عن الدلالة على النسبة التقيدية
مع كونها قضيتين حيلتين وسنذكر بياناً وتوضيحاً
ان شاء الله تعالى اذا عرفت ما قلنا فادراك

مفهومها

مفهومها الصريح ادراك الاشياء والكاتب ونسبة
الكاتب الى نسبة ثبوتها او سببية اعني النسبة الخبرية
بدون الادعاء اولاً ومع الادعاء ثانياً وهذا التقديم
والتاخر زمانى في بعض الصور كما في صورة الشك
ثم زواله وفلان في بعضها كما في القضاء الاولى
التي يكفي في حصول الادعاء تصور الطرفين ونسبة
فان الادعاء لا ينشأ عن تصور لكن ما لم يحصل
صورة النسبة في الذهن لم يكن للذهن ادعاء فتصور
النسبة مقدم بالذات في جميع الصور وبالزمان
في بعضها فقط وهذا الادراك اعني ادراك مفهومها
الصريح يتضمن ادراك مفهوم قولنا الكتابة ثابتة له
اولست ثابتة له وحاصله ادراك ثبوت الكتابة
وادراك رفع ذلك الثبوت عنه فهذا الادراك
المرجع للادراك الاول اعني ادراك مفهومها
الصريح ولا شك ان المقصود الاصل من الادراك الاول
هو الادراك الثاني فاذكر مره من قوله واوقفنا
نسبة ثبوت الكتابة اليه او رفعنا نسبة ثبوت
الكتابة عنه على تقدير ان يكون اضافية النسبة الى الثبوت
بياناً لعمدة استدلنا الكاتب الى الاشياء باعتبار
ما يرجع ولقول هو اليه لا باعتبار مفهومه الصريح كما
واما في هذا التفسير التنبه على ما هو المقصود الاصل
من ادراك القضية وعلى تقدير ان يكون الاضافة لثبوت
تفسيره باعتبار مفهومه الصريح والاولى لتضمنه

وهذه النسبة وان كانت نسبة داخلية بالذات
الا انها متغيرة بالاعتبار او يتعلق بها الادراك
بدون الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار
من المعلولات المتغيرة وليس نسبة حكمية ومع
الادعاء والقبول وهي لهذا الاعتبار المعلولة
الصدقية على مذهب الحكمين وسنرى الحكماء في
النسبة باعتبار الاول باعتبار الثاني
فمن قال ان القضية المحلولة ملتزمة من ثلثة افراد
لاحظ الوحدة الذاتية ومن قال ملتزمة من اربعة
افراد لاحظ التعدد الاعتباري وكذا المفهوم
من قولنا الان لم يكن كاتب مثل مركب من اربعة
افراد هذا هي ذات الاشياء ومفهوم الكاتب
نسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالاداء وقوع
اعني النسبة الخبرية وهذه النسبة من حيث يتعلق
الادراك بها بدون الادعاء نسبة حكمية ومع
الادعاء حكم فالتسوية الحكمية في الموجبة غير
في التامة وهي نسبة تامة خبرية ومن ظن انها
فيها واحدة وظن انها نسبة تقيدية بثبوتها
فقد اخطا والرجوع الى ما ينشأ من قولنا الاشياء
كاتب والاشياء ليس كاتب شأ به صدق على ما
قلنا تلحق عن الدلالة على النسبة التقيدية
مع كونها قضيتين حيلتين وسنذكر بياناً وتوضيحاً
ان شاء الله تعالى اذا عرفت ما قلنا فادراك

الحكم

الذي المذكور دخلوه عن اعتبار خرف المضاد في الثاني
قوله هذا العلم المحل في هذا الكلام دفع لتوهم اختصاص الحكم
 بالمحل الناشئ من تصويره في المثال المحل فقط بقوله
 فاذا قلنا الانسان كاتب اه الحكم الاتصالي هو
 الادراك المتعلق بالنسبة الحكمية المستفادة من مثل
 قولنا ابراهيم كاس طالع فالتأخر موجود وليس
 كاس طالع فالليل موجود والحكم الاتصالي
 هو الادراك المتعلق بالنسبة الحكمية المستفادة
 من قولنا اما ان يكون **ا** او **ب** وليس اما ان
 يكون **ب** او **ا** بشرط ان يكون الادراك
 المتعلق بالنسبة في صورتين مع الازمان والقول
قوله ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان
 كما يقتضيه ثم ليس امرا واجبا يعني انه هذا التأخر
 ليس امرا واجبا وجوبا عقليا وان كان مستفاد
 من قوله لا بد منها اذ هو يدل على الوجوب وتبادر
 منه الى الفهم في العلوم العقلية هو الوجوب العقلي
 واما قلنا وجوبا عقليا لانه قال بل هو امر محال
 والمسخن واجب عرفا اما ان ليس بواجب
 عقل فلا يمكن للعقل مل حطة الصفات ثم
 مل حطة الذات واما ان واجب عرفا فلا الذات
 مقدم على الصفات طبعا فليقدم عليها العقل لكونه
 العقل موافقا للطبع واما تأخر ادراك نسبة
 ثبوت الكتابة الى الان في نواجب عقلا فلي

هذا ينبغي ان يحل الوجوب المستفاد من قوله ولابد
 ههنا ان يدرك اه في الثاني الذي هو انتم من العقلي
 لبقا ولها معاد انما نسب قدس سره افاة التأخر
 الى كلمة ثم مع ان قوله اول بعد اول اوجهين
 احدهما ان قوله اول لا يفيد الابعونية كلمة ثم
 اد لو قال لا بد ههنا ان يدرك اول الان في مفهوم
 الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الان في
 لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب
 عن ادراك الانسان ولو قال فلان يدرك
 الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر
 فكلمة ثم مستقلة في افاة التأخر المذكور دونه
 وثانيها ان دلالة على التأخر التزامية ودلالة
 ثم على مطابقة والدلالة المطابقة فوض الى التزمية
 فاختار الاقوال اشار الى هذا القوة بقوله طائفة
 ثم دون قوله كما يدل عليه **قال شارح** فادراك
 الانسان تصور المحكوم عليه والانسان متصور محكوم
 عليه لما كان قوله فادراك الانسان تصور المحكوم
 عليه موافقا لكون الانسان قبل تصور محكوما
 عليه حتى يكون تصور تصور المحكوم عليه والالكاه
 تصور جين تفق القصور به تصور الما ليس
 محكوم عليه وكذا الحال في قوله وادراك الكاتب
 تصور المحكوم به ازال هذا الوهم بقوله والانسان
 متصور محكوم عليه والكاتب متصور محكوم به واما

الدلالة

انما انما في قوله ثم لم نسب الى قوله اول
 من قبل اننا ايضا نقض ذلك احب من انما في قوله
 مع اول بفتح المعجمة والهمزة والواو مفتحة
 اول بفتح المعجمة والهمزة والواو مفتحة
 اول بفتح المعجمة والهمزة والواو مفتحة
 اول بفتح المعجمة والهمزة والواو مفتحة

كان هذا هو الامر بين ما لم يتصور لم يتبين الحكم لهما والم
يتعلق الحكم لهما لم يكن شي منها حكوما عليه ولا حكوما به
واما النسبة الحكمية اعني التامة الخيرية التي تصح لهما
يتعلق بها الحكم اعني الادراك مع الادعاء فهي نسبة
حكيمية لهذا القدر من الصلحية او معناه بالنسبة
المستوية الحكم وهذا القدر متعلق بالنسبة اليه
فلم يتوقف كونهما نسبة حكيمية على تعلق الحكم لهما
فلم يتوقف على تصورهما فلذا لم يقل ونسبة كون
الكناية متصورة نسبة حكيمية **قوله** بل نفي ادراك
الوقوف اه قبل علمه لا فرق بين قوله ادراك وقوع
النسبة وقوله وادراك ان النسبة واقعة في المعنى
لما اجمع عليه النجاة من ان الثاني في تاويل الاول
وح لا فائدة في تفسير احدهما بالآخر والحواس ان يصدر
المضاف كوقوع النسبة مثله اذا كان متعلقا للعلم
والادراك كجمل ثلثة تعام احدهما ان يكون متعلق
العلم هو المضاف ووجه لا مع النسبة ووجه يكون
الاضافة لتعين المضاف ومتعلق العلم وثانها
ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة
اعني النسبة التقديرية المتعلقة بالتصور فقط
وثالثها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع
الاضافة اعني النسبة التامة الخيرية المتعلقة به
فلهذا الادراك على الاول ادراك المفرد وعلى الثاني
ادراك المركب الاضافي ومع الثالث ادراك

بالمعاني

المرتب التام الخيري اذا عرفت هذا نقل من ان الثاني
في تاويل الاول ارادوا به انه في تاويل الاول المعنى
الثالث فقط لا بالمعنى السلب ولا باحد الاولين
وجوهك الى التسع والستون برشدك الى ما قلنا
فالثاني محكم والاول محتمل فينبغي تفسيره بالثاني
ولما كان استعمال الاول محتمل للمعاني الثلاثة
في المعنى الثاني والثالث الكثرة اشيع منه في المعنى
الاول بغض كثر سره لنفي الثاني وثالث الثالث
ولم يتوقف نفي الاول ولو بغض له ايضا لكان
احسن **قوله** واما التباس بين ادراك
النسبة الحكمية وبين الادراك الذي سميناه حكما
اقول هذا الكلام منه قد سره انما يصح اذا كانت
النسبة الحكمية هي النسبة التامة الخيرية الشبونية كما في محبة
والتسليم كما في ان لية كما ان الحكم كذلك كما عرفت
سابقا واما اذا كانت النسبة الحكمية هي الشبونية
الشبونية والصلية في الموضوعين فلا اذ لا تتراع في
ان الحكم هي النسبة التامة الخيرية الشبونية في الجواب
والتسليم في السلب وبين النسبة الشبونية
والنسبة التامة الخيرية نوعين بعيدا وكذا بين النسبة
الشبونية والسلب فينبغي تصور التباس بينهما
خصوصا في السالبة مع كون البعد بينهما ملك
المرتبة وايضا اتفق الحكماء على ان التصور النسبة
الحكيمية شرط لحصول الحكم وهذا الاتفاق منهم ما يفيج

اذا كان النسبة الحكمية هي النسبة الثانية المجزئة لانه ما لم
يحصل صورة تلك النسبة في الذهن لم يكن له الادعاء
الذي هو من ضروريات الحكم واما اذا كانت النسبة الحكمية
هي النسبة التقيدية كما توهم فل اذ يمكن لنا بعد تصور
الطرفين تصور النسبة الثانية المجزئة بينهما بل اذا كان
ثم مع الادعاء من غير كل حصة نسبة تقيدية بينهما
اصل وذلك ظلم لمن راجع وجدانه متصفافهم
فعدم النسبة الحكمية هي النسبة الثانية المجزئة لا التقيدية
واما ما قيل من ان النسبة الحكمية يجب ان يكون ثبوتية في
الاجاب والسبب معاد الى بصير الية موجبة
وانما يصح لو كان النسبة الحكمية تقيدية ولمحوظة
تفصيل على وجه يكون محكوما عليها كما اذا قلت
النسبة بين الطرفين بالاثبات ليست بواقعة
اما اذا كانت تامة جزئية غير ملحوظة تفصيل كما توهم
من قولنا زيد ليس بكاتب وادركتها ثم اذعننا
وقيلتها فل هذا تمام الكلام وحقيقته في هذا المقام
فعلينا باننا مل الصادق راجعا الى الوجود باطنا
في مفهوم القضاء الموجبة والسالبة معضا عن التقيد
لمن وثوق الى البطلان سالكا مسلك الانصاف
والرشد ومجتنبا عن مذهب الاعتساف
والغفاد وامة ولي التوفيق وبه ازالة التحققة
وله وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم
وقوعها لما كان بين ادراك النسبة الحكمية والادراك

الذي هو الحكم كمال الالباس اراد ان يميز احدهما عن
الآخر كمال التميز فقال اول الوجود النسبة الحكمية ولا حكم
معا اصل كمال في صورة الشك قال ثانيا بوجد
وليس معها الحكم السلب فقط ووجود وليس معها
الحكم اليجالي فقط فمن اول مغايرتها للحكم السلب
والكجالي على الراجح وثانيا على التفصيل **قال**
لكن لا يحصل التصديق ما لم يحصل الحكم اعلم
ان طاعة من الناس ذهب الى ان الشك والوهم
من قبيل التصديقات وذلك وهم مهم وايضا
سابق كلامه رحمه من ان التصديق حاصل
في صورة الشك والوهم توهمان باب الحكم العكس
اذا العكس الكلي للقضية المعكولة اعني قولنا كلما كان التصديق صحيح
حاصل فالنسبة الحكمية حاصل فتوهم وهو قولنا
كلما كانت النسبة الحكمية حاصل فالصدق حاصل
ولما كان الامر كما سمعت ان رده الى دفعه وادرك
كله لكن الموضوع لدفع التوهم الناشئ من الكلام السابق
ولم يذكر رده هذا الكلام لافادة الاستبصار بين
النسبة الحكمية والحكم حتى يرد عليه انه الظاهر
ان يقال لكن الحكم لا يحصل ما لم يحصل التصديق
سواء كان يكون المعنى تصور النسبة الحكمية مع الشك
والوهم حاصل والحكم ليس حاصل اذ التصديق
غير حاصل فيكون النسبة الحكمية غير الحكم لا طفا
وجدت حيث لم يوجد الحكم كما ادركه بغيره

والوحدة وتوطين اوليا ليدخل فيه العلم بالعلوم المقتضية
للقسم او لا تقسمه فان العلم بها يقتضي القسم او لا تقسمه
لكن لا اوليا بل بواسطة انتقاء المعلوم وذهب
المحققون من الحكماء الى انه الثابت في الذهن هي
الاشياء موجودة بوجود ظلي غير اصل وتالوا
الصورة الحاصلة في العقل اذا اخذت مع
عن الشخص العارضة لها بسبب حلولها في نفس
شخصية كانت مطابقة لكثيرين بحيث لو وجد
في الخارج كانت عين الافراد واذا حصلت الافراد
في الذهن مجردة عن الشخص الخارجية كانت عنها
وتالوا القول بان الصورة الحيوانية عرض باطل
لان تلك الصورة هي الحيوانية واذا وجدت في
الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى للجوهر الذاكر
لا يباينة قيامه بشئ اخر في وجوده على انه بالقول
بان العلم بمقولة الكيف على ان يطلق بطلان الكيفية
عرض كما سمعت والعلم على اطلاقه ليس بعرض
ثم العلم بالعرض عرض لان العلم على انه بالتقيد
عن المعلوم فيما قالوا ان العلم بمقولة الكيف
فانما يصح على اطلاقه على مذهب طائفة ذهبوا
الى ان المرسوم من الاشياء في الذهن ليس لها
بل صورها واشباحها المخالفة لها في الماهية **قوله**
فلان يكون فعل ايضا لا يكون الادراك على تقدير
كونه من مقولة الكيف فعل كما لا يكون على تقدير

قوله فلان يكون فعل ايضا حال يكون الادراك فعل على التقدير الاول
لا يكون فعل على التقدير الثاني ايضا ويمكن ان يكون معناه انه كما لا يكون
الادراك انفعال على التقدير الثاني لا يكون فعل ايضا والادراك
العلم واليقين بالعلم جهاد

كونه مقولة الانفعال فعل لان المقول متبانية ايضا
مصدر ارض بمعنى عادي عادي كونه فعل عودا
يعني لا يكون على تقدير كونه من مقولة الكيف فعل
كما لا يكون على تقدير كونه انفعال فعل على تقدير كونه
من مقولة الانفعال انظم فليس من الشكل الثاني
ينبغي ان لا يكون فعل هذا الادراك انفعال وفعل
لا يكون الفعل ينتج الادراك لا يكون فعل على
تقدير كونه من مقولة الكيف ينظم ايضا فليس
من الشكل الثاني ينتج ان الادراك لا يكون فعل
هذا الادراك كيف والفعل لا يكون كيف
ينبغي الادراك لا يكون فعل فيفقد لفي كونه
الادراك فعل عودا وما قيل من ان المعنى لا يكون
الادراك فعل ايضا كما لا يكون انفعال ليس
بشئ لانه لو كان المقصود لفي كونه فعل انفعال
لكان المناسب ان يقول قدس سره فلان يكون انفعال
ايضا كما نوله فلان يكون فعل ايضا لفي التقيد
هذا ما دور جمع من كونه فعل الى كونه انفعال فاهم
قال من هذا على ان الامم اكون التصديق مركبا
من امور الربعة التي هي اما الادراكات الربعة
في الواقع او الادراكات الثلاث والفعل فيه
مذهب الامم وانه ليس له الى قوله يكون
التصديق مجموع الادراكات الثلاث والحكم بدل
على ذلك قوله واما على الحكم والتصديق هو

ان المقصود بان يكون الحكم ان يكون
على التقدير الاول هو ان يكون
والمعنى الثاني انه هو ان يكون
على تقدير لا يكون فعل ايضا مع
ان المقصود بان يكون الحكم ان يكون
على التقدير الاول هو ان يكون
والمعنى الثاني انه هو ان يكون
على تقدير لا يكون فعل ايضا مع
ان المقصود بان يكون الحكم ان يكون
على التقدير الاول هو ان يكون
والمعنى الثاني انه هو ان يكون
على تقدير لا يكون فعل ايضا مع

هو الحكم فقط **قوله** هذا هو الحق فانه ثبت لا شك ان
 احدا من الفقيين اعني الحكماء والمتأخرين لا يخبر
 عن التصديق بانه عند احدا في نفس الامر كذلك
 حتى يتوجه عليه انه ما ذكره حق او ليس حق بل بين
 ما اصطلح عليه بقول التصديق عند كذا اولئك
 انه لا يقال على هذا حق ام مطابق للواقع اوليه
 بحق وايضا لم يرد به انه ما نقل رحمه من الحكماء
 حق مطابق للواقع له بل يذهبهم كذلك اذ لم يأت
 احدا في ذلك فاما معناه قلت معناه ان ما
 اصطلح عليه الحكماء راجع لانه موافق لما هو غرضهم
 من تقسيم العلم الى ذين القسمين العلم انما نسوا العلم
 الى ذين القسمين لتمييز كل قسم منها بطريق
 من طرق الاكتساب يعني كما عرضهم بين جميع
 الطرق الموصلة الى الحقيقة وبما لها على الوجه الخيري
 لم يكن مقدورا لكن طفا دعم الضابطا لكن
 لما كانت مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين
 فارادوا بياطها على الوجه الكلي فاحتاجوا الى حصرها
 في القسمين فحصر العلم اولي في قسمين يحقق كل
 منهما بنوع طريق من ذينك النوعين ليدم حصر
 الطرق في النوعين فتميز بطريقها على الوجه الكلي
 المضبوط وبذلك القسمان انما يكون للتصور والتصديق
 على مصطلح الحكماء واذ المتأخرين نظروا في ما ذهب
 اليه الحكماء راجع على ما ذهب اليه المتأخرون نظرا

الى الغرض من التقسيم لويده ما ذكرنا من بيان المراد بقوله
 الحق قوله فمن لاحظ مقصود الفقه الكثرة شرطا
 في وجوده لم يعني بتوقف وجوده في الدين حقيقة
 فيه على وجود امور اخرى معه فانه من القسم الاول
 هي تصور الحكماء عليه وبه النسبة الحكمية وهذا هو
 معنى ضمة الى امور متعددة لا اخذه معها واعتبار
 المجموع كما واحد **قوله** فانه اردت تقسيم على حسب
 الامام او ردي عليه ان الحكم عند الامام فعل من افعال
 النفس لا ادراك كما سبق في بيان في شرح قوله
 قال الامام في الملخص فكيف يكون تقسيم العلم الى
 الادراك لا نور اربعة والى ادراك غير كمنطوقا
 على مذهب الامام وايضا يصدق القسم الاخير
 على المقسم وذلك مفيد لتقسيم الاستدلال
 كونه انما من تقسيمه بعينه والجواب عن الاول
 انه اراد ذكر سره انك اذا اردت تقسيم العلم
 تقبها منطلقا على مذهب الامام في التصديق
 قلت العلم انما يكون ادراكا لا نور اربعة في
 الواقع لا بركه لان الادراك الاربعة الذي هو الحكم
 فعل بركه لكنه ادراك في الواقع فما ظنه
 تصديقا كونه ادراكا لا نور اربعة في الواقع
 وان لم يكن بركه كذلك ومعنى التطبيق
 التقسيم على مذهب كونه التقسيم على وجه يكون
 محترجا لما هو التصور والتصديق عنده وهو الادراك

كما لا قبل وعلى تقدير كونه القسم الاول بركه كذلك فامعنى
 التطبيق التقسيم على مذهب واجب بقوله ومعناه ٢١

لا نور أربعة والادراك الذي هو غير ذلك في الواقع
 ونفسه في زمانه لم يظنه الامام كذلك والتقسيم
 على هذا الوجه يكون منطقيا على مذهبه فاعرف فانه
 دقيق جدا والجواب عن الثاني انه معنى التقسيم
 انه مصدق عليه العلم اما ان يكون شيئا صدق عليه
 العلم ويكون ادراكا لا نور أربعة واما ان يكون
 شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا هو غير
 ذلك المذكور وقع لم يصدق شي من القسمين
 على المقسم وهو ظاهر ويمكن ان يحاب ايضا بان
 الامر بالغير المتباين ومنهم من توهم درود السؤال
 الثاني فله التقسيم على مذهب الحكماء ايضا فافان
 عنه بالجواب الذي ذكرناه ثانيا وانت خبير بان
 هذا التوهم في غاية الضعف لانه لم يقسم وان كان
 ادراكا لكنه ليس ادراكا لانه ما به العلم
 ليست حرة للخطا شي حتى يكون ادراكا
 واما الادراك لشيء الذي هو مصدق عليه العلم
 والادراك لا نفس بهية ولو قال قدس سره
 في التقسيم على مذهب الامام واما ان يكون
 ادراكا لغيره بديل قوله واما ان يكون ادراكا
 هو غير ذلك الادراك المذكور فاضاف الغير
 الى المدرك لانه الى الادراك كما فعل في التقسيم
 على مذهب الحكماء لم يتوجه السؤال الثاني
 ايضا عليه ولعله انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم

انما لا يوجب في التقسيم
 انما لا يوجب في التقسيم
 انما لا يوجب في التقسيم

ان التقسيم في ادراك لشيء مغاير لكل واحد من
 النور أربعة **قوله** ولعل مذهب الامام ايضا
 لم يبلغ في هذه صحة على مذهب الامام كما بالغ
 فيه على مذهب الحكماء لقوله قطعا لانه يمكن تصوره
 على مذهب بعناية وتكلف بان يجعل المعية متميزة
 من قوله مع حكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون
 المعنى لقصور كحصول مع حكم في الزمان معية دائمة
 وهذا التصور هو المجموع المركب من الادراكات
 لانه الحكم هو كجزء الجز وحصول الجزاء الجز مع
 حصول الكل في الزمان دائما وان كان متقدما على
 حصول الكل بالذات ولا شيء من الادراكات
 الثلث الباقية ولا اثنين منها ولا مجموع الثلثة
 كذلك اذ ليس حصول شيء من الادراكات المذكورة
 مع حصول الحكم في الزمان دائما وهذا وان كان
 اعم من مذهب الامام بعد لدخول ست صور
 في التقسيم منها مذهب الامام احد المجموع
 المركب من تصور المحكوم عليه والحكم وثانيها
 المركب من تصور المحكوم به والحكم وثالثها
 النسبة الحكمية مع الحكم ورابعها تصور
 الطرفين والحكم وخامسها تصور المحكوم
 عليه والنسبة الحكمية والحكم وسادسها تصور
 المحكوم به والنسبة والحكم الا انه يمكن تحصيل
 باعد تصور الست بقرينة اختصار المذهب

تقسيم المصنف

ليس

انما لا يوجب في التقسيم

انما لا يوجب في التقسيم

في مذهب الاول والادخل وليس المراد به مذهب
 الاول قطعاً فتعين ان يكون المراد به مذهب
 الاول فيما ذكرنا من هذه العناية وهذا التكلف
 انطبق التفسير المذكور على مذهب الامام فقد صرح
 قدس سره في حاشية شرح المطالع بمغض ما ذكرنا
 تصحيحاً لتفسير الكتاب هناك على مذهب الامام
وله وبما ذكرنا ان عدم انطباق التفسير على مذهب
 الامام انما حاصل ما ذكره المصنف في تفسيره ان
 احد قسمي العلم هو ادراك غير محال مع الحكم وهو
 حاصل قوله تصور فقط لانه لا يتم معناه المطابق
 لا عينه او معناه المطابق لا يكامل شيئاً ولم يتر
 ان لا يكامل الحكم وهذا اللزيم هو المراد بالتفسير
 الثاني هو ادراك مجامع الحكم وهو حاصل قوله
 تصور مع حكم لانه ايضا لا يتم معناه المطابق لا عينه
 ويخرج من القسم الاول سبع صور كل منها داخل
 فيما يقال التصديق على مذهب الامام ويدخل في
 القسم الثاني مع ان كل منها خارجة عن التصديق
 على مذهبه وايضا يستلزم هذا التفسير ارتقاء
 التصديق في مثل قولنا الانسان كائن الى سبعة
 وهذا يناقض مذهبنا او على مذهب ليس فيه الاضدية
 واحد ولهذا البيان فظهر ان هذا التفسير لا ينطبق
 على مذهب الامام كما ظهر بالبيان السابق عدم
 انطباقه على مذهب الحكم فقولنا قدس سره لا يكون

بما ذكرنا من هذه العناية وهذا التكلف انطبق التفسير المذكور على مذهب الامام فقد صرح قدس سره في حاشية شرح المطالع بمغض ما ذكرنا تصحيحاً لتفسير الكتاب هناك على مذهب الامام

تفسير

تفسيره منطبقاً على شيء ثم لم يبين نوعه على مجموع البيان
 لانه البيان الثاني فقط كما تكرر من ظاهر كلامه وما ذكرنا
 من بيان عدم انطباق حاصل ما ذكره في بيانه وادق
 بدعي عدم انطباق كالاخفى لكن لما كان ما ذكره في
 بيان الدعوى متضمناً لفاد التفسير في نفسه مع قطع النظر
 عن عدم انطباق لعدم رتب ما هو الغرض والمق
 من التفسير عليه وهو امتياز التفسير بالطرق الموصولة
 كما عرفت فتدبر البيان بقوله يرد عليه بصورة بصيرة
 ال غرضه ان يكون اول الكلام مشعراً باخوة وحكمة بيانه
 فلذا انتم في التفرع الى دعوى عدم انطباق قوله
 بل لا يكون صحيحاً في نفسه واعلم ان عنوان الحكم عليه
 وبه يدل على مقارنة الحكم لهما دون النسبة فلذا وصف
 التصور بالمقارنة للحكم دون التصور بما اعناه على
 من العنوان في هذا الوصف للتعقيد دون التاكيد واما
 وصف التصور بالمقارنة فللتاكيد على تقدير ان
 يكون الكلام في الصورة للتعهد والتعقيد على تقدير ان
 يكون الكلام الاستفاد **وله** ان الحكم عارض حقيقة
 قيل ان اراد بوضو الحكم كعرض العارض مع وضو
 فلا شك ان الحكم وكذا اسرار الادراكات عارضة
 لنفس الناطقة اذ هي محليها كما نقر في الحكم وان اراد
 به تعقيد الحكم كتعقيد العلم بالمعلوم فلا شبهة ايضا في انه
 لا يتعلق الحكم بادراك النسبة ولا بادراك الخ
 بل انما يتعلق بالمدرج واجب بان اراد حصوله

تأمل

بما ذكرنا من هذه العناية وهذا التكلف انطبق التفسير المذكور على مذهب الامام فقد صرح قدس سره في حاشية شرح المطالع بمغض ما ذكرنا تصحيحاً لتفسير الكتاب هناك على مذهب الامام

وهذا الكلام في النسبة بين النسبة وبين حقيقة الحكم عارض حقيقة

لا يخرج من كانه غير متناه

عند الامم له التصديق عنده قسم العلم فل يكون ايضا
منطبقا على مذهبه في اخل صفة كماله قدس سره ولا يخفى
ما في هذا التزويد من الفجاءة او التزويد انما يكون بين المعاني
المحملة وبعد تصحيح المصنف بترك التصديق
لا احتمال لتكون التصديق عبارة عن القسم الثاني
الخارج من القسم عنده ايضا القول بان التصديق
عند الامم قسم من العلم من كنه وهو مركب عنده
من العلم والفعل الذي يتبينه او المركب من الشيء وما يتبينه
لا يمكن ان يكون قسم من قسمه وايضا ان اراد بقوله
لم يكن التصديق قسم من العلم انه لم يكن قسم من
مطلقا ان في شئ من تقسيم العلم فعبارة منع ظ
وان اراد به انه لم يكن قسم من قسمه في هذا التقسيم منع
تقدير تسليم كون التصديق عند الامم قسم من العلم
بطلان عدم كونه قسم من العلم في هذا التقسيم من وانما
يكون باطلا ان لو كان هذا القسم مطلق العلم
لم لا يجوز ان يكون بقية العلم التصديق ويكون
هذا كما فعل الشيخ في الشفاء والاشارة مع انه لم
يشجونه بتقسيم العلم الى المقصور والتصديق فان
قلت في يعقوب ما هو الغرض من تقسيم العلم
على ما عرفت غير مرة فيكون فاسدا في نفسه قلت
الغرض من تقسيم العلم المطلق الى المقصور
والتصديق ان تقسيم العلم المقصور الى المقصور
مع ان السؤال لا يتعلق بكلام المصنف بل انما يتعلق

بقسم

في قسم العلم من كنه
بعض الحكماء
بعض الحكماء

بعده بل واسطة وهذا هو ادراك مجموع التمسك
النسبة بل الخبر حقيقة وهو قول هذا المصنف
اذا اريد بالنسبة الحكمية النسبة التامة اجمرة النسبة
التقيدية واما اذا اريد بها النسبة التقيدية فمقصود
الحكم بعد ادراكها بل واسطة مما لا يخفى الذي
من ضرورات الحكم انما يتحقق باوراك النسبة التامة
الاجرة كما عرفت سابقا وايضا يتحقق في اذالك الحكم
ادراكا وبطلانها اما اذالك نظر بما يحتاج الى تصور
الوسط وادراك النسبة الى أحد الطرفين ^{بواسطة} ^{بواسطة}
نسبة طرف الى طرف البنية واما اذالك نقل فيحتاج
الى تصور الحكم وسبجي وحقيقة **قوله** فان قلت
قد صرح المصنف ان قلت ما ذكرت من عدم انطباق
تقسيم المصنف ده مبني على خروج الحكم من التصديقية
والمصنف قد صرح بدخوله فيه فكيف يتوجه عليه
ما ذكرت قلت هذا الكلام لا يجدي نفعا في دفع
ما ذكرت عليه لان القسم الثاني الخارج من القسم
هو الادراك الجامع للحكم اما مطلقا كما ذكرت من
حاصل نصيبه او على وجه كعرض والحق كما
اشترت اليه بقولي ومنهم من قال فان كان
التصديق عنده عبارة عن القسم الثاني فالحال
ان حال القسم على ما عرفت من عدم انطباق
والفد وان كان عبارة عن مجموع الكتب كما صرح
به لم يكن التصديق قسم من العلم وهو باطل

بواسطة

قوله فان قلت
بعض الحكماء
بعض الحكماء

لأنه اذا كان
بعض الحكماء
بعض الحكماء

بمذهب الامام فيرون على كل تقسيم منطبق على مذهب
 كالتقسيم ذكره قدس سره منطبقا على مذهب **قوله**
 وايضا التصديق على تصور الحكم عليه والحكم معانه
 مجموع مركب اقول هذا التصديق ليس بضروري
 ان يكون جامعاً واما لما قيل هو تنبيه على انه خارج
 عن التقسيم ليس بتصديق وذلك لان المشهور
 تقسيم الحكم الى التصديق والتصديق وهو ليس
 كذلك فاجاب الى التنبيه عليه نعم لو ثبت عليه على وجه
 حصل مفهوم من التصديق لكان احسن اول وجه
 وحمل كل به كسب نزه على التنبيه وفيه اعتراض
 بنافي سوق كل به ويمكن ان يحمل قول المصنف وتفاكر
 للتصديق على معنى يقال مجموع ما يحصل منه
 حصول الحكم وجمته بسبب حصول التصديق
 وح يكون هذا المفهوم مساوياً للتصديق على
 مذهب الامام **قوله** والفرق بينهما من وجوه
 بين الفرق بين التصديق على مذهب والتصديق
 على مذهبهم يتشخص من وجوه ثلثة احدها بساطة
 على مذهبهم وتركيبة على مذهب كاصح به في الملخص
 وقال ان التصديق امر اذا حكم عليه بنفي او اثبات
 كان المجموع تصديقاً واما الفرق بينهما بين كابر في كبر
 والبسيط وثانيها دخول تصور الطرفين فيه على
 مذهب وخروجها عنه على مذهبهم وثالثها كون الحكم

سواء كان التصديق على مذهب الامام او على مذهب غيره
 فانما هو تصديق على مذهب الامام لا على مذهب غيره
 فانما هو تصديق على مذهب الامام لا على مذهب غيره

نفس

نفس التصديق على مذهبهم وجزؤه على مذهب او استلزام
 بعض تلك الوجوه بعضاً لا بنافي كون كل منهما
 فرق فاما قلت لما قيل رتبة ان التصديق عند
 مجموع الازداد الربعة الذي هو تصور الحكم عليه وجه
 والتميز الحكيمة والحكم عند هم هو الحكم فقط امتياز
 كل منها عن الآخر بحيث لا يشبه على احد فالحاجة
 الى بيان الفرق بينهما بعد هذا خصوصاً لوجوه متعددة
 قلت لما كان الحكم عند التفصيل مركباً من تلك الامور
 الربعة ايضاً كان منطوقه ان يكونهم انهم نظر الى
 التفصيل وقال هو مجموع الامور الربعة والحكم نظراً
 الى الاجمال وقالوا هو الحكم وح يكون مذهب الكل
 مذهباً واحداً فيكون احدهما مسبباً بالآخر اشتد
 الالتباس فاجاب الى بيان الفرق بينهما بوجوه كل
 منها المذكور في كل به ليعلم انهم لم يرد به ما ارادوا به
قوله ثم انهم مندرجا تحت واحض منهم لم يعترض
 على قوله مندرجا تحت لتناوله الفروع المندرجة تحت
 القضايا الكلية مع انه ليس بشي منها تسامى تحت
 القضايا ولا على قوله احض منه لا طلاقه على احض
 من شئ تحت التحقيق وفيه كمال مع انه ليس تسامى
 من ذلك الشئ بهذا قيل وليس بشي من الفروع
 مندرجة تحت القضايا الكلية واحض منها
 بحسب التحقيق والحق ان احض من العموم الى باب
 التصورات شايعة فيها هو كسب احمل دون

قوله ثم انهم مندرجا تحت واحض منهم لم يعترض
 احض منه انهم مندرجا تحت بغضه عن اول الامر
 اعلم ان احض منه القضايا الكلية طاف فروع مندرجة
 تحتها ولا يكون احض تحت القضايا فكل احض منه
 لا يدر عن تلك الفروع فالحال ليس فاقيل
 فقوله مندرجا تحت مندرج فاقول ان الاحض
 فيه الحكم لا حمال الاحض باعتبار التحقيق
 والخصية باعتبار احمل فلو قيل ما يكون
 احض لم يفسح المقصود اما اذا قيل
 ما يكون مندرجا تحت واحض منه بعين
 المقصود الاحض باعتبار احمل فانه احض
 مندرجاً في الطورية المطلقة احض من المطلق
 باعتبار التحقيق ولا يقال ان الفروية المطلقة
 مندرجة تحت المطلق فافهم ذلك عماد

ثم انهم مندرجون في مذهب الامام لا في مذهب غيره
 فانما هو تصديق على مذهب الامام لا على مذهب غيره
 فانما هو تصديق على مذهب الامام لا على مذهب غيره

مثال السقف والجدار قلت لوجهين احدهما ان كفا
 بالقد الواجب الكافي وثانيهما ان المركب من شي
 وما يباينه قد يكون بحيث لا يصدق عليه ذلك شي
 كالمركب من السقف والجدار قد يكون بحيث لا يصدق
 عليه كالمركب من الفرد وما يباينه وهو الزوج يصدق
 عليه الفرد وكالمركب من الجوهر والعرض القائم به
 يصدق عليه الجوهر او المجموع المركب منها كالجناح
 في وجوده الى امر يقوم به وهو يقوم كما هو شأن
 الاعراض صرح دس سره بالمثل الى غير في حاشية
 شرح القاضى فانه قلت اذا لم يظهر كونه تمام التصور
 كما ذكرت لم يظهر كونه فيمال ايضا فكيف يصح
 ما سئله بقيد هذا من ان التصديق بمعنى مجموع
 قسم تصور كما انه بمعنى الحكم كذلك قلت لم يرد
 به انه قسم للتصور المطلق بل اراد انه قسم للتصور
 المقيد بقسم الحكم ولا شبهة في كونه فيمال فانه قلت
 فعله هذا لا يصح قوله دس سره وقد جعلته في التقسيم
 تمام العلم الذي هو نفس التصور لان العلم نفس
 التصور المطلق لا المقيد قلت لم يرد به انه نفس
 حقيقة بل اراد انه كذلك وهما بناء على ان شراك
 اللفظي فيكون قسم الشئ قسما منه وهذا القدر
 يكفي جهة للعدول من التقسيم المشهور وهو مقصود
 الشارح كما سبق فيها هو المذكور وقوله كما انه بمعنى
 الحكم قسم له ايضا هذا ليس ببناء على الحكم فعل

في قوله كالمركب من الجوهر والعرض القائم به

جدير بغيره من اجزاء

في قوله كالمركب من الجوهر والعرض القائم به

كما توهمه بعض الفضل كيف الحكم ليس تصديقا لا تحذف
 الحكم وهو محذوف ادراك لا فعل وانما ذكره ذلك
 لتفصيل الحكم اذا لم يكن فعل لم يكن تصديقا
 فتدبر فتدبر فانه قد قلنا لم يرد انه قسم للتصور
 المطلق او فاقبل **قوله** من قسم العلم الى التصور
 محصل ما ذكره قدس سره في هذا المقام ان كل شيء
 من الاعراض من على ما هو اذ يقوم من قسم العلم
 الى التصور والتقدير وانما توجه الاعراض على
 ظاهر عبارتهم في التقسيم بمجموعة الوهم فانه اراد قدس سره
 ان هذا التقيد لا يكفي جهة للعدول عنه فانت خبير بان
 هذا الكلام ليس لتسليم فيه مجال وان اراد به التنبه
 على ما هو اذ ان ذلك يقع رحمه في بيان ما هو سبب
 العدول من قسم المقال وانما علم حقيقة الحال
الشارح وهذا الاعراض انما يرد الى قسم
 التقسيم بحسب الوهم لوقسم العلم الى مطلق التصور
 بحسب الظاهر والتصديق كما هو المشهور في التقسيم
 هو المشهور فانه تقسيم للعلم المطلق التصور والتقدير
 بحسب الظاهر لتجوده عن قيد ظاهري وان لم يكن
 بحسب الواقع والمراد وقسمة المقالة كذلك
 وانما اذا قسم العلم الى التصور ان ذلك
 بتقيد القسم الاول بقيد ظاهري ايضا كما فعل
 المصنف فبقيد الظاهر ايضا ولم يرد قوله
 كما فعل المصنف انه تقسيم لعبارة ذكره المصنف في تقسيمه

كما يجب التامع والملاحة

في قوله كالمركب من الجوهر والعرض القائم به

بما لا يخلو من غيب
فيما لا يخلو من غيب
فيما لا يخلو من غيب

اذ القسم الثاني الخارج من تقسيم لا يحتمل الترديد فل
يلزم ما ذكره رحمه من قوله فل دور ودوننا بخلاف
فلم قلت المقصود ان دفاع من تقسيم بظهر
فانما العدول اليه فينبغي ان يكون هذا التقسيم
مثل تقسيم من كل وجه بغير ان الدفاع من تقسيم
قلت الان دفاع من هذا التقسيم انما يظهر بعد
اختيار ان يكون التصديق عبارة عن التصور مع
الحكم فخصو مثل تقسيم من كل وجه حين الان دفاع
فيستلزم الان دفاع منه الان دفاع من تقسيم يعلم
ان ما ذكره رحمه من ان المصنف قسم العلم الى التصور
الابح والصدق انما يصح اذا حمل المعنى على
الزمانه الدائمة كما سبق اما لو حمل على الحاضر مطلقا
او على وجه العوض والحق كما ذكره قدس سره
ول كيف وقد صرح المصنف بركب التصديق من
التصور والحكم بل هو تقسيم للعلم التصوري
الى قسمين **اول** واما على التقسيم فهو وارد الحكم
فيه انه ان اراد ان هذا الكلام يدل على ورود هذا
الاعتراض على ما هو مراد القوم من العلم المشهور
فهذه الدلالة ممنوعة وقد ظهر عليك مما بينت
لك انفا ان الاعتراض ان رجح على ظاهر تقسيم
وصف القدر كيفية وان اراد به انه يدل على ورود
على ظاهر تقسيم فالدلالة مستنفة والان دفاع
مما اذا عارضه التنبؤ غير سموع ومقتضى الاور

تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم

ليس كذلك القسم الثاني اعلم في كلامه رحمه واضح

تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم

وفاهم

وظاهر السوق مدفوع **قال الثاني** الثاني الثاني
من وجهي الاعتراض ان المراد القوم بالتصور
الذي هو القسم الاول من التقسيم اما التصور الذي
مطلقا ارجح مقيد بغير المقيد لعدم الوجه الاول
اخر اص على ظاهر تقسيم القوم ونشأوه الترديد
في التصديق ولما دفع له اصل كما عرفت والوجه
الثاني الاعتراض على باطن تقسيمهم ونشأوه الترديد
في التصور وله دفع ظاهر كما سطر على غايه
في العدول على الوجه الاول دون الثاني فلذا قدمه
عليه مع تعلقه بالتصديق المتأخر عن التصور
الذي هو متعلق الثاني تأخره بالظهور والوضع فانه
قلت الاعتراض على اختيار الشق الثاني من شق
الترديد المتعلق بالتصور لا يجمع شيئا من الاعتراض
السابقين فلما يصح القول بورد الاعتراض على
التقسيم من وجهين بل انما يرد الاعتراض عليه
من احد الوجهين قلت كل من الاعتراضين
انما يرد على ظاهر التقسيم وهذا الاعتراض انما هو
على باطنه فلما منع جمع **اول** قيل بوجه على كلام
المصنف ايضا ان هذا مبني على ان لا يكون تقيد فقط للتقيد
بل يكون بيان الالطاف ودفع لتوهم تقيد التصور
بعد حكم التام في ذكره في مقابلة التصديق
وهو مبني عليه لزوم انقسم الشيء الى نوعين
لكن لا يتوجه عليه لزوم كون لفظ فقط لغو الامة

الحكم مع

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم
تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

تقسيم من تقسيم

اليه اعلم ان قوله فقط وان كان محتملا لبيان الاطلاق
 نظرا الى مفهوم الموضوع هو له لكن كثرة استعماله
 مقارنا مع التصور في تعينه لعدم الحكم اخره عن
 ذلك الاحتمال وجعله نصا في التقيد فلا يخرج عليه
 لزوم انقسم الشيء الى نفسه والى غيره ايضا نعم
 يتجه عليه لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق
 بل هو على تقسيم المصديق اذا اعتبار التصور في
 التصديق في كل ما اظهر لكن عرفت ان الاعتماد
 في العدول على الوجه الاول دون الثاني فلضرر
 في ذلك **قوله** فاهتفت قوله وجوابه ان قلت
 احتماله لهذا المعنى بعيد غاية البعد **قوله** اشارة
 الى جواب الاعراض الثاني اذا اورد على تقسيم
 المصديق قول هذا السؤال لا يبين كلام المص لانه
 اما ان يتردد في التصور كما هو ظاهر عبارة
 السؤال او في التصور فقط فان كان الاول
 واختار المص انه اراد به التصور الذهني المطلق
 لا يرد عليه تقسيم الشيء الى نفسه لانه تقسيم العلم
 الى التصور فقط دون المطلق وان كان الثاني
 واختار المص انه اراد به المفيد لعدم الحكم لا يرد
 عليه امتناع التصور في التصديق لانه هذا
 الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في التصور
 لجواز ان يكون مطلقا ويكونه التقيد مستقادا
 من قوله فقط مع انه محصل ما ذكره في الجواب

هذا هو الجواب الذي ذكره في الجواب
 على ما ذكره في الجواب

هذا هو الجواب الذي ذكره في الجواب
 على ما ذكره في الجواب

هذا هو الجواب الذي ذكره في الجواب
 على ما ذكره في الجواب

لا يلزم

لا يلزم كلام المص لانه قال والمعتبر في التصديق شرط
 او ضرورة او التصور ليشترط شي وهذا القول انما يلزم
 في كل ما يحتمل فيه التصديق لانه يكون بشرط او بالتصور
 انما يلزم في كل ما يحتمل فيه التصديق لانه يكون بشرط او بالتصور

انما هو مع العلم والاعتقاد
 والرسول وما لم يثبت

نسب لانه يكون لفظ
 من كل علم فيه حيث
 في التقسيم فلخفا
 به ما يتناوذاها وغيرها
 من التصور حرا وفاقا
 ضابطا بل لا يشترط
 عدم بدل شي انما لفظ
 الذي مطلقا كما ان
 رتب العلم بدل عليه
 تصور في ما لا يمنع
 من غيرها قوله قد حوت
 في التصور قول شارحا
 ومنها قوله التصور
 منها قوله كل تصديق
 بقوله قدس واما
 يكون التصور معنى
 في التقسيم لم يكن

لا يصح ان يثبت عدم زوجه التقسيم مع غيره
 ممنوع وكذلك قوله اما ان التصور يطلق على

اليه اعلم ان قوله فقط وان كان محتملا لبيان الالطاف
نظرا الى مفهوم الموضوع هو له لكن كثرة استعماله
مقارنا مع التصور في تفهيمه لعدم احكام اخره عن
ذلك الاحتمال وجعله نصا في التقدير فلا يخفى

لزم انقسم الشيء الى نفسه
بوجه عليه لزم امتناع اعتبار
بل هو على تقسيم المصطلح
التصديق في كلامه اظهر لكم
في العدل على الوجه الاول

في ذلك **قوله** فمقت
احتماله بهذا المعنى بعيدا
الى جواب الاعمراض الشا
المصطلح قول هذا السؤال لا
اما ان يتردد في التصور

السؤال او في التصور فقط
واختار المصطلح ان اراد به
لا يرد عليه تقسيم الشيء
الى التصور فقط دون المصطلح
واختار المصطلح ان اراد به
عليه امتناع التصور في
الاعتبار لا يقتضيه اعني

لجواز ان يكون مطلقا
من قوله فقط مع انه محتمل ما ذكره في الجواب

لا يلزم

لا يلزم كلام المصطلح انه قال والمعتبر في التصديق شرط
او جزء هو التصور لا بشرط شيء وهذا القول انما يلزم
كل ما يحتمل فيه التصديق له ان يكون بشرط التصور

وان يكون مركبا من كلام المصطلح لا يحتمل القسم الاول
فلا يلزم **قوله** بل هو بكل هم النسب له ان يكون لفظ
التصور مشتركا الى قوله انما يظهر من كل هم فيه بحث

لانه ان اراد بكل هم مجرد عبارة التقسيم فلا خفاء
في عدم دلالة عليه وان اراد به ما يتناوذا وغيره
كما يدل عليه قوله مع المصطلح بلفظه التصور مرادف
للعلم به وعليه ان كلام المصطلح ايضا يدل على الاشتراك

لانه عبارة المذكورة في التقسيم يدل على ان لفظ
التصور موضوع باراد انحصار الذي مطلقا كما ان
تعريفه لمطلق التصور ما هو تعريف العلم بدل عليه
الاضامع انه اطلق لفظ التصور في مواضع

من كتابه على ما قابل التصديق منها قوله قد حوت
العادة ان يسمى الموصل الى التصور قول شارحا
والموصل الى التصديق جهة ومنها قوله التصور
مفهوم على التصديق طبعا ومنها قوله كل تصديق
لا بد فيه من ثلث تصورات نقول قدس واثارة

على سبيل التوضيح

بسط شرطه
التصديق في كلامه فقط

لما كان المصطلح في كلامه كونه
موضوعا في التصور لا كونه
موضوعا في العلم

لما كان المصطلح في كلامه كونه
موضوعا في التصور لا كونه
موضوعا في العلم

هذا السؤال متعلق
بالبيان في كلام المصطلح

ما يقابل التصديق اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلذلك
 عليه اصل **قوله** **لهذا** الاشتراك يدفع الاعتراض
 عن التقسيم المشهور ان اراد به اندفاعها عما هو مراد
 المقوم من التقسيم المشهور فهو مسلم لكن ذلك لا يقع
 لا يقع في عدم دلالة المصطلح على ما عرفت له على العدم
 ورود الاعتراض على ظاهر تقسيمهم كما عرفت غرضه
 وان اراد به اندفاعها عن ظاهرة ما دفع الاعتراض
 الاول ثم قوله **واما** اندفاعها عن تقسيم المصطلح
 هو الجواب الاول قد عرفت انه قوله **وكذا** المعبر
 في التصديق شرط او شرط لا يلزم كلام المصطلح كل ما
 لا يحل ان يكون التصديق عند مشروطا بالتصور
 وهذا القول المذكور لدفع الاعتراض الثاني هو الجواب
 الجواب الاول لا الثاني اذ مبني الثاني على الاشتراك
 ولا توقف لهذا القول عليه فان دفع ما توهم من انه
 هذا القول مناف للحصر المستفاد من قوله **واما** اندفاعها
 عن تقسيم المصطلح فانما هو الجواب الاول **قوله** **واشترط**
 الاشئ بتقيضه على مذهب الحكماء قيل عليه ان قوله
 وصحة وان لم لا يصح الا على مذهب الامام لان الضمير
 في انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
 وهذا الكلام يدل على كون الحكم وعدمه جوهرين للتصديق
 كما هو مقتضى كلامه في كل يلزم قوله **لذلك** واشترط
 الاشئ بتقيضه على مذهب الحكماء والجواب
 ان معناه اعتبار الحكم وعدمه في تحقق التصديق وهذا

المتبادر للجزء والشرط والذي يدل على انه
 اراد به المعنى المتبادر تجوزا لكون المراد من
 التصديق في التقسيم المشهور الحكم فقط او
 مع الحكم **قوله** **جواب** **الاعتراض**
 الثاني ودفعه عن كلام المقوم وحمله على جواب الاعتراض
 الثاني اذا ورد على كلام المقوم بدفعه امران
 احدهما بعد هذه العبارة عن هذا المعنى والثاني
 عدم ورود الاعتراض الثاني على كلام المصطلح كما
 عرفت لهذا الجواب قد سبق اليها استارة وان حمل
 على جواب كل الاعتراضين الباعين للمصطلح
 على العدم دل ودفعهما عن كلام المقوم كما تجوز
 بعض الافاضل فيما لا يتصور اصل له الاعتراض الاول
 المورد على ظاهر تقسيمهم بمعونة الوهم مما لا يدفعه هذا
 الجواب ولا جواب اخر اصل كما سمعت فيما مضى
 ويؤيد ما سبق من قوله في الجواب والمعبر في القصة
 ليس هو الاول بل الثاني لانه يقع به هذا الجواب
 عن الاعتراض الثاني اذا المناسب لكون الجواب
 جوابا عن كل الاعتراضين انما يتوض هذا المقصد
 انه من مناسبة الاعتراض الثاني او يتوض المقصد
 اخر من مناسبة لدفع الاعتراض الاول ويقوى
 ايضا ما قد سبق من قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو
 لم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور
 لانه هذا الكلام متروك في ان الاعتراض الاول وارد

على تقسيم القوم **قوله** وكل واحد من هذه التصورات
 خاص بتفاوت القول الشارح اذا كان نظريا او نظرية
 كل واحد من تصور الطرفين واحتياجه الى النظر انما كان
 بالذات ونظرية تصور النسبة واحتياجه اليه انما هي
 بواسطة احتياج تصور طرفيها اليه فتصورها في حد
 ذاتها خال عن الاحتياج الى النظر وعدم بل احتياجه
 تابع لاحتياج تصور الطرفين كلهما او احدهما لغير
 كتاب تصور ما على وجه الاندفاع والقبول بالذات **قوله**
 الى النظر في امور غير مستقلة منها كاني الحق وشق
 على الكل بالتفصيل الشارح كما اذا عرفت هذا
 فكتاب تصور النسبة من القول الشارح الكتاب
 تابع لكتاب تصور طرفيها كلهما او احدهما من القول
 الشارح وفي ضمنه فاقال قدس سره من ان كل واحد من هذه
 التصورات هو معناه المستفاد وكل منها من القول
 اصالة او ضمنا اذا كان نظريا يتفقه او بالواسطة
 فكما ان نظرية تصور الطرفين او احدهما يتضمن
 تصور النسبة بينهما كذلك الكتاب منه يتضمن الكتاب
 منه فان دفع ما اورد عليه من ان في استفادة تصور
 النسبة من القول الشارح نائل فالجواب بالحقبة
قوله والجواب انه يقال عدم الحكم معتبر في التصور
 السابق على انه صفة له وقيد له وحقيقة التصور
 السابق معهودا وما صدق عليه ذلك المفهوم وعدم
 الحكم وان كان معهودا لكن مفهومه ليس بالذات

في نسبة بين
 في نسبة بين

لما صدق عليه بل هو خارج منه عارض له فلان من كون
 ما صدق عليه ذلك المفهوم هو من شئ او شرط له
 كون ذلك المفهوم هو من شرط له واعتراض على
 هذا الجواب بان هذا المفهوم وان كان خارجا عما هو
 او شرط الا انه لا يتم له تحقيق التصديق يستلزم
 اجتماع التقيضين وهو محال والجواب انه ما ذكره
 قدس سره جواب عدلي يدفع الاعتراض المذكور بان
 تركب الشئ من التقيضين على ما ذهب اليه الامام وشرط
 الشئ بتقيضه على ما ذهب اليه الحكماء واما ما ذكره من
 الاعتراض فهو امر اخر والجواب التحقيق الحكم
 لشبهه بالكلية هو انه ليس المراد بالتقيضين هنا
 ما هو المذكور في باب القضاء بل معنى التقيضين مختلفين
 بالكتاب والسلب بحيث يقتضيه صدق كل منهما
 كذب الآخر لذاته وهو على مرسل المراد بها هو الملكة
 وعدم نهال له اذا اعتبر مفهوم في ذاته ثم ضم اليه حرف
 السلب كالسلب مثل حصل مفهوم بينهما غاية التباين
 وهو معنى اخر للتقيضين والاطلاق عليه كما ينبغي
 التجوز او الاشتراك اللفظي ومعنى اجتماعهما كتحققها
 معاني عروض واحد وتعلقها معا بامر واحد وذلك
 محال واما ارتفاعها معا عن ذلك الموضوع المتفق
 الواحد فانما يستحيل اذا كان ذلك الموضوع المتفق
 موجودا واما اذا كان معدوما فلان اذا عرفت هذا
 التفصيل فنقول مستحق الحكم وعدمه ههنا ليس

ما صدق عليه ذلك المفهوم

في نسبة بين

واحد او متعلق الحكم هو المجموع من حيث هو متعلق بحكم
 الحكم هو كل واحد منها لا المجموع من حيث هو مجموع فلا
 اجتماع للنقيضين وكيف يتوهم التناقض بين الوجود
 الموجودة الواقعة معاني نفس الامر وانما اختار ذلك
 الجواب الجدي لان الجواب الحقيقي هوهم انهم
 الحكم معتبر في التصديق شرطا او شطرا وهو خلاف
 الواقع **قوله** هذا هو التحقيق الذي افاده ان خرج جملة
 في شرحه للمطالع المقصود من هذا الكلام دهمط من
 هذا الكلام ضرب التشنيع بقرينة ما اوردته
 التفرع في قوله فمن شنع عليه في امثال هذه
 المواضع ودوجه على ما ظنه نفس مته ان هذا
 الكلام لم يصدر منه رحمه عن جعل ما في هذا الجواب
 من اخلل ولا بما هو جواب الخالي عن الدليل كقول
 الاول واثبت الثاني في شرحه للمطالع وهذا الزعم
 متاخر عنه في الواقع وانما اورد بهنا الجواب بمرود
 له الترتيب الى فهم المبتدى هو المقصود وانما اقول
 ما ظنه نفس مته ما يدفع عنه التشنيع اذ لا يتاخر
 كلام ناسد في معرض الجواب مع العلم بالفاد
 والعدل عن نهج الرش والذم والجواب الخالي
 عن الفاد اتيه واشنع وغيره من الترتيب الى فهم
 المبتدى خصوصا عن المعنى المنتهى غرض ناسد لا ينافي
 وانما لا تحت الفاد **قال** الثاني في جواب
 السؤال وانما اصل ان المقصود الذي هو العلم والنقص

عن نهج الرش والذم

اما ان يعتبر ان العرض عليه بان تقسم الشيء الى نفسه
 والى غيره لان التصور لا يشترط شي هو مطلق التصور
 والعلم لا يشترط شي وايضا قد قسم الشيء قسمين
 لان التصور بشرط شي وبشرط لا شيء فسمي التصور
 لا بشرط شي وقد جعلنا في التقسيمين له وجوبا
 انه ذكر ان التصور قد يقيد بعوضه وقد يقيد بعوضها
 وقد لا يقيد بشي منها واولا من عند حكم تحت
 الثالث انما راج نوعين متباينين تحت انهم وليس
 المراد من ذلك تقسيم التصور وتحصيل الفرق له
 بل بيان انه لا اعتبارات ثلثة وهذا كما يقال في الماهية
 قد تقيد مخلوطة وقد تقيد مشروطة بشرط لا شيء
 وقد تقيد لا بشرط معها وما ذكره بعض الذين نقل
 في الجواب من ان المراد ما يطلق عليه لفظ مخصوص
 الذي هو واللازم تقسم الشيء الى نفسه والى غيره
 فلا يدفع الاشتباه تمامه لبقا شبهة قسم
 الشيء قسمين **قوله** والبدلي لهذا المعنى مراد
 للضرورة المقابل للنظري اعلم ان الضرورة معينين
 احدهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
 وهو هذا المعنى مقابل للنظر والبدلي لهذا المعنى
 مرادف له وتباينها ما لا بد منه انهم من ان يكون
 بدليها او غيره يقال هذا ضروري الى شيء لا بد
 منه وهو هذا المعنى المقابل للنظر بل اعلم منه
 من وجه والبدلي لا يراوده وقد يطلق البدلي

انه الضرور من حيث لا يدركه نظر انما هو الكسب
 وقد يكون بدليا وانما يكون ضروريا انما هو
 الذي لا بد منه

الجملة
التي هي
مركبة
من
الجزءين
التي هي
الجزءان
التي هي
الجزءان
التي هي
الجزءان

ننظر الى ما في الكلام ومحصل المرام لا الى مفهومه الصريح
في هذا المقام والقول بان تصور الحرارة بدلي محمول
على تصور بالوجه الذي يحصل من الحس لا بكل
وجه ولا بالكنة وما ذكره من تعريف البدلي والنظر
بحر الدغور قبل الخوض في البرهان وهو الدب
في التعليم اذا كان ظرنا الدغور واحدا غير ظاهر
البيان **قوله** لا اشكال في تعريف البدلي والنظر
في التصور بل في تعريفه في التصور البدلي
والنظر ايضا اشكال لان تصور النسبة الحكيمة اذا
كان بدليا وكان تصور طرفها واحدا نظريا
كان تصورا بدليا مع انه يصدق عليه انه الذي
يتوقف حصوله على نظر وكسب ولا يصدق عليه
انه الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب فلا يكون
الاول ما لغا والثاني جامعا في تعريفه
ايضا اشكال كما في التصديق والجواب ان
تعريف ان تصور النسبة ليس حذو اية بدليا
ولا نظريا بل بداهة تابعة لبداهة طرفها ونظرية
تابعة لنظر بينهما او نظرية اخذ طرفها او كليهما فل
اشكال وفي هذا الكلام نوع تاييد لما عرفت شفا
فتأمل **قوله** واذا جعل التصديق عبارة عن
المجموع المركب كما هو مذهب الامم توفيق الاشكال
اجاب زجاجة عن هذا الاشكال الوارد
عن قول الامم في شرحه للمطالع بان مثل هذا

اذا كان تصور كون النسبة بدليا
مع نظرية صحيح

البدلي

التصديق نظر عن مذهب الامم كما انه بدلي على قول
الحكم فلا اشكال في سني من التعريفين على سني المذهب
كما والتصديق انما يكون بدليا عند اذا كان مجموع
الجزءان الاربعة بدليا ومن هنا نراه في كنهه
بندل بداهة التصديقات كما على بداهة التصور
في الكل مع وما اشهر من الامم انه ذهب الى بداهة جميع
التصورات فذلك تشكيك منه وليس بمذهب
فلا حاجة الى ما قيل من ان المراد به مذهب الامم
هو ان التصديق مركب لا خصوصية مذهب وهو
تركب التصديق مع بداهة التصور واعلم انه ورد
على هذا التقسيم اعني تقسيم العلم الى الضروري والنظري
يكن اجزاء في كل تقسيم بدني تغييرا لقول
ولقد نفع بك تفعا جليل وهو ان مورد القسمة
علم لان الكلام في تقسيمه وكل علم المأثور او نظري
لما ذكرتم من تقسيم العلم اليها فلو صح هذا التقسيم
الحقيقي الذي اذ عيتموه لا يخرج اليك ان مورد
القسمة اما نظري او ضروري فاما كلام ضروري بالاصح
تقسيمه الى النظري وان كان نظريا بالاصح تقسيمه
الى الضروري والجواب ان قولك مورد القسمة
علم ان اردت به ان مورد القسمة فردم افراد
العلم فظاهر انه ليس كذلك وان اردت به
انه مفهوم العلم فمفهوم لكن المراد بالعلم في قولك
وكل علم المأثور او نظري فرد العلم وما صدق هو

الجملة
التي هي
مركبة
من
الجزءين
التي هي
الجزءان
التي هي
الجزءان
التي هي
الجزءان

عليه فل يكون الوسط مكررا دسجي انه اذا لم يكن
الوسط مكررا لم يكن العكس متجا **قوله** كان ما لا يحتاج
الى نظر معلوم لنا حاصل هذا الكلام ان المصنف قد
لاجهنا شيئا بقوله لما احتجنا الى نظر المفسر
اخص من المفسر ولا دلالة للعام على الاحتجاج
هذا التفسير الى توجيه توجيه بعض الاصل بان
الجهل وان انقسم الى جهل محج الى نظر الى جهل
عمر محج اليه ان المتبادر منه عند الاطلاق الجهل محج
الى النظر لانه الفرد الكامل له والكل عند الاطلاق
يتبادر منه الفرد الكامل وانا قال لانه الفرد الكامل
لهما معا عداية بالنسبة اليه كانه ليس بجهل الى هذا
اشار قدس سره بقوله كان ما لا يحتاج الى نظر معلوم
لنا واذا كان كذلك فاذا دخل النفي عليه يكون
نفي الجهل المحج الى النظر والجهل المحج اليه مترك لا يحتاج
اليه ونفي المنزوم يدل على نفي النفي نفي الجهل المحج
يدل على نفي الاحتجاج وهو المطلق اعلم انه مقصوده
قدس سره قوله هذا النظر وارد على ظاهر هذه العبارة
دفع ما ذكره الاستاذ روح الله في شرحه لرسالة قدس
قوله لو كان كل واحد من التصديقات والتصدقات
باعتبارها لما كان شيئا من الاشياء مجهولا لنا بمعنى اننا
لم نحقق في تحصيل شيئا من التصورات والتصدقات
الى نظر كذا ذكره المصنف في شرح الشكف وقد لا يرد
الاغراض بان البديهة لاننا في الجهولية ولا توجب

الظهور

الحصول هذا الكلام وانت خبير بان ما ذكره قدس سره
في جواب هذا الكلام لا يلزم كلام الشارح ولا يستقيم
من قبله لانه رحمه الله قال بعد هذه الاغراض الصواب
ان يقال ان لو كان مقصود ما ذكره قدس سره لقال
والا دلي ولم يقل والصواب فلا يستقيم ما ذكره
في جواب **قوله** وقد جمع بينهما ايضا بين التصورات
والتصدقات اي وقد جمع في مقام نفي البديهة
بينها فهاذا المقصود بيان ما كل واحد منها على
حقه فوقع التصور في العبارة نظرا الى اداء المقصود
التي هي الكيفية بينها قدس سره والنقض من هذا النوع
في المقامين دفع ما اورده على كلام المصنف من الاستدلال
لا يفيد مطلوبه الذي هو بديهة البعض من كل منهما ونظرة
البعض بل يفيد بديهة البعض من مجموع القسمين
ونظرة البعض منه وهو ليس بمطلوب وقد نشأ
هذا السؤال من الغفلة عن لفظة كل الثانية او جملة
على مجموعي وقد عرفت ان ما شرف اندراجها دفع حجة
هذا السؤال وما ذكره قدس سره من ان المقصود بيان
ما كل واحد منها على حدة بديهة وهي انه ان
اراد ان المقصود بيان ما كل الثانية لكل القسمين
في حد ذاته مع قطع النظر عن احوال الاحمال الثانية
مع احوال كل خطية فقد فعل المصنف عبارة واضحة
باداء هذا المقصود بل بصورة وادراج لفظة كل
لهذا الغرض كما عرفت وان اراد به ان المقصود

في جواب هذا الكلام لا يلزم كلام الشارح ولا يستقيم من قبله لانه رحمه الله قال بعد هذه الاغراض الصواب ان يقال ان لو كان مقصود ما ذكره قدس سره لقال والا دلي ولم يقل والصواب فلا يستقيم ما ذكره في جواب

في النظرية بين القسمين لا يجوز ان يجمع في مقام مع راولا

في النظرية بين القسمين لا يجوز ان يجمع في مقام مع راولا

في النظرية بين القسمين لا يجوز ان يجمع في مقام مع راولا

في النظرية بين القسمين لا يجوز ان يجمع في مقام مع راولا

وحيثما يوجد بين اختيار الشئ الثاني وبما هو المقصود
بين حار كل واحد منها بياناً على حق لا يخصص في صدق
التقييم وليس من يقسم والتقييم انما هو ما ذكره في
البيان والذكر المعرف في غاية الكليات كما قيل ان يكون نسبة
الى بعض الاقسام خصوصاً بالنسبة الى اقسام المقتضية
المستدركات كيف وقد غفل كثير من الاماكن المستدركات
وحدة المقصود من العلم من كون عبارة المقصود
والمقتضية ما خلفها او كفى في ايرادها ما ذكره
فيها فانهم عند ارجع

الوقوف انه غير مانع لصدقة على توقف الشيء
 جهة على ما يتوقف عليه جهة اخرى وعلى توقف الشيء في الوقوف
 في زمام على ما يتوقف عليه في زمام اخرى فلا بد من
 اعتبار قيد اخروا هو جهة واحدة وفي زمام واحد
 ويمكن ان يدعى الاول به ضمير عليه راجع الى الشيء
 المتوقف واذا اختلفت الجهة كان المتوقف
 والمتوقف عليه حقيقة هما الجهتين فلم يكن المتوقف
 والمتوقف عليه شيئا واحدا وان علم انه ههنا منقطة
 ظاهرة في الدور المتوقف منها هو الدور الثاني الذي يحكم
 عليه البطلان وهو دور تقدم لا يطلق الدور الثاني

[illegible]

من جهة دورية اذ هو غير باطل مطلقا واذا كان كذلك
لا يكون التوقف مانعا لدخول دور المعية فيه قبل
بدءه بعبارة التوقف بالتقدم بل يقال هو توقف
على ما سوف عليه توقف تقدم التزم الا ان يقال المتبادر
من التوقف ما يكون بطريق التقدم وكل الدور التزم
الباطل على التقدم والدور الموقوف على المطلق
بعينه غاية البعد في هذا المقام والمراد بقوله بمرتبة
او مراتب على ما ذهب اليه من كل مرتبة في التوقف
او مراتب فيما يتوقف واحد او يتوقفات والدور
يقع في قسم الواسطة والثاني وجودها وعلى هذا قوله
مرتبة او مراتب اما تفصيل التوقف الاول والثاني
او الاخر اذ التزم منها وهو توقف الشيء على نفسه
وعلى كل تقدير فكل ما كان هذا اشارة الى توقف الدور
المصرح والمضمرة في اشكال اما على الاول والثاني
والثالث فلدخول الدور المضمرة في توقف المصرح
الذي هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة
لأن في الدور المضمرة يجوز ان يكون التوقف الاول
بل واسطة والثاني بواسطة ويكون العكس اما على
الرابع فلعدم صدق توقف الدور على المصرح اصل
اذا توقف الشيء على نفسه بمرتبتين كما سيصرح به
في كل ما فيها بعد في قوله اذا كان الدور بمرتبة اخرى
ولو حمل قوله بمرتبة على الواسطة ومرتبات على الواسطة
كما ذهب اليه بعض المتأخرين لانه في الاشكال

فصل الواسطه

عبدالله

لا شك ان الحركات الفكرية معدة لخصو
المطامعة الاجتماع معه وان لم يكن له مدخل
في الجواب الا انه اورد فيه اما توطئة لما تذكره
من قوله انها حكم على تلك التواريخ المشابهة بكونها
معدت لخاصة حال المعونات اذ في حكمها واما
موافقة الكلام للعقل وفائق ايراد في كل
الاشارة الى مثله كقولهم **السائل** **قوله** في القياس
الركبة الكثرة المقدمات والنتائج العكس يركب
فكس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها
وهي مع المقدمة الاخرى ينتج اخر وهو جزا الى
ان يحصل المطا ذلك انما يكون اذا كان
العكس المنتج للمط يحتاج مقدماته او احدها
الى كس بعكس اخر وكذلك الى ان ينتهي الكتب
الى المبادر اليه فيكون هناك قياسات حرة
محصول للمط وبقيت اسس قياسا وركبا فان خرج
بنتائج تلك العبادات بسبب وصول النتائج لوصول
تلك النتائج بالمقدمة كقولنا كل **ج** **د** وكل **د**
ج او كل **اه** فكل **ج** **ه** وهو المط وان لم يخرج بها
بسبب مفضل النتائج لخصائص المقدمات
في الذكر كقولنا كل **ب** **د** وكل **ب** **د** وكل
دا وكل **اه** فكل **ج** **ه** **قوله** مفضل ارباع
وقوله بجملة ارباع لانه هناك من بيان معنى

تعمل في اربع

المفصل

المفصل والمجمل والفعل والقوة اعلم انه اذا توجهت
النفس الناطقة الى معنى وحصلت صورة فيها
فان كانت تلك الصورة منطبقه عليه بحيث يكون
ذلك الشيء لها من راعن جميع ما عداه يكون
ذلك الشيء مفصل عنه بما دعوها تفصيل
وان لم يكن منطبقه عليه بالحيثية المذكورة بل
كانت متناولة له ولغيره المشترك له في نوعه
او جنسه مثل كما اذا توجهت الى زيد وحصلت
صورة الانسان او الحيوان فيها مشقة يكون ذلك
الشيء مجمله عنه بما دعوها اجمالا وعلى كل وجهين
اذا كانت النفس الناطقة مشارة للصورة
ملحظة اياها ولا محالة يكون الصورة مرشمة
فيها يكون العلم حاصل لها بالفعل واذا كانت
ذاتية عنها غير مشارة لها ولا ملحظة اياها
ولا محالة يكون الصورة حاصل في خزانها
التي هي مبداء الفاض للصورة العقلية لانها
يكون العلم حاصل لها بالقوة دون الفعل فان
قدرت بذلك على المشارة لها وعلى كل
اياتا بل كس سواء كانت بدائية او مكتسبة
مكررة مشارة الناطقة لها يكون العلم
حاصل بالقوة القريبة والآ فبالقوة البعيدة
فيطلق على ما بالفعل المفصل ايضا ما يطلق
على ما بالقوة المجمل ايضا فكل من المفصل

فمن فصل النفس الناطقة عن النفس الناطقة
يعني اذا توجهت النفس الناطقة الى معنى وحصلت صورة
فيها بحيثية المكونة وكانت النفس الناطقة
يعرف عليه الصورة المنطبقه والفعل وهو
الاجتماعية والاما اذا حصل صورة بحيثية
ولم تكن هذه النفس الناطقة عليه الصورة
المنطقية فقط واذا لم يحصل صورة بحيثية
المكونة كمن مشارة النفس الناطقة بعد
عليه الصورة المنطبقه وكذلك من مشارة
على علة اخرى

حيثيات

والمحمل معنيان والمراد منها ههنا هو المعنى الثاني
فلما استمرها قدس سرها وقال بالقوة والفعل
وقوله قدس سرها جاز ايضا ان يكون حاصله بالقوة
القريبة معناه جاز ان لا يقدر النفس الناطقة
بعد الذمول عنها وانقطاع مشايداتها وخلقها
عنها على المشاهدة والملاحظة بكم جديد واما
الحال لا يقدر على المشاهدة بعد ذلك اصله حتى
لا يكون لها القوة البعيدة ايضا فلا يجوز ان يطمع
فلذا قيد القوة بالقريبة وما ذكره قدس سرها من
اول ما منع لبطول الثاني مع تعدد الملازمة
وثانيا منع للملازمة ولو عكس الامر لكان اذني
بذات ارباب المناظرة **باب الثاني** مبني على
حدوث النفس قبل هذا الدليل غير مبني عليه
اذ على تقدير قدمها يتوقف كسرها على تعللها
بالبدن لا كسرها بالاله وهي الدودة التي في قعر
البطن الارستار من الدماغ والاله لها قبل التعلق
والتعلق حادث فلا يمكن طحاها كتاب امور
غير متناهية بوجه الا على القول بالتناسخ والقول
بطواجا بحد منه بعض الا فاضل بانحاصير
المحدور شيئا اخر اعني كتاب امور غير متناهية
لا استحضارها والادل غير مبني على حدوث النفس
والثاني مبني عليه اقوال استحضارها على تقدير
نظرية الكل وبطلان التناسخ متوقف على اكتسابها

هذا هو المعنى الثاني
المراد منها هو المعنى الثاني
المراد منها هو المعنى الثاني

ادراك النفس

اذ النفس في مبدأ الفطرة وادل زمان التعلق
بالبدن خالية عن العلوم كلها كما تقرر في موضعه
فيكون الثاني مبني على الادل فاذا لم يكن الادل
مبني على حد وطها لم يكن الثاني كذلك وهو
طوله والادلى ان يقال ليس جميع الصور
والتصديقات نظرا بل انما كان هذا الدليل ادلى
من الدليل الذي اوردته رحمه الله ما اوردته
بتوقف على امتناع الكتاب التصديق من
التصور وبيانها مشكل جدا وايضا يتوقف
على دعوى الضرورة في البعض على تقدير نظرية
الكل وايضا يتوقف على اثبات حدوث
النفس على زعمه او على بطلان التناسخ على ما
قدس سرها ان ليس مبني على حد وطها وكل منها
في غاية الاشكال بخلاف ما اوردته قدس سرها
فانه مع عدم توقفه على شيء ما ذكرنا في غاية الغرر
واكله **باب** مبني على الصور اما ان يكون كلها ازا
ان ظاهرها عبارة الشئ وان كان يدل على امر اوده
رحمة الله بانه احوال الثابتة للصور باعتبار
انضمامها مع التصديقات والعكس ومع يتوجه
عليه ان احوال الثابتة لكل منها باعتبار
انضمامها مع احوال المجموع من حيث المجموع تسع
حاصل من ضرب ثلث في ثلث فلا ينتج ثلث اثنى
منها الخط الاله رحمه الله لم يرد بها ما يدل عليه



ظاهرها بل اراد بها بيان احوال الشائنة لكل منها في
 نفس ومع قطع النظر عن الحوزة هي متحصرة في ثلث
 فنفي اثنين منها بفقد الموضع لا بتوجه على المراتب
 وان كان توجهها على ظاهر العبارة والمقصود من هذا
 التعرض دفع ما اوردته على هذا الكلام ومما سبق
 من مثل هذا التعرض من قوله رحمه الله وليس كل واحد
 من التصورات والتصديق الى امر الشائنة الى دفع الاعتراض
 المتوهم وروده على عبارة المص والاشارة الى
 بكنة الجمع بين البائنين والمبينين على تكرار
قوله ولما كانت التصورات والتصديقات امور
 موجودة الى امره والغرض من هذا الكلام دفع شبهة
 بتوجه على قوله رحمه الله لا بطلان القسم الاول
 انفع كل التصورات والتصديقات بدليها انما هو بصدق
 تقبضه الذي هو اسبغية اعم ليس كل تصور
 والتصديق بدليها وصدقها ليس في قوة صدق
 قولنا بعض التصورات والتصديقات لا بدليها نظري
 وهذه الموجبة الجزئية ايضا هي المطلوبة لذلك بطلان
 الثاني اعم كل التصورات والتصديقات نظري انما هو
 بصدق تقبضه الذي هو اسبغية اعم ليس كل تصور
 والتصديق بدليها وصدقها ليس في قوة صدق
 قولنا بعض التصورات والتصديقات لا بدليها نظري
 وهذه الموجبة الجزئية ايضا هي المطلوبة لذلك بطلان

في قوله لا بطلان القسم الاول
 انفع كل التصورات والتصديقات بدليها

في قوله لا بطلان القسم الاول

الاول ان تقبل الشائنة وهو الموجد في الخلق ووجه
 الدفع ان الشائنة البسيطة والموجبة للمعد والحقول
 عنه وجوده الموجد في ذاته مثلها اذا كان زيد
 موجودا في قولنا زيد ليس بكتاب في قولنا زيد
 لا كانت والتصورات والتصديقات امور موجودة
 عند الحقائق الفاعلين بالوجود الذي فاعله في
 الشبهة المبينة على عموم اسبغية وخصوص الموجبة
 المعد له الممول **قوله** او لا دليل على ان الشائنة
 بانها شائنة على وجه كلي الى ان يثبت استثنائي من التخصيص
 فينتج ايجابا فانه امر محقق اربعة السبب واولها
 عليه لا معنى ان يشك في احد ذلك البسائط لان
 استثنائي القياس الاستثنائي من المتصلات بدليها
 لا يحتاج الى دليل بخلاف التصورات فانه الكتابها
 لم يحل عن وصمة الشبهة وغيرها بعد البسائط ايضا
 ان لا يمكن على وجه لا يبقى للمتعلم المستبعد
 شبهة كيف وقد ذهب الامام الرازي الذي
 بلغ في الفهم والعلم الدينية العليا الى التصورات
 كلها بدليها لا يجوز فيها الكتاب وان لم يبق
 على هذا الحق او انما كيف تصور سبغية على
 وجه يتفق به المتعلم المبني ولا ينافيها بوجه
 فلو انقاع ما توهم من ان ما ذكره في بيان الحق
 على بار والدليل على ان الكتاب والتصديقات تقتضي
 العكس من ان المدعى في هذا المقام انما يقتضي

قوة ص

بيان

الانقضاء

الادعاء

كل قسم ضرورية وما اوردته من الدليل لا يثبت ذلك
 لكنه يتبين مع انه ليس مبنيا في نفسه فلا يثبت ما هو
 المقصود اذ نحن لا يحتاج الى قسم المنطق **قوله**
 اسم هو الواحد قال ضافة بانية انما حكم
 بان الضافة بانية وحمل الواحد على اللفظ مع انه
 يمكن ان يكون الضافة لانية ويكون المراد بالواحد
 المفهوم ان يطلق عليه اسم لهذا المفهوم وهو
 اللفظ او ما يراوه لانه رحمه في شرحه المطالع
 فترتيب اصطلاحها كاجعل الاشياء المتعددة
 بحيث يطلق عليها الواحد وهكذا عذرة الشرح ايضا
 في الاشياء والظاهر ان المراد بالواحد اللفظ
 بقرينة الخلاف والظاهر انه رحمه زاد اسم
 هنا فصرحا بالمقصود فلهذا استردده كل مرة
 بامتنان وجواز اطلاق الموقوف والحج وعجزها
 على المرتب لاني في حمل الضافة على البانية
 لانه كل شئ يمكن ان يجعل عليه ما صدق عليه مفهوم
 الواحد يمكن ان يطلق عليه لفظ الواحد **قوله**
الاشياء ويجوز بعضها نسبة الى بعض بالقدم
 والتأخر اذ يصح ان يشار الى كل منها انه مقدم
 او مؤخر اذ حيث اذ عقل واحترز به عن تركيب
 الادوية وعن تركيب المفهومات الاعتبارية ما
 بالملحظة الدفعية على الحقيقة **قوله**
ان وهي متناول التصورات والتعديلات

المراد بها

المراد بها المتصور والتصديقات **قوله** المراد بقوله فاح
 افكر كما يجزئ التصور كجزء من التصديقات
 ولذا المراد باليقين المتيقن وباطنهم والجهالات
 المظنونات والجهولات وكذا قوله اما الفكر في التصور
 والتعديلات المتيقن ان في المتصور والتصديقات
 اليقين وانما قلنا ذلك لانه فسر الفكر بترتيب
 امور مقبولة واراو متناول المراد لمعلومية لها تأويل
 الكلية كجزيات والتصديقات والتصديقات جزئيا
 للعلم لا للمعلوم وانما الجزئ المتصور والتصديقات
 اعلم ان صورة النسبة التامة كجزيات اذا حصلت
 عند العقل كان كالمتردد في طرفي تلك النسبة
 على سوا اسمي تلك الصورة شيئا والنسبة شيئا
 فيها وان كان احد الطرفين را محادا الى اخره جوتا
 بسم صورة الطرف الرابع فلنا وذلك الطرف
 فقلنا وصورة الطرف الرابع وهما وذلك الطرف
 المرجوح هو هو وان بلغ الرجاء الى حيث لم
 يبق الطرف المرجوح محورا اصل اسمي تلك
 الصورة جزئيا وبانها والنسبة مجزؤا بلها وان لم
 يطابق الواقع سمي جهلا والنسبة مجهولة
 وان لا بقية فان كانت ثابتة بحيث لا يزدل
 بتشكيب مثل سمي يقينا وان لا يسمي
 نقلا فكل ذلك فراق العلم بمعنى الصورة
 كما فعله في العقل واما العلم بمعنى

الاعمق والخاص الثابت المصنف فلا يتناول الافراد
 اليقين فاجعل قسم العلم بالمعنى الاول في قسم
 لا بالمعنى الثاني واما الجمل بمعنى عدم حصول صورة
 الشيء في العقل فهو قسم للعلم بكل معنيته وكما ان
 العلم مشترك بين المعنيين المذكورين كذلك الجمل
 ايضا مشترك بين المعنيين المذكورين واجعل المعنى
 الاول بسبب جمل مركب والمعنى الثاني بسبب جمل بسيط
 والمذكور في الشرح هو الجمل المركب لا البسيط
 فسقط توهم جعل قسم الشيء قسما منه وسؤال
 المشترك كما يتوجه على العلم بتوجه على الجمل ايضا
 لان التوضيح لحد ما يغني عن التوضيح للآخر
 فلذا اكتفى بالاول **قال الشيخ** ومع لطائف هذا
 التعريف انه يستعمل في العلة الرابع **فم** فثبت
 ان ذلك ان كلمة من ههنا للتبعض والاطراف
 خداف الى هذا التعريف فيكون المعنى ان
 الاشتغال على العلة الرابع بعض من الطوائف
 اما ملة فهذا التعريف فثبت ان تلك الطوائف
ثبت التعريف عند المحققين المتقدمين
 لا يجب ان يكون جامعا واما ان احد هذه التعريفات
 مع كونه ليس كجامع واما مع هذه لطيفة او مع
 جميع في هذا التعريف بين المتقارنين المعنى
 العلم والجمل وهذه ايضا لطيفة وتسمى في علم
 المذاهب بالاطراف والاشغال في علم

هذا هو الجمل المركب
 وهو الذي يتناول
 جميع افراد العلم
 فيكون العلم
 مشترك بين
 المعنيين المذكورين

في علم

لطيفة وكذا على علة وكذا على العلة الثالث
 والاشغال على الرابع بغير الاشتغال الثالث
 وان استدركنا ذلك يمكن ان يقال في جواب هذا السؤال
 على وجه الجمل والاشغال انما انما ان الطائفة
 مضاف الى التعريف لم لا يجوز ان يكون من ههنا
 اسما بمعنى البعض مضافا الى الطائفة
 اول والى هذا التعريف ثانيا كما قيل في جواب
 رتاك ان حب اصف الى زمان اول قاب
 منه بعض التعريف ثم اصف الى الحاطب ثانيا
 ازادة التعريف فعلى هذا لا يقتضيه كل من رتبة
 ان يكون لهذا التعريف لطائف بل يقتضي
 ان مجموع الاشتغال على العلة الرابع لطيفة لهذا
 التعريف ويكون تلك الطائفة بعضا للطائفة
 الحاشية الاشهاد والاشبهة في حقيقة **قوله**
 كل مركب صادر عن هذا المبدأ اطلاقه يصح على مذهب
 احكام العالمين بان الله تعالى موجب بالذات
 لا فاعل بالاختيار واما على مذهب المتكلمين العالمين
 بانه تعالى فاعل بالاختيار فلان اذن تصور بامنية
 الله تعالى على غايته كما نقرر في موضعه **قوله**
 بل المراد انه لو خذ فاعل بالقياس الى العلة
 الرابع محمولات ليس المراد انه لو خذ في كل مركب
 بالقياس الى العلة محمولات بل المراد انه لو خذ
 في كل تعريف محمول واحد فثبت ان العلة

في عين زمانك ان مضاف الى زمان اول كح

وهو الذي يتناول
 جميع افراد العلم
 فيكون العلم
 مشترك بين
 المعنيين المذكورين

العلة الرابع

العلة الرابع

الرابع ففي الترتيب يؤخذ المحولات وهي قول
 ترتيب امور معلومة لتأدية الى مجهول واحد
 فيه اشارة الى العلة الرابع او المجهول الى امر معلوم
 الترتيب **قوله** فهو قولنا على سبيل التشبيه
 القول بان امور معلومة والطبقة الحاصل فيها
 مادة وصورة للفكر الذي هو ترتيب امور معلومة
 فهو ايضا قول على سبيل التشبيه لانها جزاء
 لمرتب في الترتيب والعلة المادية والصورية
 يجب ان يكونا جزيين لما هو علة له ودو تشبيه
 ان الفكر حاصل بالقوة مع الامور المعلومة كما ان
 المعلول مع العلة المادية كذلك وانما الطبيعة
 المذكورة حاصل بالفعل كما ان المعلول مع العلة
 الصورة كذلك **قوله** ولا شك انها ليست
 نفس الترتيب اجم قول الترتيب ان جعل مقبدا
 مبنيا للفعل على نحو علة الطبيعة الى اجتماعية
 عليها وان جعل مقبدا مبنيا للمفعول فهو كمال
 الطبيعة الى اجتماعية الحاصل لتأدية الامور المعلومة تحت
 بالذات ليس احدهما مقدا والآخر مؤخر وانما الظاهر
 ان المراد بالترتيب هو المبنى لاخير ولا الضعف
 الى المفعول ونفسه يجعل الاشياء المتعددة
 ان لا ينافيه لوانه كون جعل مقبدا مبنيا
 للمفعول والفكر كما يطلق على الاول يطلق
 على الثاني وما هو السبب القريب لحصول المطلوب

قولنا على سبيل التشبيه كما ذكره في كتابه
 القول بانها مادة وصورة مع

في الترتيب هو المبنى لاخير ولا الضعف

هو الثاني

هو الفكر بالمعنى الثاني في محله في كل المصداق وقوله بل
 البعض من كل منها يدعى والبعض الآخر نظري
 يحصل بالفكر على المعنى الثاني في اولى ليكون الماء
 متعللا بما هو المتبادر منه اعني السبب القريب
 وايضا لانه ما قلنا كلام المصداق بما يدعى وهو قوله
 فثبت الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرف
 كتب النظريات من الضرورات وبالجملة
 بالصحيح والفاصل في الفكر الواقع فيها اولا
 في ان ما هو الواقع في الطرفين انما هو الفكر
 بالمعنى الثاني لانه ما هو المراد واقع فيها صفة
 قائمة بحداد هو الفكر بالمعنى الثاني في قوله الاول
 اذ هو وصف المرتب الفاعل وما ذكره في كتابه
 في جواب مبنى على كون الفكر بالمعنى الاول كما توضحه
 المقصود ومع ذلك لا يخفى بعض مقدما عن
 خفاء وتكلف كما سيظهر لك فلهذا اشد
 ذكره الى ضعفه بقوله ويمكن ان يقال ان
قوله ان العلة المعينة تدل على معلول معين
 والمعلول المعين لا يدل على علة تدل على
 علة اراد ان العلة المعينة بالنوع تدل على
 المعلول المعين كذلك فلفظ ايضا كذلك
 لانه كما يدل النوع المعين من الترتيب كقوله
 اجم على الفصل مثل معنى النوع المعين في الطبيعة
 كذلك النوع المعين من الطبيعة اعني الطبيعة الحاصلة

للشيء التام مثل يدل على ذلك النوع المعين من الترتيب
 هذا اذا التفتي بالادلة في الحكمة واما اذا اريد الدلالة
 الكلية ففهي كلية كل من المقدمات متناقضة اما
 في كلية المقدمة الاولى فاما الاشياء مثل على
 معينة بالنوع وله معلولات متنوعة كالكتابة
 والخطاطة والحياكة وغيرها مع انه لا يدل على واحد
 منها بعينها واما في كلية المقدمة الثانية فقد عرفت
 وان اراد ان العلة المعنية بالشخص يدل على
 المعلوم المعين بالشخص ففده واضح لان
 النفس انما طرفة المشخصة كما طرفة زيد مثلا
 لا يدل على شيء من الترتيبات المشخصة والجواب
 انه قد سكر اراد ان العلة المعنية بالشخص
 يدل على المعلوم المعين بالشخص وذلك العكس
 بانه ان ذلك انه لا يريد ان الذات المشخصة
 للعلية حيث هي تدل على الذات المشخصة للمعلوم
 من حيث هو لانه كما هو البطلان بل اراد ان الذات
 المشخصة باعتبار اضافتها بالعلية المشخصة
 يدل على الذات المشخصة للمعلوم كذلك
 دون العكس والحاصل ان العلة المشخصة
 يدل على المعلوم المشخصة وذلك العكس لان
 الذاتين لا يدل علىهما في اثنين الداليتين وذلك
 لان العلة المعنية لا يمكن ان يحفظها على وجه
 يترجى الى بانها لا يحفظ تعلقها بمعلوم خاص باعتبار

العلة بانه

معلولة

معلولة خاصة ولا يمكن ان يكون لا حطة معلولة خاصة
 شيء خاص مع وجه مخصوص من غير ان يحفظ كونه اثر
 لهذه العلة الخاصة وذلك ان كل من ارجع مدته
 متاخر تأمل مسادا واذ اول العلة المعنية بالمعلولة
 المعنية دل العلة المعنية من حيث انها متعينة على
 المعلوم المعين من حيث هو كذلك فاما قلت قد
 ظهر ان العلة المشخصة من حيث هي كذلك يدل
 على المعلوم المشخص من حيث هو كذلك وذلك العكس
 لكن من اين ظهر ان الالة العلة على المعلوم لولا
 من العكس قلت من القوم ان كل من النوعين
 اعني العلة المعنية والمعلوم يدل على الآخر ففما
 ظهر ان كل من افراد احد هما معينة او غيره
 يدل على الآخر كذلك دون العكس فظهر ان الالة
 احد النوعين او من الآخر انما يتبين من الكلام
 في مثل هذا المقام وقد توجه الى كل من قولهم
 وقد دلت لكل اذ لم فانظر الى ما قلت وقال
 في الكشف عليك حقيقة الحال وصدق المتكلم
قوله وان بدلية العقل لا يكفي انما هذا اشارته الى
 دفع شبهة ربما تورد ههنا وهي ان عدم اصابة العقل
 دائما بوجوب الاحتياج الى مثل هذا القانون من
 الذي يفيد معرفة طرق الالكتاب وتبديل العجيبة
 من القاسد يجوز ان يكون طرق الالكتاب وتبديلها
 وتبديلها من قاسدها امر ابداعيا واخطا انما

انما يكون من جهة الختم لم يحفظوا ان هذا صحيح او لا
قوله انما قال بل لا تسلك الواحد بناقض لانه انما
 ذلك له من جهة بعض العقل بعضا انما يعلم
 من الفاعل وعبار الختم الى ان لا يعتد بها انما يعلم
 متناقضة وكجمل الختم لم يعتد بها وانما يدل عليه الفاعل
 وعبار الختم فلان يكون في الختم خطا وان كان ذلك
 الاحتمال في غاية البعد فكذلك اذا رجع اليها
 الى احواله وفتش عنها وجد انه يعتد بها
 بحسب اوقات مختلفة ولا يربط فيه اصل فالاول
 يعتد الظن او الختم لا يفتن والثاني يعتد بغير
 فيكون دلالة الختم من دلالة الاول على
 وقوع الخطا في الفكر كما كان قوله رحمه الله بحسب
 وقتين متعلق بقوله بناقض نفسه ويترأى منه
 ان الوقتين فلانما للنفقطين اي المتناقضين
 الكائنين فيهما وهذا بناء في شرايط التناقض
 من اتخاذ الزمان اشارة فيقول اي يفكر
 في وقت ويعتد كلما ثم يفكر في وقت اخر الى
 ان يعلق الطرفين المذكور بقوله بناقض باعتبار
 تضمنه معنى يفكر فيكون الوقتان طرفين للضمين
 المتضمنين وهذا معنى قوله فالزمان انما هو للفكرين
 الى ان لا يتصور ان واحد من جهة التناقضين
 في قوله والزم اجتماع التناقضين المتناقضين
 اعم من ان يكون متناقضين بحسب الاصطلاح المطا

في جهة

والزم

وكثيرا يطبق التناقض على المتناقضين فلا يرد عليه
 ان التناقضين المذكورين اعني العالمين والعالم
 حادث ليس بتناقضين لعدم اختلافهما بالكلية
 والسلب المعتد في مفهوم التناقض وكذا لا يرد التناقض
 المستفاد من قوله كذا نقضه بعض العقل بعضا
 وقوله بل لا تسلك الواحد بناقض نفسه المتناقض اعم
 من ان يكون نقضا بحسب الاصطلاح ام لا **قوله**
 يريد ان المقصود من الغرض من هذا الكلام الاعتدال
 عن بيان احوال النظر في الحسنة العاكسة على الوجه
 الكلي الاجمالي مع ان المقصود من الغرض المنطوق به
 احوال تلك النظر على الوجه الجزئي التفصيلي
 لانه المتكلم الناظر لم يعلم حال النظر الذي ورد
 عليه على الوجه الجزئي التفصيلي لم يتميز عن غيره
 في النظر الجزئي عن نفسه وهو المطا وحسب
 الاعتدال انما انما لهذا المقصود لما لم يتميز
 اعتدال بالبناء بتفرض الله عند الاحتجاج
 ومن ظن ان المقصود من هذا الكلام دفع ما اورد
 الجاني في هذا المقام من انه انما لم يزم الحاجة الى الثاني
 المذكور لو لم يكن طرفين اخر في تحصيل المطالب
 العميق في الفكر لكن ذلك مما في من الطرفين
 تخليص النفس عن الشوائب والنزوح الى العالم
 الكلي لتفرض عليه الحق الصريح الى غير ذلك من الطرق
 فقد انى بعض الظن وما اعترض به عليه **قوله**
 في قوله وهو ظن

الادراك
 العقل
 الحسنة
 العاكسة
 على وجه
 الكلي
 الاجمالي
 مع ان
 المقصود
 من الغرض
 المنطوق
 به احوال
 تلك النظر
 على الوجه
 الجزئي
 التفصيلي

في قوله وهو ظن
 في قوله وهو ظن

فان انما ذاك ان يراد ما ذكره المحقق فخطونا ما توجه
 على ما ظن ان على ما قصد فذكر هذا الكلام كما بيناه
 لك آنفا والذير يدفع هذا الغرض والبراهين
 اورده اجملي هو ان المدعى ليس احتياجا الكل الى
 القانون المذكور بل احتياجا الناظر المفكر في حيث
 انه كذلك اليه وذلك معلوم من سوف الكلام
 وترتيب المقدمات لاثبات هذا المرام هذا
 يتوجه على ما ذكره في رد منقشة يحتاج في ذلك
 الى ان كتاب كلف بياضا انه كذا ان اراد
 ان المقصود معرفة احوال جميع الناظر بالتفصيل
 ممنوع اذ لا غرض يتحقق بمعرفة الناظر التي
 يراد عليه فانه اراد ان المقصود معرفتها دفعة
 فخطونا ايضا ثم اذ يتحقق غرض بمعرفة الناظر
 قبل الورود على الناظر وذلك ظاهر وان اراد
 ان المقصود معرفتها في حال الورود فليس يمكن ان
 المتأخر عنه اذ يمكن ان يكون كل احد
 احوال الناظر الوارد عليه في حال الورود
 بالتفصيل نعم لو قال المقصود بيان احوال
 الناظر اجملا في سبيل التفصيل كما سألنا
 عن المنع فوجه الدفع انه ليس به اراد ان المقصود
 المقصود المنطقي المعاني في تعليم معرفة الناظر
 المتعلم احوال الناظر اجملا في سبيل التفصيل
 وقام على ان مقصوده بيان الطرق اجملا

والناظر

اعلم ان هذا الكلام مقتضى ما في كتابه
 في بيان الحكم في النظر
 اجملا لا يكتفي به في بيان الحكم في النظر
 اجملا لا يكتفي به في بيان الحكم في النظر

على وجه الجزئي التفصيلي ولا يكتفي ما في حمل هذا الكلام على
 المقصود من التكلف والادب ان يقال اراد ان
 المقصود معرفة احوال الناظر اجملا في سبيل التفصيل
 حال ورودها بالتفصيل لكنها متعذرة من غير دليل
 فلو لم تكن قانونا يرجع اليه **قوله** وقد عرفت ان بيان
 اشتمال التعريف على العمل الرابع ان للفكر مادة وهي
 الوجود المعنوي وصورة وهي الهيئة الاجتماعية فقد
 نتاج ذلك في ما بين العبارتين بالوجهين
 المذكورين سابقا اثباتا للحكمة وحملة واعتمادا على
 ما سبق من التشبيه **قوله** اللازمة لترتيب معنى على
 كون الترتيب مصدرا منيا للفاعل واما اذا كان
 مصدرا منيا للمفعول وهو المالك للكلام المصاوش
 رجمها كما ينبغي ان عليه سابقا فله يصح **قوله**
 فاذا احتجنا الى هذه ونسبتها في الصورة بان يكون
 المذكور في موضع الجنب او محضانا ماله والمذكور
 في موضع الفصل فصل او خاصة بجملة شواهد
 ومحتجها في التعريفات صدقها ومثبتها المطلوب
 بان يكون المذكور في موضع الصغر قضية مشتملة
 على الصغر والمذكور في موضع الكبر قضية مشتملة
 على الكبر والصورة بان يكون القضية الكلية لا مورد
 المعلومة من رعاية الشرائط المعينة في ترتيب
 المعارف والدولة **قوله** والبراهين الفكرية قولنا
 فاذا احتجنا الى الفكر صحتها استلزامه للاحاد والفساد

بما وصحتها

ما يقال انني عدم استلزامه له هكذا ذكره في شرحه
 للموافق وكذا المراد بقوله احسب المطر انما هو
 فلان متوجه ان الفكر ثناء على ما عرّفه المتأخرون
 وواتهم المصنف هو الحقيقة التي حصل للمور المعنوية كما
 عرفت فلا يصح كما اذا قيل ما اودعت احد طبعها
 كالمفكر ناسا له في فساد المادة لا يستلزم
 في الصورة ولا في الوجود ايضا ان الفكر في بعض
 الصور يتصيب الى المطمع في المادة كحو
 زيد فركس وكل فركس حيوان ليس المطلوب
 وهو قولنا زيد حيوان نعم نتيجة علمية ان في الصورة
 في المعونات لا ينافي استلزام المطر انما هو قول
 من حكم بوجوب تقدم الحكم على الفصل في الحجة
 التامة وانما قول من الحكم به وهو الحق فلا ينافي
 ولو كان المراد بصحة الفكر وتوحيده على وجه يتبعني
 ان يقع الفكر عليه وبالفساد دخل فيها وبالاستلزام
 ال صابة على الوجه الذي وبعده الاصابة ما يقابلها
 كما ذهب اليه بعض الناقلي لم ينتج عليه هذا ايضا
 لكن على هذا يكون المراد بقوله قد كسر ثم اكتبه في تلك الدرس
 من تلك المباد على الوجه اللائق الكتاب لا يمكن ان يكون
 بغير طريق كما **قوله** والمتكامل يحصل بدين لائق كالم
 الذي من كان ينبغي هو هذا المعنى فانه قد ثبت ان
 كلامه قد كسر كلام بدل على ان الاختلاف الى قواعد
 كلها فان قدمة منه يفيد الاحتياج الى القواعد

يصيب المطم

في قواعد الفروع كما يحصل للمادة المتصورة
 وهو كونه الماهية في باب الاحتياج

المادة

التي يعرف منها المراد قلت قوله يحصل الفكر
 يحصل البعض النظر من البعض البدعي بالفكر مع
 مل حجة مقدمة اخرى معلومة بنوع العلم طبعها مضم
 ذكرها وهي انه لا يمكن ان كتاب انظر من اني
 بدعي كما قلنا اخذ في التفرع الاحتياج الى الكل
 حيث قال **تمت** الحاجة الى ما نوه يفيد معونة
 طرق الكتاب **الفطريات** من الضرورات ومعنى
 الطرق هي المباد والحاظ بالصحة والفساد
 من الفكر الواقع فيها وهو الصورة وكيفية اسقط
 ما قبل لا يلزم من الدليل الاحتياج الى قوانين المتعلقة
 بالمادة **قوله** **النطق** بطلان ما علم ان
 المنطق اسم موضع من النطق يسمى المنطق
 وما يقع وجهها للتسمية به كون الميزة فيها
 لظهور النطق وتكوينه بها حتى كان موضع
قوله **النطق** **قوله** كما كان ظهور الفرق النطقية التي
 هي النفس الناطقة وتكونها لظهور كمالها
 العلمية التي هي ادراك الحقائق والعلمية التي
 هي النظم الظاهري المتماثلة بالنطق وكان ذكره
 في قوله ذكره رحمه وذكره والى فلحاجة لذكره
 كانه قال انه ظهور كمال الفوق النطقية
 المسماة بالنطق علمية وعملية انها يحصل بسبب
 في هذا التفسير ولما اوردته احدى عليه من ان
 الفرق النطقية لا يظهر بل خرج كمالها العلمية

الى جميع قوانين المنطق فانه يدل على الاحتياج
 الى قانون خاص لا يمتنع عن الخطا في الفكر
 وهو عتق نفس الترتيب لا الاحتياج فلا
 يلزم الاحتياج صح

وعلمية

والعبرة بالقوة الى الفعل يظهر القابل لطا بشرط
 مراعاة توانينه هذا وكذا كما سبقت لميزان لظهور
 كمال طاق العبد والعبدية **عقلية** وكان ذلك السببية
 مصححة لوجه التسمية موقوفا على كون تلك الحال
 مستمرا بالنظر في ان رده كسرها اليها بقوله النظم
 يطلق على الكلام الظاهري الى قوله **فان** **هذا**
 الفن يعقوبى ويظهر كل معنى **الناطق** **للسببية**
 المستمرا بالنظر في **قال** **الشئ** والعقيد الغير خارج
 العلة المتوسطة لما اعترض على توقف العلة
 بانه يستقضى بالعلة المتوسطة فينبغي ان يذكر
 فيه قيد آخر كان يقال هي الواسطة بين الفاعل
 ومنفعل القريب في وصول اثره اليه **اجاب**
 بان العقيد الغير ان في وصول اثره يخرج العلة
 المتوسطة ولما توقف صحة هذا الكلام على كون
 احدهما ان يكون العلة المتوسطة داخل في باقى
 التعريف من الممكن اخرج بالقياس الى ضرر ذلك
 ما فيه من خفاء وثانيها ان لا يكون في العلة المتوسطة
 هذا القيد الغير من خرج به وذلك ايضا خفى بعد
 صحة الاول لان صحة الاول بان يكون البعيد
 فانية لمنفعلها البعيد وذلك يوجب وصول
 اثره منها اليه طامرا **اقول** **سببا** **لما** **بين** **الاول**
 بقوله لفظا واسطة بين فاعلها ومنفعلها هذا
 هو الدليل وكبراه محدودة وهي كل ما كان كذلك

فهي واسطة بين فاعله ومنفعل ذلك الفاعل وقوله
 او قوله على الشئ علة له بالواسطة بين الفاعل والمحدودة
 والحاصل ان علة الشئ كماله دخل في وجود ذلك الشئ
 فان لم يكن ذلك الدخل بالفاصلة له او الشئ هو يسمى تلك
 القوة فاعل الشئ ومنفعل فان كان ذلك الفاعل
 موجودا لذلك الشئ يسمى بالفاعل القريب لمنفعل
 القريب وان كان موجودا الشئ هو موجود لذلك
 يسمى بالفاعل البعيد ومنفعل البعيد وقوله
الان **ليست** **واسطة** **بينهما** **في** **وصول** **اثر** **العلية**
البعيد **الى** **المعول** **بين** **لشئ** **في** **قوله** **له** **اثر** **العلية**
 البعيدة لا يصل الى المعول بين فاعله البعيدة و
 واذا ثبت ان الفاعل لا يجب ان يؤثر في المنفعل
 سقط الاحتراض بانه اذا لم يصل اثر العلة البعيدة
 اليه لا يكون المنفعل منفعل لما فاعله يكون داخل في
 باقى التعريف فل يصح الاحتراض بالقيد الغير عنها
قال **الشئ** **فضل** **عن** **المتوسط** **في** **ذلك** **شئ** **اجر**
 قبل عليه ان يكون فضل منقول مطلق لفعل كذا
 متوسط بين امرين متغيرين يكون الشئ في بينهما امرين
 متغيرين الاول لذلك على كونه امرين متغيرين كما في
 قولهم فلان لا ينظر الى الفقر فضل عن ان يطيع
 شيئا قال عطا الكوة بعد امرين متغيرين عن النظر
 وهما ليس لذلك اذ ليس الوصول بالواسطة
 بعد الوصول بل واسطة يجوز توقف على

الواسطة وكجواب عنه ان الذين توسطت
تلك الكلمة بينهما ليس هما الوصول بل واسطة
والوصول بواسطة بل المطلق والمقيد والشيء
في ان تحقق المقيد بعد تحقق المطلق او تحقق
لا يتوقف الا على تحقق قيدا وتحقيق المقيد
على تحقق قديمين وحقيقة بعد تحقيق قديما
اول فالفا على امر كل شيء لما ذهب بعض المتأخرين
من شارحي الرتبة الى ان القانون اسم لموضوع
القضية الكلية كالفا على في قولنا كل فاعل مفعول
وكل هذا مخالفا لما وقع عليه الاصطلاح من انه
اسم للقضية الكلية وكان منشا اعطاء اوين
احدهما اشتراك لفظ الكل بين مفهوم لا يمنع من
اقتبازه من نوع الشك فيه وبين القضية التي
حكم فيها على كل خواتم موضوعها وان مورد
التعمدة التي يحمل عليها ذلك المفهوم الكلية ليست
في الاصطلاح خواتم ذلك المفهوم وانفصاها
الجزئية المولدة من خواتم موضوع القضية
الكلية ومحمولها المندرجة في تلك القضية الكلية
ليست في الاصطلاح فردا لها وانها ايضا
الخواتم الى فهم الامر الكل بحسب الظاهر ايضا
في المتعارف الى المفهوم الكلية دون القضية
الكلية اشار قدس سره اولا الى معنيي الكلية
اشارة الى منشأ الاول والى ان خواتم

المفهوم الحاصل
اشارة

اشارة الى المنشأ الثاني واما قوله فلها فروق
كمثل منشأ اذا باختصاص الخواتم بالمفهوم
الكلية كمثل المنشأ الثاني في المنشأ ان اشوكتا
له وتاما الى ما وقع عليه اصطلاح القوم بقوله
والقانون والاصل والفا على والطائفة هما
طعن القضية الكلية افادة لما هو المصطلح عليه
وتبينها على ان ما ذهب اليه البعض افا صرح
ونالنا الى بيان ما هو المراد من التعريف بطريق
التوزيع ان اول ثلاث رتب الساتين الهنما
بناطفا بقوله وقوله امر كل قضية كلية يعني
لان مفهوم كل كان توهم ذلك البعض منطبق
مشمول بالقوق يعني مندرج فيه بطريق الاجمال
على خواتم اولى احكام خواتم موضوعه ل
على نفس خواتم ذلك الامر كما توهم ذلك
البعض من طاهر التعريف بتوهم احكامها
ان الفعل يعني بطريق التفصيل وما قيل من ان
المراد بالامر الكل المفهوم الكل اعلم من ان يكون مفهوما
لتصورها اول صدقها ويطولنا بتطبيق في خواتم
تخرج المفهوم الكل التصور ويعتقنا بتوهم احكامها
منه انفصا الكلية التي فردها بجمعية مع
المنافسة في فائق بعض القيود على وجه ذكره
من نوع عدم جواز استعمال اللفظ المشترك في
معنييه والقول بعموم المجاز بان يراد منه ما يطبق عليه

ثالثا في ص

في قوله تعالى

الكل مد نوع ايضا لعدم جواز ارتكاب المجازيل قرينة
 في التعريفات فان قلت فانما وقع قوله منطلق على
 خواتمة مع ان القضية الكلية لا يكون الا كذلك
 قلت فانما وقع الاشارة الى قيد الخفية المعبرة في
 القانون اذ القانون هو الراجح من حيث انطباعه
 على خواتمة لا يطلع له الراجح من حيث انطباعه
 على من موضوعه او على اعم منه لا يسمى قانونا
 مثل كل انسان ضاحك لا يسمى قانونا بالنسبة
 الى كل ناطق ضاحك وكذلك كل انسان ناطق
 لا يسمى قانونا بالقياس الى بعض الحيوان ناطق
 وان كانا مبادي القياس اليها اذ يجوز معرفتها
 منها كما يقال في الاول كل ناطق انسان وكل
 انسان ضاحك ينتج كل ناطق ضاحك وفي
 الثاني بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق
 ينتج بعض الحيوان ناطق فان قلت باحتمال قوله
 يتعرف احكامها منه من الاعراب وما فائدة قلت
 محله من الاعراب النصيب كونه صفة لمصدر
 محذوف ان يطبق انطباقا يتعرف احكامها منه
 بسبب ذلك الانطباق وفائدة الاشارة
 الى قيد الخفية امر حيث انه كذلك وفائدة تلك
 الاشارة اخراج القضايا الكلية من تعريف القانون
 بالقياس الى احكام خفية لا يتعرف تلك الاحكام
 منها بوجه من الوجوه لا يكون لها مبادي كتاب

حاشية على كتاب
 في معرفة الحقائق
 في معرفة الحقائق

الاحكام بدلية مستغنية عن التنبيه تلك القضايا
 بالقياس الى تلك الاحكام لا يستحق قانونا والقانون
 لفظ سرابي وهو بلغتهم اسم للمسطر اما مسطر
 الكتابة او مسطر الجداول فنقل الى القضية الكلية
 التي هي وسيلة لمعونة احكام خفية لجامع ان كل
 منها امر واحد توصل به الى امور كثيرة فالقضية
 الكلية باعتبار التوصل لها الى معونة الالحكام الخفية
 يستحق قانونا والتوصل بها اليها اما ان يجعل من
 مبادي الكتابها وذلك اذا كانت تلك الاحكام
 الخفية كسنة او من مبادي التنبيه عليها وذلك اذا
 كانت بدلية فيها نوع منفاء بالنسبة الى البعض
 الا ان ذلك القاصرة ومنهم من ظن ان فائدة تلك
 الاشارة اخراج تلك القضايا من تعريف القانون
 بالقياس الى الفروع البدلية فظن ان القانون
 عبارة عن قضية كلية يستخرج منها فروعها النظرية
 المندرجة تحتها فاعترض على تعريف المنطق بها
 يكون شامل لخواص البدلية التي فروعها بدلية
 ايضا كقولهم الشكل الاول ينتج وقد مر حواشي بعض
 اجرائه بدلية كقوله المسئلة وقد مر في حاشية
 في حواشي شرح المطالع بان الفروع المندرجة تحتها
 ايضا بدلية وقد عرفت في هذا الظن فانه فاع
 هذا الاخر ارض ما ذكرت من فائدة تلك الاشارة
 فان قولنا الشكل الرابع المؤلف من جنتين مع

كلية الصغر بعد تبدل مقدمته وجعل الصغر منه
كمنه منتهى وان كان من الفروع البديعية فلهذا
المذكورة الا انه يحتاج الى التنبية بالنسبة الى بعض
الاولى لحفا وان راجع تحت الشكل الاول وطريق
التنبية عليه يقال انه الشكل الاول والشكل
الاول منتهى يحصل التنبية على انه منتهى **وا**
قيل عليه ان العاقلة يمكن تقرر هذا الشكل
على وجهين احدهما ان العاقلة فانية للمطالب الكلية
لانا فاعلة لها ففكون المنطق اليه بنهما اسكالا وثانها
انه اذا كانت كذلك ففكونها منفصلة للمطالب
الكسبة اشكال فعلى الاول معنى قوله فل اشكال
انه لا اشكال في الية ومعنى الثاني معناه انه
لا اشكال في فاعلية احدهما ومنفعلة الآخر والاول
من الوجهين نسب بقوله فكون الية اما بناء على
لانه مفهوم الصريح دفع الاشكال عن الية لكنه
يتوجه عليه ان الية لا اشكال على تقدير كون الحكم
فعل في الية كيف والية ما يكون واسطة
بين فاعلة ومنفعلة في وصول اثره اليه كما سبق
فان اراد جهة بالمطالب الكلية الحكم التي
هي الفعال فل يكون المنطق واسطة بين الفعل
ومنفعلة على بينة وبين فعله ولهذا يتوجه على الثاني
من الوجهين ايضا فيبقى الاشكال في منفعة
المطالب وانما اراد بها النسب التي هو وقوع

والوقوع

والوقوع فالواصل من العاقلة اليها البقاء و
والنزاع ولا شيء منها باثر للعاقلة لانها فاعلة
واثر الفاعل ما يرتب على فعله لا فعله الذي هو
والجواب ان اثره ايضا قوله رحمه في الاشكال
على ان اثره الواصل اليها هو الاشكال وليس
في ان الاشكال مع انه ليس باثر للعاقلة لانه
فعلها الذي هو الترتيب على را المتأخر من ليس
بواصل الى المطالب بل الى الية والية وجها
عنه بوجهين احدهما انه لا اشكال بالنظر الى
ما ذكرته من ان الاشكال في التصديقا وثانها
ان المراد بالمطالب النسب التي هي الوقوع و
والوقوع لا البقاء والنزاع والاشكال
من العاقلة اليها كونها موقوفة ومنفعة فافضا
اثره يرتب على البقاء والنزاع ولهذا
يتم هو المراد بالاشكال انما هو كونها موقوفة
في الية من طريق النسب لا الترتيب فانفع
الاشكال الثاني ايضا **وا** وان كان ادراكا
الحاجب ليس سره عن الاشكال على تقدير
كون الحكم ادراكا بوجهين احدهما وهو الوجه
الاول الصحيح لما اذا غاه رحمه من الية
صحا وفاقية العاقلة ومنفعلة المطالب الكلية
ضمنا والية اشار رحمه في الجواب الاول
بقوله كما ذكر رحمه ارجح قال لانه واسطة

فانفع كـ

من القوة العاقلة والمطالب الحسية في الكتاب
 ولا تخفى ضعف هذا الجواب وثباتها تسليم
 الشكال ونحوه الآية نوجه آخر لا يتوجه عليه
 شيء من الشكال من وجه فالمراد بقوله قدس سره
 فكونه الـ اما بناء على ان يكون الـ بين العاقلة
 وبين شيء من الاشياء لا بين المطالب الحسية
 العاقلة وبين شيء من كونه الـ بين المطالب الحسية ليس
 على ما ذكر من الوجهين كما يدل عليه عبارة قدس سره
 اما بناء على كذا وانما بناء على كذا بل على الوجه
 الاول فقط وانما المبنى عليها كونه الـ بين
 القوة العاقلة وشيء من الاشياء فلما لم يخل
 كل به عليه ويمكن حل كل به حجة في بيان الـ
 على ما ذكر قدس سره في الوجه الاخر في الـ فكذلك
 بان يراد بالمطالب مساو لها والتعبير بها بالمطالب
 باعتبار طلبها عند الحركة الـ اول وسببها الى الكتب
 واضحة فان قلت قوله رحمه الله في الكتاب
 يأتي عن ذلك لانه يدل على ان الـ هو الـ
 من العاقلة اليها وكشبهته في الحقيقة كشيء
 حتى يكون الكتاب واصلا اليها قلت
 انها وان لم يكن مكتوبة الـ انها مكتوبة منها
 فلو كانت مكتوبة منها اثر واصلا اليها وهو المراد
 من الكتاب وعلى هذا الوجه فالمراد بقوله قدس
 سره فكونه الـ ما هو الظاهر المتبادر من سوق
 كل - اعني كونه الـ بين القوة العاقلة و

الكتاب

المطالع

والمطالب الحسية وبناء على الوجهين من ظاهر
 قال الشرح وانما قال بعضهم اعني اننا اسند العصمة
 الى مراعاة المنطق لا اليه مع ان لكل منها
 مدخل في العصمة لا المنطق ليس غامضا يعني
 بحيث لا يتفك عنه العصمة عادة بخل في مراعاة
 فانه لا يتفك عنه العصمة عادة وانما يمكن التفكك
 عنه محقق ولم يرد به لانه لا مدخل له في العصمة حتى
 يتوجه عليه انه خلاف الواقع ولانه لا يستقل لها
 لانه مشترك بينه وبين مراعاة لم العصمة كما
 يتوقف عليه وعلى مراعاة كذلك يتوقف
 على العلم بصحة النظر الوارد على الناظر وساده
 المتوقف على مراعاة وذلك العلم هو سبب
 الغريب وليس شيء من امور الثلاثة عامضا
 بحقيقة بل اسباب بعضها بعيد وبعضها
 متوسطة وبعضها قريب وانما العام حقيقة
 التي من هو الذي يحفظها عن ترتيب
 المبادي الفاسدة ترتيبا فسادا وهو المراد
 بالخطا في الفكر والعاصم حقيقة هو الـ تعالى
 بها امور الـ شاعرة وذلك الـ بالثلاثة
 من اسباب مادية وقد عرفت لهذا اندفاع ما قيل
 من ان الـ ان مراعاة المنطق عاصم لغيره عاممة
 ورعاية شرط واندفاع ما قيل في اندفاع ما قيل
 من اننا سلمنا ان العام حقيقة هو المنطق وانما

قال الشرح وانما قال بعضهم اعني اننا اسند العصمة
 الى مراعاة المنطق لا اليه مع ان لكل منها
 مدخل في العصمة لا المنطق ليس غامضا يعني
 بحيث لا يتفك عنه العصمة عادة بخل في مراعاة
 فانه لا يتفك عنه العصمة عادة وانما يمكن التفكك
 عنه محقق ولم يرد به لانه لا مدخل له في العصمة حتى
 يتوجه عليه انه خلاف الواقع ولانه لا يستقل لها
 لانه مشترك بينه وبين مراعاة لم العصمة كما
 يتوقف عليه وعلى مراعاة كذلك يتوقف
 على العلم بصحة النظر الوارد على الناظر وساده
 المتوقف على مراعاة وذلك العلم هو سبب
 الغريب وليس شيء من امور الثلاثة عامضا
 بحقيقة بل اسباب بعضها بعيد وبعضها
 متوسطة وبعضها قريب وانما العام حقيقة
 التي من هو الذي يحفظها عن ترتيب
 المبادي الفاسدة ترتيبا فسادا وهو المراد
 بالخطا في الفكر والعاصم حقيقة هو الـ تعالى
 بها امور الـ شاعرة وذلك الـ بالثلاثة
 من اسباب مادية وقد عرفت لهذا اندفاع ما قيل
 من ان الـ ان مراعاة المنطق عاصم لغيره عاممة
 ورعاية شرط واندفاع ما قيل في اندفاع ما قيل
 من اننا سلمنا ان العام حقيقة هو المنطق وانما

وجهه من جهة
 اسند العصمة الى مراعاة مجازاتها على الظاهرات
 منها وانما امراده رحمه الله تعالى قال لا يمتزلة
 الجنس يعني ان الاله عوض عام للمنطق منزلي
 توقعه منزلة الجنس في تعريفات الماهيات التي
 لها اجناس وفصول لا اطلاقا وقعت في هذا
 التعريف منزلة الجنس للمنطق اذ ليس جنس
 ولا فصل ولما كان ذكر الوضو العلم في التعريفات
 مخالفا لما اختار المتأخرون من عدم جواز فكر
 المص التابع لهم وسموه بالمنطق يعني ان
 هذا التعريف على مذهبه وتوقع فهم
 لا النافل يتوجه عليه انه هذا خلاف ما ذهب اليه
قال والالوية للمنطق ليس في ان
 بل بالقياس الى غير العلوم فكيف قيل الالوية
 للمنطق باعتبار توسطه بين العاقل والمادة
 المرتبة وصولا الى المورطية على وجه الصواب
 اليها وكان ان المورطية يكون غير القواعد
 المنطقية كذلك يكون نفسها كما يقال مثل
 لا شيء مما لا يكون على الشرط المعبرة في باب
 النتائج من جهة هذه القضية الموجبة الكلية المرتبة
 مع تلك القضية الالوية الكلية على هيئة الضرب
 الاول وسبلة بين العاقل وبين نفسها في وصول
 انما انما هذه المرتبة اليها وهي بهذا الاعتبار
 ايضا المنطق فلينصح قوله الالوية للمنطق

اليها

وكل ما يكون على هيئة الضرب الاول
 من الشكل الثاني منتج صحيح

ليس

ليس في نفسه بل بالقياس الى غير العلوم قلت
 المراد بالغير اعلم انه يكون خبرا بالذات وبالاعتبار
 وهذه القضية الموجبة الكلية المرتبة مع تلك
 القضية الالوية الكلية وان لم يكن خبرا بالذات
 الا اطلاقا غير بالاعتبار اطلاقا باعتبار اطلاقا
 منها صحة النظر الواصل اليها غير بالاعتبار
 اطلاقا مبادر هذا النظر وهذا القدر من المتعارفين
 كاف **والسؤال** على هذا الوجه الذي قرناه ظاهر
 الورد ونوع يحتاج في دفعه الى مزيد تأمل وجواب
 عنه لما ذكرناه كاسم لمادة الشبهة بالكلية
 واما السؤال على الوجه الذي قرناه في بعض الجوانب
 وهو ان الالوية يحصل للمنطق بالقياس الى نفسه
 فكم بعض المسائل منه التي لبعض قبيس توقع
 وروده بهذه المثابة وما ذكرنا في دفعه ثم انه
 حصول الالوية لبعضها هو بالقياس الى بعض
 الاحوال الى نفسه وان كان واقعا ان الالوية ليس
 لمادة الشبهة بالكلية اذ المقترض ان يعود ويعود
 الشبهة على الوجه الذي قرناه وحي لا يندفع بهذا
 الجواب فالاحسن في تقرير السؤال والجواب
 ما ذكرناه والجواب الاخر الذي ذكرتموه ايضا
 بقوله بل نقول ان الالوية لا تحصل لمسئلة
 من تلك بالقياس الى مسئلة اخرى فان
 حصول بعض منه من بعض بطريق بدوي

منه من حيث الغريب
في بعض النسخ

فقد نفع بان ذلك لا يجب ابتداء بل انتهائها تامل
قال الشافعي وههنا ان تعريف المنطق بالبرهان
 في المقدمة دون احد وتصدير التعريف بقوله
 ويسمونه دوما هو ووجوده وشهووه وصورة الى
 غير ذلك من العبارات فائقة ومنفعة جليدة عظيمة وهي
 التنبه على ان مقدمة الشروع في كل علم تسمى له حده
 فقوله رحمه الله وهي الحقيقة كل علم كمنه ان
 الفائق الجليدة ما يحصل من هذه المقدمة لا انها
 عنها ولظهور المراد تامل في العبارة فحل
 منها الفائق عليها والمراد بالحقيقة ههنا
 الماهية الاعتبارية والتعبير عنها بالحقيقة الموضوع
 بازاء الماهية من حيث وجودها الخارجي اما باعتبار
 شئ من وجودها الذهني او اللفظي او الكتابي
 منزلة الوجود الخارجي واما باعتبار استعمال
 المعنى في المطلق والمراد بقوله فل يكون له
 ماهية وحقيقة وراثة تلك المسائل انه كذلك
 بحسب هذا الوضع واما بحسب الوضع الاخر
 وهو وضع بازاء التصديقات المسائل فلا حقيقة و ماهية
 وراثة تلك المسائل هي هذا التصديق **قال الشافعي**
 معرفة بحسب حده وحقيقة لا يحصل الا بالعلم
 بجميع مسائله وذلك لمعرفة الشئ بحسب
 حده وحقيقة تصوره بجميع ذاتياته وهي
 ههنا مسائل **فان** ما ذكرته انما هو في

في بعض النسخ

في احد النسخ لا في مطلق احد لمعرفة الشئ ببعض
 ذاتياته معرفة بحسب حده الناقص فعلى هذا
 لا يلزم من قوله وليس ذلك مقدمة الشروع كخصار
 مقدمة الشروع في الرسم فقلت هذا التفصيل
 انما هو في حدود الماهيات التي لا يتمايز اجزائها
 بالوجود كالاشياء والعرض وغيرهما لا في حدود
 الماهيات التي يتمايز اجزائها بالوجود كالبيت
 فان تعريفها بحسب احد لا يكون الا بجميع اجزاها
 وما نحن فيه من هذا القبيل **فان** وليس ذلك
 مقدمة الشروع فيه وذلك لان الشروع في العلم
 امر ممكن والعلم بجميع مسائل عدم تمايزها امر متعذر
 والمتعذر لا يمكن ان يكون مقدمة للممكن والفرق
 تعذر الممكن نعم بصورة العلم بجميع اجزائه مقدمة
 للشروع في جميع مسائل بحيث لا يشك في مسألته
 عن ان يكون مشروعة فيها وهذا النوع من الشروع
 امر متعذر ايضا والمتعذر يجوز ان يكون مقدمة
 لمتعذر لكن الكلام في مقدمة الشروع الممكن
 وما قيل في توجيهه من ان معرفة الشئ بحسب حده
 وحقيقة يتوقف على الشروع في العلم بملوك الشروع
 في العلم يتوقفا على معرفة حده اذ لا بد من معرفة
 يمنع توقفه عنه بحسب احد على الشروع في
 العلم كيف والشروع في العلم محقق عن كسب
 مسائل العلم ولا يلحقها وذلك التحصيل يتوقف

فانما هي السقف والاركان

في بعض النسخ

على ملخصه المناسبات عند القصد الى تحصيلها وتصوير
 النسبة المعبرة فيها وهذا النوع من العلم هو المراد
 بمعرفة العلم بحسب **أحد** **المسائل** وانما المقدمة
 معرفة بحسب رتبة المحرر المستفاد منها في هذا
 المقام اضافي لا حقيقي وكيف لا وتصوره بوجه ما
 مقدمة للشروع ايضا اللهم الا ان يكون المراد بالمقدمة
 بهيئة مقدمة الشروع على وجه البصيرة اذ لا بصيرة
 في الشروع الا بعد تصور المنظر بالمراساة اذ المراد
 كون الشارح على وجه لا يتيسر عليه المقصود وغيره
 ولا تجزؤه به في التصور بالوجه الا ان لم يتيسر غير
 المقصود به وفي التصور بالوجه الا ان لم يتيسر
 المقصود وغيره والتصور بالمراساة لا يتيسر
 في التصور بحسب الرسم والاذل ليس من مقدمة
 الشروع على وجه البصيرة فتقرب الثاني قوله
 واما الموضوع فاما احتيج اليه بوجه بعض المسائل
 بعضها ان اراد بالمسائل القوانين الكلية للموجب
 بعدد ونوع ما اعتد به عليه رتبة من حيث حقيقة
 العلم لم يتيسر فيما ذكره من المسائل بل هي مع الموضوع
 والمبادي فظهر انه رتبة اراد بالمسائل القوانين
 الكلية يدل عليه قوله ثم في السابق وانما كان
 المنطق قانونا للمسائل فواضح كلمة وهو
 فيما يلحق المنطق مجموع قوانين الكتب اذا
 كان المراد بالمسائل القوانين الكلية فوجه ارتباط

أحد التصورات

فظهر

بعضها ببعض لسبب الموضوع رجوع موضوعها
 الى **المسائل** كلها الموضوع العلم واشتركت تلك
 المسائل كلها في كونها باحتمال احوال موضوع العلم
 اما ابتداء او انتهاء ونسب عليك جميع ذلك
 بالتفصيل ان شاء الله تعالى ولما لم يتبين بعض المسائل
 ما ذكرنا من وجه ارتباط القوانين لنسب موضوع
 العلم وضع الارجح المراد بالمسائل المحمولات
 المتعلقة بالموضوعات بليل قوله لم يرتبط
 بسببه وتلك المحمولات انما يرتبط بسبب
 الموضوع بعضها ببعض بحيث لا ينفك بعضها
 عما واحد على ما ذكره وايضا فيما ذهب اليه
 فهو لعمري ما ذكرنا من الدليل من على ان المراد بالمسائل
 القوانين الكلية **قوله** قال النسب والاداء
 ان يعبر تلك المسائل على حدة وليس باسم
 ولذا اوردوا في تعريفات العلوم المدونة
 ما لا يصدق الا على المسائل او على التصديقات
 طحا كما ذكرنا في تعريف المنطق من ان القانون
 تعصم ما عاينها من ضمن من الخط في الفكر
 وفي تعريف الفقه من انه العلم بالحكم الشرعية
 النوعية المكتوبة من اولها التفصيلية وفي
 تعريف النحو من انه علم باصول توفيق طحا
 احوال اواخر الكلام من حيث الاعراب والنسب
 الى غير ذلك **قوله** على تحصيله في الخارج بل

في الذهن الظاهر انه اراد بتجصيله في الخارج تدوينه
على وجه التفصيل فنزل وجود الكتابي منزلة
الوجود الخارج عن العقل عليه قوله فلم ير د بتجصيل
المسائل اذ لم يطا استخرجت ودونت تمامها
وطبقا اندفع ما توهم من هذه العبارة كما ذكر بعض
الفاضل من انه هذه العبارة توهم انه تجصيل
العلم في الخارج يمكن منع انه قد ذكر في
مواضع من كتبه انه لا يمكن بل يكون في الذهن
وما ذكره ذلك الفاضل في دفعه انه قد ذكر
ذكر ايضا انه للعلم وجودا اصليا بمنزلة الوجود
الخارج كما اذا حصل العلم بذاته في الذهن وجودا
ظاهرا كما اذا حصل بصورة فانما يصح اذا جعل الجعل
العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لا عن
المسائل نفسها كما في هذا المقام فان العلم ان
العرف مسلك لوجوده في الذهن الوجودي
قوله لو قال ذلك لم يكن صحيحا بل قد انزل
تبينها على ان مقدمة الشروع في كل علم زعم لا حجة
على عقلية ما اشار اليه بقوله فلنخذ للتفريق
بقوله وسموه وعدم اراد وجوده وعرفوه
وهو ذلك القانون وما يقوم مقام تلك العبارة
وتعبد تلك العقلية به بدل على انه في علية
للتفريق وعدم اليراد المذكور من خفاء وذلك
اختفاء يتوقف على صحة تلك العبارة مقامه

مع تحقق تلك العلة وليس كذلك اذ لو قال
وحده لم يكن صحيحا وقد نظر اما اول فلانه
لو قال ذلك وازاد به احد بحسب الاسم لا يجب
الحقيقة فاورد حد الاسم لكن صحيحا عاريا
عن التسمية المذكور اذ احده بحسب الاسم يجوز
انه يكون هذا بحسب الحقيقة وان لم يكن رسما
بحسبها وانما نينا فلانه لو قال ذلك المانع هذا
التعريف المذكور واما مع حذف الاسم وازاد به
عرفوه فحازا لكن صحيحا اذ القرينة وهو ذكر
الآلية والغرض في التعريف قائمة
ولو قال وهو اورد ذلك القانون انما في الضمير
بالقانون ولم يفسر بالمنطق مع انه تفسيره به
صحيح وهو اقرب اليه لان المنطق معنيين
احدهما شحفتي وهو المسائل المحصورة في
كما ذكر رحمه بقوله حقيقة كل علم مسائل ذلك
العلم وثانيها ظني كما ذكره في حاشية
شرح المواظف من انه لا يخفى عليك ان اسم
كل علم موضوع بازا ومفهوم اجالي شامل له
فانما يقتل ذلك المفهوم نفسه كانه حد يجب
الاسم وان يتن لازمه كانه رسما بحسب
ولعل ذلك المفهوم يعرفنا ما فصله المقوله
فانوه بقيد معرفة طرق الكتب النظريات
من المفردات والاطاطة بالصحيح والفاقد

من الفكر الواقع فيها وقال وهو المنطق المسمى به
 فما ذكره المصنف اول حد بحسب الاسم وما ذكره ثانيا
 رسم بحسبه وانما هو انما يقتضيه على هذا صرح ^{المصنف}
 بقوله ورسموه والتعريف بالطريق المعتاد انما يكون
 للكلمة دون الشخص فالضمير وانما كان راجعا الى المنطق
 لقربه منه الى انه باعتبار معناه الكلمة دون الشخص
 فلتصح المقصود فشر الضمير المذكور بالقانون
 لا انه اعاده اليه كما لو سمى بعض الانا بل وقال
 معترضا عليه قدس سره انما الضمير هو راجع
 الى المنطق كما ان الضمير رسموه كذا كتب اللهم لا
 ان يقال المراد طوبى ههنا لفظ هو المذكور في قوله
 وهو المنطق كما ترك لفظ المنطق ولفظ
 ورسموه ويقوله وهو الة قانونه انما ههنا
 وح فالضمير في قوله ورسموه عائد الى المنطق باعتبار
 معناه الكلمة لا الشخص فدل قوله ورسموه عليه
 الى المنطق باعتبار على انه ما ذكر رسم اسمي
 ولم يدل على انه رسم حقيقي واذا عرفت ههنا
 المقصودات عرفت ان ما ذكره رسم الفاعل
 الجليله ليس بشيء انما التصريح به لا يثبت على ان
 مقدمة الشرع في كل علم رسم حقيقي لا حصر
 حقيقه وهو المطلوب لا لعل الاستاد وروح
 روجه نظر الى هذا المعنى فقال في شرحه لربنا
 على ما في بعض نسخ ذكرنا شرح ههنا فافق

بقية في شرح

جليله رايتا تركها اجل **قال** في كذا قلت العلم
 بالمسائل المتصدق عليها هذا الغرض على مقدمة
 تضمنها قوله رحمه الله فمقدمة بحسبه وحقيقة
 لا يحصل ان العلم بجميع مسائل اذ يدرك هذا القول
 على انه موزع العلم بحسبه وحقيقة يحصل
 من العلم بجميع مسائل وركونه عليه ان العلم بالمسائل المتصدق
 عليها ومعرفة العلم بحسبه لظهور والوصول استغناء
 من التصديق ان العلم حوازا استفادته منه لا
 بعد منه حوازا استفادته منه واكواب على ما ذكره
 رحمه الله شبيه الغرض وتفسير البيان على وجه لا يرد
 عليه الا غرض وهذا ايضا طريقة في اجواب ^{بشكلها}
 اجاب المناظرة وقد سبق تمثيله منه قدس سره
 في بيان الة المنطق تذكروا يمكن اجواب عن دفع
 الا غرض وشميم البيان على وجه ذكره في اول
 باب يقال لا يتم ان العلم بالمسائل يحصر بالتصديق
 بها ان العلم قبل الا زمان لها تصور كحقيق دارا
 ومع يكون التصور مستفاد من التصور ولعل
 انما اختار ما ذكره رحمه الله من اجواب لما ذهب اليه
 على امر من يجوز عنها اجواب على ما ذكرت احدا
 ان اسماء العلوم المخصوصة شتره بين المسائل
 والتصديق وانما بينهما انهن الطريقة في اجواب
 ايضا شتره والاولى اجمع بين اجواب بين
 او في الاقتصار على ما ذكره رحمه الله ان العلم

ان الة المنطق في قوله هو العلم بحسبه ليس مقدمة الشرع
 لانه العلم هو الحقيقة بالمسائل فيكون تصور العلم
 على تصور تلك الحقائق وليس ذلك مقدمة الشرع
 وذلك ان الشرع في العلم ان يمكن تصور تلك الحقائق
 لكونها متناهية او مستندة لا يمكن ان يكون مقدمة
 علم من غير فنانة وبقية

بشكلها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, sloping downwards from left to right. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed.

اولی

ولو كان كسبا

وتحرره ان المنطق لو لم يكن بطبعها كسبا
احتيج في تحصيل شئ منه الى قانون اخر يحتاج
ايضا الى اخر فكذا الى اخر بدور او بتسلسل
وتحصل انه لو كان كسبا لزم في تحصيل شئ منه
اما الدور او التسلسل وهذا فكس اقترا في فهم
كراه مطوية في كل رجمة تظهر بانها في
كن المنطق بطبعها لزم في تحصيل شئ منه اما
الدور او التسلسل فتقوله رجمة انه فاحتج في تحصيل
اكتصيل شئ منه بعض نتيجة العكس صميم الى
مقدمة حملته هي قوله رجمة هما محال في تحصيل
منها فكس اقترا في اخر من متصلة صفة ومحنة
كذلك لو لم يكن المنطق بطبعها لزم في تحصيل
شئ منه المحال ومن النتيجة ليست بمطلوبة
لكن المطلوب وهو دالة المنطق منها واضح
فلا اقتصر على ما يفيد بالاداعي الوصول الى
المنطق يحتاج الى تاليف فكس اخر من احد هما
اقترا في من هذه النتيجة ومقدمة حملته كذا لو لم
يكن المنطق بطبعها لزم في تحصيل شئ منه المحال
وهذا لزم في تحصيل شئ منه المحال كذا في تحصيل محال
ينبغي لو لم يكن المنطق بطبعها كان تحصيل محال
وتأنيها استثنى في من نتيجة هذا العكس ومقدمة
استثناة كذا لو لم يكن المنطق بطبعها كذا
تحصيل محال لكنه ليس بجواب كذا

وحيث ان المنطق بطبعها كسبا
احتيج في تحصيل شئ منه الى قانون اخر يحتاج
ايضا الى اخر فكذا الى اخر بدور او بتسلسل
وتحصل انه لو كان كسبا لزم في تحصيل شئ منه
اما الدور او التسلسل وهذا فكس اقترا في فهم
كراه مطوية في كل رجمة تظهر بانها في
كن المنطق بطبعها لزم في تحصيل شئ منه اما
الدور او التسلسل فتقوله رجمة انه فاحتج في تحصيل
اكتصيل شئ منه بعض نتيجة العكس صميم الى
مقدمة حملته هي قوله رجمة هما محال في تحصيل
منها فكس اقترا في اخر من متصلة صفة ومحنة
كذلك لو لم يكن المنطق بطبعها لزم في تحصيل
شئ منه المحال ومن النتيجة ليست بمطلوبة
لكن المطلوب وهو دالة المنطق منها واضح
فلا اقتصر على ما يفيد بالاداعي الوصول الى
المنطق يحتاج الى تاليف فكس اخر من احد هما
اقترا في من هذه النتيجة ومقدمة حملته كذا لو لم
يكن المنطق بطبعها لزم في تحصيل شئ منه المحال
وهذا لزم في تحصيل شئ منه المحال كذا في تحصيل محال
ينبغي لو لم يكن المنطق بطبعها كان تحصيل محال
وتأنيها استثنى في من نتيجة هذا العكس ومقدمة
استثناة كذا لو لم يكن المنطق بطبعها كذا
تحصيل محال لكنه ليس بجواب كذا

لا يكون

لا يكون بطبعها فيكون المنطق بطبعها لوجوده
في الذهن وهو المنطق فالمذكور في التشرح فباس
موصول النتائج لسجل الى فكس اقترا في
كما عرفت وقوله لا يقال ان منع الكسب المطوية
من القياس الاول من القياس المذكورين في
التشرح آخري قولنا لو كان المنطق كسبا لزم في
تحصيل شئ منه اما الدور او التسلسل بل في
لزم لزم الدور او التسلسل لكون المنطق كسبا
وقوله انما لزم لو لم ينته الكتاب الى قانون
بطبي ارغى المنطق والقل وجه طحا الكلام بعد
تقديم كونه المنطق النور عبادة عن الكل كسبا
ولا حاجة الى حمل الكلام على انه هول عن كونه
عبارة عن الكل مع بعض وما ذكره رجمة انه
في اجواب اثبات المقدمة المنوعة وبانه ان
المنطق مجموع قوانين الكتاب كما عرفت من سابق
كل ما مجموعه قوانين يعرف منها صحة الكتاب
فاذا فرضنا انه كسبي وما ولنا تحصيل قانون
منها من قانون اخر اما منطق او غيره والتقدير
ان الكتاب لا يتم الا بالمنطق هذا التقدير
ما هو من كل من مثبتي الاجتناب الى المنطق وعنه
منع سبي فتوقف الكتاب ذلك القانون
العلم بفتحة على قانون اخر يكتسب ذلك العلم
منه وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير المذكور

وحيث ان المنطق بطبعها كسبا
احتيج في تحصيل شئ منه الى قانون اخر يحتاج
ايضا الى اخر فكذا الى اخر بدور او بتسلسل
وتحصل انه لو كان كسبا لزم في تحصيل شئ منه
اما الدور او التسلسل وهذا فكس اقترا في فهم
كراه مطوية في كل رجمة تظهر بانها في
كن المنطق بطبعها لزم في تحصيل شئ منه اما
الدور او التسلسل فتقوله رجمة انه فاحتج في تحصيل
اكتصيل شئ منه بعض نتيجة العكس صميم الى
مقدمة حملته هي قوله رجمة هما محال في تحصيل
منها فكس اقترا في اخر من متصلة صفة ومحنة
كذلك لو لم يكن المنطق بطبعها لزم في تحصيل
شئ منه المحال ومن النتيجة ليست بمطلوبة
لكن المطلوب وهو دالة المنطق منها واضح
فلا اقتصر على ما يفيد بالاداعي الوصول الى
المنطق يحتاج الى تاليف فكس اخر من احد هما
اقترا في من هذه النتيجة ومقدمة حملته كذا لو لم
يكن المنطق بطبعها لزم في تحصيل شئ منه المحال
وهذا لزم في تحصيل شئ منه المحال كذا في تحصيل محال
ينبغي لو لم يكن المنطق بطبعها كان تحصيل محال
وتأنيها استثنى في من نتيجة هذا العكس ومقدمة
استثناة كذا لو لم يكن المنطق بطبعها كذا
تحصيل محال لكنه ليس بجواب كذا

هو تقدير كسبة المنط فحتاج الى قانون اخر المنط
او غيره يثبت منه العلم بصحة هذا الكتاب ايضا
يتوقف على قانون اخر مطلق وبكذا افكار فالدور
او التسلسل لا يتم **قال السفس** وتقرر الجواب ان
اعلم ان المعارض بين بيان المعارضة اخر قوله
المنط بطبيعي على مقدمتين متصلتين موجبتين
كما عرفت احداهما تكون دهي قوله لو لم يكن
المنط بطبيعا لكان كسبا دالا هو مطبوعه دهر
قولنا لو كان كسبا لزم في تحصيله اما الدور او الية
فالجواب عنه اما يمنع المقدمه الاولى او الثانية او
او بالنقض الاجمالي او بالمعارضة لا سبيل الى
منع المقدمه الثانية كما اشار اليه رحمه بقوله
لا يقال لانا نقول فتبين الثاني وما ذكره النص
في الجواب وقرره رحمه ليس بنقض اجمالي وذلك
ظاهر مما عرفت سابقا ومعنى النقض الاجمالي
ول بالمعارضة والآخر استدراك قوله ولا نظرا
والدور او التسلسل اذ يكفي في المعارضة ان
المنط ليس بطبيعا والى استغنى عن تعليله ويجوز
ذلك الكتاب بثبت نقض دعواه فتبين
ان يكون جوابا بالمنع المقدمه الاولى وحاصله
انما لزم انه لو لم يكن المنط كسبا لكان كسبا وهذا المنع
سند الى سند من احدهما ان لم يكن يجوز ان يكون
بطبيعا ولا نظرا بان يكون بعضه بطبيعا وبعضه

نظرا

نظرا وانما هما ان كيف يكون بطبيعا وبغيره ان
عن قوله وذلك باطل بدعوى وكيف يكون كسبا
وبغيره اما الدور او التسلسل فالتفتي بذكر السندين
عن المنع فاشار الى السند الاول بقوله بل بعضه
بطبيعي وبعضه نظري والى الثاني بقوله ليس كله
بطبيعا والى الاستغنى عن تعليله ولا نظرا دالا
لدار او تسلسل فلا يخفى عليك ان السند الثاني
سند اخفى والكلام على السند الاول غير
موجه فلا يوجه ما قيل ان الاستغناء عن تعليل المنط
مدعى المعارض فلا يلزم ذكره سند المنع مقدمه مقدمات
مع ان بطلانه بطبيعي فذكره شبه على ضعف دعواه
هذا ويحتمل ان يعلم ان بيان صغر المعارض المذكورة
اي قوله المنطق بطبيعي لا يتوقف على المتصلة
الاولى التي اجاب عنها عن المعارضة بمنعها كما عرفت
الا ان يمكن بناطها بان يقال لو لم يكن المنط بطبيعا
لكان بعضه كسبا وهو فلو كان بعضه كسبا
لزم في تحصيل شئ من ذلك الكتاب كسبه الدور او الية
او التقدير ان الكتاب لا يتم الا بالمنط وما ذكره
المصنفين بقطع لما ذكره الشرح بالكلية بل كما
طحا ان يمنع ما ذكره من التقدير ويقال لا يتم ان
تقدير الكتاب لا يتم الا بالمنطق وثبتوا لا يحتاج
لا بدعوى ذلك ولا يلزم من كل كلام ايضا وحي
يتم الجواب بمنع المقدمه الثانية من المقدمتين

الذين في العارض بين المعاوضة عليها **قوله** ثم انما
 الشاكلة بين قه شارح الى ان في قوله كالشكل الاول
 والى ان المراد بالخبر ان في قوله بعض احواله بطيحي هي
 الاجزاء المعبرة التي هي القوانين لا مطلق الاجزاء
 لتدريج فيها ووضوح القانون كالشكل الاول مثل
 واعلم ان الظاهر من كل ما قدس سره اننا في الشاكلة
 بين المفعول العم وهو ما يكون تصور المفعول والذم
 والنسبة بينهما كما انما في الجزم بالضرورة بينهما يدل عليه
 قوله بل كل من تصور موجبين اكلين على وجه قريب
 الاول اجم واثناج العكس الاستشائي المتصل
 الشاكلة بين المفعول الخاص وهو ما يكون تصور المفعول
 كانيا في تصور الذم ويكون تصورهما وتصور النسبة
 بينهما كانيين في الجزم بالضرورة بينهما يدل عليه قوله
 فان علم الملازمة الى ان الشاكلة متساوية قوله وكذلك
 اقيس الاستشائي المتصل امثل الشكل الاول
 انما هو في البين بالمعنى المشترك بين القسمين وهو
 الذي لا يحتاج الى وسط في خصوصية احد القسمين
 وكانه اشار الى هذا حيث قال فان انما في الشاكلة
 بين لا يحتاج الى بيان اصل وحق ان انما في الشكل
 الاول كاثناج العكس الاستشائي بين بالمعنى
 الخاص واغرض بعض الافعال فيها ما
 القول بان الشكل الاول ينتج جزم المظن مخالف
 لمسبق من تعريف القانون له الفروع المذكورة

نحو

بالحجة الانتاج فل يعرف تلك الفروع منه فل يكون
 قانونا بالنسبة اليها ومخالف ايضا لما سباني في
 المسئلة اخر الكتاب من قول المصنف ما يبرهن عليه والجواب
 صحيح عن الاول قد سبق في بيان القانون ثم ذكر في الثاني
 انه مراد المصنف المسئلة ما يبرهن عليه وان كان كسبا
 يدل عليه قوله في جواب المعاوضة بل بعض احواله
 بطيحي قد اقال رحمه الله في شرح كل ما منه واما المثال
 في المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت
 كسبية **قوله** فان قيل استفاضة البعض البتة
 اجم اشارة الى ما ذكرنا من قولنا وينبغي ان يعلم ان
 صغر المعاوضة المذكورة لا يتوقف على المتصلة
 الاولى ان كانت المصنف عن المعاوضة بمنها دون
 فلما ذلك انظر ايضا بطيحي اجم اشارة الى
 اجم اسم الذي هو منع ما ذكر من التقدير وانما لم
 يدعها الى منع المقدمة الثانية من مقدمتي
 المعارضة ومنع ما ذكر من التقدير حتى يتجسم مادة
 الشبهة بالكلية لا يشمل هذا الداء على الهام
 كون المنطوق سرياً متساو وهو خلاف الواقع
 والادلى انجمع بينهما دفعا للهام وتلقا للمادة
 الف والتمام **قوله** بل عليه القائل هو الحق
 رحمه الله معترضاً على قوله رحمه الله والمعارضة وان
 فرضنا انما هو لا يدل ان على الاستغناء عن
 لعدم قائل عليه بل يدل على ان الاحتياج فيه

تصلح قورموت

المذكورة ٣

لانه توجيهها لكونها الوكاه المنطق محتاجا اليه لكان
 اما بطحا او كسبا وكل من القسمين محال واما استدلال
 المحال فهو محال فالاحتياج اليه محقق فعدم الاحتياج اليه
 واقع وهو المدعى في ذكره قدس سره كسب محال لكل من
دله ورد بان ابطال كونه بطحا او كسبا
 يدل على استغناء في نفسه ولا يتحقق له كونه محتاجا
 اليه يعني ليس احتضار المنطق في البدعي والكسبي
 فورا للاحتياج اليه حتى يستلزم ابطال الاحتياج اليه
 اليه اذ لو وجد الاحتضار مع نقصه لكان يجب
 ان يكون باطلا ايضا حتى يتم قوله لو لم يكن
 المنطق محتاجا اليه لكان اما بطحا او كسبا وكل
 باطل وسواء البطلان على تقدير عدم الاحتياج اليه
 المنطق بما ذكره غير ممكن اذ على هذا كسبه الكل
 لا يستلزم الدور او النسب كحوازي الاستدلال
 فان لم يدعي غير منطقي فقد استلزم ذلك
 الا انه بيان البطلان بما ذكره غير لازم او ممكن بيانه
 بان يقال كسبه الكل بطلان خلاف الواقع واداء
 تحت هذا ثبت ان الاحتضار في الارض فرع
 لوجوده في الارض اذ لا يوجد مع نقصه اصل
 فبطلان يدل على بطلان الوجود وقائلا ان يقول
 بطلان الوجود يستلزم بطلان الاحتياج اليه
 لانه احتياج الارض الممكن اذ هو الكسب في الوجود
 الصحيح الى الارض المستحيل وهو المنطق بطلان استدلال

وما ذكره في الكتاب هو بيان بطلان
 قسمي الثاني هذا عبارة صحيح

اعني عدم الاحتياج اليه فان قلت لا يكفي
 وجود الاحتضار مع نقصه صحيح

استدلال الممكن واعترض النجاشي على قوله رحمه الله
 انما ينتقض على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تقدمه بالانتم
 ان الدليل لا ينتقض على ثبوت الاحتياج الى تقدم
 المنطق فانما يكون الحاجة ماسة اليه وكما غير بطحي
 كان الحاجة ماسة الى تقدمه واجتنب بان هذا المنع
 لا يضرنا لان المنطق لا يجوز ان يكون بطحا او غير
 بطحي فانما كان الاول فظاهر لا يتبادر على كونه المنطق غير بطحي
 بطحا **دله** ولنا انه يقول ايضا في تقرير المعارضة
 المنطق كسب فلو احتجنا اليه في الكتب بالنظريات
 فانهم هم المعارضة التي اوردها الاستاذ في قوله
 روجه في ترجمه لرسالة وهي التي قد سبق منا الوعد
 لك بمعرفة امكان ايرادها على وجه يصلح للمعارضة
 اما الاول وهو قوله المنطق كسب واما الثاني وهو
 استدلاله بالنتيجة اعني قوله قدس سره لا يحتاج اليه
 في الكتب بالنظريات وذكره في بعض النسخ
 انه المراد بالثاني الكتب المطبوعة وهي ان كل كسبي
 لا يحتاج اليه في الكتب بالنظريات لا دولة فلا يحتاج
 اليه في الكتب بالنظريات والظاهر المقدمه الثانية
 التي اعترض انضمامها مع الاول ما ذكره قدس سره في
 بيان الاستدلال اعني قوله قدس سره لو احتجنا اليه
 مع كونه كسبا لزم الدور او التمسك لما ذكره في
 بعض النسخ لانه مقدمة واضحة الكذب فلا يلزم
 اعتباره بالمعارضة على ما ذكرنا وان لم يكن من القياس

وما ذكره في الكتاب هو بيان بطلان
 قسمي الثاني هذا عبارة صحيح

فان لم يكن

المتعارفة ان اطلقا فقد لمطابقا في نظرية **قوله**
 اذ كان المناسب ان يقدم المص ذكر النظر
 لان معنى المعارضة على نظرية الكل اذا جردت
 ان الكل كسب والناية انه لو احتج اليه مع كونه
 كسبا لزم الدور او التمس والناية ان المقدمات
 فعلى هذا الكلام انهم لم يجزئ كسب الكل فكلما ان
 تقديمه او الالف مال بهم ان يقدم بخلاف المعارضة
 على وجه قراره في نفسه فان امنا ما اخرج بداهة الكل
 ولا يخفى عليك ان المعروف في ذلك سهل وان هذا التقديم
 ثم المحذور لا يقتضيه عدم النفاة رحمه الله كيف وقد
 التفت الى معارضة لا تصلح للمعارضة كما عرفت في كونه
 هو به وهذا اشتد محذورا واما ما ذكره من كونه
 ان الالف انما يشير الى لزوم الدور او التمس الكتاب
 النظريات الحقيقية والمنطال ان يقتصر على لزومها
 كما يحصل نفسه **قوله** بناء على ما يفهم من ظاهر كلام
 المعترض قوله ولا نظرا بالدار او لا فيمكن
 حمل كل ما على ما هو النسب بالدار ومنه والدار
 الكتاب او لم يطلعا وان كان الظاهر منه لدار
 الكتاب المنطال وانما هو انما هو انما لم يورد
 من المعارضة لانه يقيد ببيان معارضة اوردت
 هناك ان لا يمكن ان يورد بدل عليه كل ما رحمه الله
 في اشارة الى جواب معارضة توردها واما
 انه حمل كلام المص على جواب عن شبهة اوردت

في كونه
 في كونه

في كونه
 في كونه

وتوافق

وتوافق ايرادها قبل اظهر من جواب عن شبهة
 يمكن ان يورد **قوله** الش لا اطلقا المقابلة على سبيل المثال
 اعترض عليه بالمدعى في اصطلاح اهل العلم هي اقامة
 دليل يدل على نقيض المدعى بعد تسليم السائل التقديم
 الدالة على المدعى بالمدعى والجواب انه في كونه
 تقيد معناه بالاصطلاح بل معناه اللغو المنقول عنه
 والمعنى انه يبرز للمعارضة الاصطلاحية ان يذكر في موضع
 المعارضة اللغوية والمذكور به في موضع المعارضة
 اللغوية لا يصلح للمعارضة الا كما ذكر في موضعها **قوله**
 في الكلام تقوم مقصوده من سره من هذا الكلام بمقتضى
 العذر له رحمه الله وحرف العراض المتوجه على ظاهره
 الكل من رحمه الله الى يقوم ويبادر منه الى الفهم ان
 المقصود من مقصود يقوم في هذا المقام الذي يفهم
 الموضوع تصور الموضوع اما صدق عليه الموضوع
 وهذا هو المقصود التصوري والتصديقي يعني
 يتبادر من كل مذهب انهم هذا الظاهر من مقدمات الشرع
 في المنطال تصور ما صدق عليه موضوعه فاشتقوا
 بتوقيف مطلق الموضوع لانه علم والمنطال تصور
 امر خاص والعلم الخاص مسبوق بالعلم العام
 فذلك اعترض عليه بالمدعى بالعلم الخاص بالانكسار
 مسبوقا بالعلم العام اذا اجتمع هناك شيئا
 وكلها ممنوعا في صورة النزاع فلا وجه لتوقف
 مطلق الموضوع اول هذا الاعراض على توقف

والمطلب
 في كونه
 في كونه

مطلق الموضوع واجب عن ذلك لا غير بل
 انما هي في الموضوع المنطوق به المفهوم مقيد بالعلم
 اعني موضوع العلم مطلقا في ورد في الجواب بالاطلاق
 المطلوب العموم بناء على ما يتبادر من كل ما هو مبني
 الاعمراض ليس بقصود مفهوم موضوع المنطوق
 بل الحق انه يعني ما يتبادر من كلام العموم ليس كحق
 بل كحق انما كان مقصود الفهم التصديق بما
 انشئ الفل في موضوع المنطوق وذلك المقصود
 لا يمكن حصوله الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه
 وقع محمول في هذا التصديق المصدق به مع فيه
 هو الاضافة فتره اول اقبل الاشتغال بالصدق
 هذا التصديق والحاصل احاصل ما ذكرنا من الاعمراض
 ورد الجواب وما هو الحق انه المطلوب العموم في هذا
 المقام انه هو مقام بيان مقدمات الشروع والوكيل
 تصويبا صادقا عليه موضوع المنطوق كما يتبادر من
 كل ما هو مبني كحق دلالة او وكلمة او المستعمل في
 في فرض الامور الغير الواقعة لم يحجج الى معرفته
 مفهوم الموضوع اصل لانه عارض له لا ذاتي
 كما ذكره المعترض قال اعراض حق وكذا الجواب
 واما اذا كان المقام المقصود بالعموم في الموضوع كما
 هو الحق دلالة او وكلمة اذا المستعمل في الحقيقة
 وقوة اجيب الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق
 المصدق به موضوعا وقيل موضوع المنطوق

هو ذا يكون في قول المطا و مزو ماله او جعل محمول
 وقيل هذا الموضوع المنطوق به عين المطا وحسب
 الاعراض ورد الجواب اعلم انه ما ذكره في كسر
 من الاعراض والجواب موجود في كلام النجاشي
 واما انظر ان لم يكن اعراضا عليه ما ذكره في كسر
 وما ذكره في معرض الجواب ليس في كل ما هو جوابا
 عن هذا الاعراض بل هو توجيه اخر للتعقيب
 مطبق الموضوع على وجه لا يرد عليه الاعراض
 واما انقل كلامه رحمه الله واثبت مرارة حتى يظهر
 عليك صدق المقال وحقيقة الحال فان النجاشي
 بعد نقل كلامه رحمه الله وفيه نظر انه العلم بالخاص
 لا بغيره ان يكون مسبوقا بالعلم بالعموم كما لا يخفى
 لان العلم بالخاص يكون مسبوقا بالعلم بالعموم
 فم العلم بالاشياء غير مسبوق بالعلم بالاشياء
 ان يقول انما كان موضوع المنطوق موضوعا مقيدا
 بالعلم بالمقيد مسبوقا بالعلم بالماضي فكل حرم عرف
 اول مطلق الموضوع حتى يحصل العلم بموضوع
 المنطوق هذا كلامه في الظاهر انه حمل موضوع المنطوق
 على مفهوم الحق الاضافي لا على ما صدق هو عليه
 وان كيف يصح منه ان يقول انما لاصنوا انما يقال
 لما كان موضوع المنطوق موضوعا مقيدا في وقت
 البين الكون اه ما صدق عليه هذا المفهوم
 ليس بمقيد وان اعراضه على كونه الكبرى

ماخوذ من كلام النجاشي

والعلم بالخاص يكون اعم بالعلم به

في الظاهر

والمعنى ان كل ما هو ممكن في ذاته
لا يكون مستلزما لغيره في ذاته
بل مستلزما له في عينه

يجب ما جعله رحمه الله مقدما لشرطية المذكورة شكل
اول واجعله بالبيان نتيجة له وهذا كما يقال لما كان
العالم متغيرا وكان متغيرا وثاقلا بدمه ان يكون في
موضع الكبر كذا حتى يصدق الشرطية المذكورة
فيكون المراد والعلم بكل خاص سبق بالعلم
بالعلم ويتوجه المنع المذكور فاراد ان كل كنية الموقر
المذكورة في موضع الكبر ممنوعة بل يكون هذا
التقدير في بيان المطلوب صوابا فان تقرير
الصواب ان لم يكن المنع ان يقال لما كان موقوف
المنطاي في هذا المفهوم الاصنافي مقيد بالعلم
بالمقيد اربكل مقيد سبق بالعلم المطلق بل هو
عرف مطلق الموضوع حتى يحصل العلم بموضوع
المنطاي بهذا المفهوم وهذا الكلام منه ان يقتض
ان يكون المطلوب نظيرا ما صدق عليه موضوع
المنطاي ولا يقتض هذا المفهوم باعتبار انه مقتضا
الشروع بل يجوز ان يكون المطلوب تصور هذا
المفهوم باعتبار انه تخيل للعبية المطلوبة في هذا
المقام اعلم قولنا المعنوية التصورية والتفصيلية
موضوع المنطاي واذا عرفت هذا عرفت صدق
ما قلنا ولا يظن بعد ان اعراض المذكور مبني على
ما قبله من عبارة القوم وان المذكور في معرض
اجواب جواب عن الاعراض المذكورة في كل
نعم لو كان المذكور اعراضا على المطلوب

بعض الكلام لا يقتض ان يكون المنطاي تصور المفهوم
بل يقتض ان يكون حقيقيا في عينه ان مقتضا
الشروع حقيقيا ان يكون مقتضا المطلوبة والمفهوم
من هذا الاعتبار ان يكون المنطاي مقتضا باعتبار انه
من مقتضا الشروع يجوز ان يكون المنطاي مقتضا باعتبار
انه مقتضا للعبية المطلوبة في هذا المقام

ولا يلزم

ان تعريف مطلق الموضوع اول ما يمكن التعبير عما تحته
بالصواب بعبارة الجواب لانه توجه لتعريف فهو
بالحقيقة جواب وان لم يكن على طريقة الجواب لكن
الاعراض ليس على المطالب على كنية الكبر وذلك يستلزم
الاعراض على المطالب وكان قد مره انما ذهب الى
بعض ذهب موافقة الكلام بعض الناطر من التصديق
لروكلم النجاشية في كل حال بل قد قال ان غير
انما روي على ما فهمه لا على ما قاله رحمه الله انما روي القوم
من ان العلم بموضوع المنطاي مقتضا الشروع فيه التصديق
بالموضوع ان التصديق بالاشياء العقلية في موضوع
المنطاي لا تصور بموضوع فانه من المبادي التصورية في هذا
الكلام منه صحيح في انه حمل كلام النجاشية على المنطاي
ما صدق عليه موضوع المنطاي وقوله قد مره وروى هذا
اجواب بان المنطاي محتمل ما ذكره في الناطر ايضا في
روى كل ما هو ما قال واما قوله فالصواب ان يقال
ان فالصواب ان لا يقال ان قوله لما كان موضوع
المنطاي موضوعا مقيدا ان اراد به ان ما صدق عليه موضوع
المنطاي مقيد فليس كذلك وان اراد به القول مقيد
فليس كذلك لا تقرب بل هذا الكلام اصيل الى المطلوب
ان غاية ما في الباب ان يلزم ان يكون تصور هذا القول
موقوف على تصور مطلق الموضوع فاما لم يبين ان الشروع
موقوف على تصور هذا المقيد لا يتم التقريب ولا يحصل
المطابق **الشروع** في موضوع كل علم ما يجب في

لا يظن ان كنية الكبر لا يستلزم بطريق النتيجة
بل انما يستلزم عموم شئ من ذلك الدليل
وذلك ان استلزام لا ينافي ثبوتة بغير
ذلك الدليل ولعل انما ينافي لطف
الاستلزام وحده فعبارة

لو كان مراده تصور ذلك المفهوم لم يكن الغريب
فاما لم يبين توقف الشروع على تصور ذلك
المفهوم اعني مفهوم موضوع المنطاي
سبيل

ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اقول هذا المناسب
 للتفريع المذكور ان تركت لفظ كل وكذا اللفظة ذلك
 ايضا ويقال موضوع العلم ما يبحث في العلم عوارضه
 الذاتية وذلك انه مقتضى التفريع المذكور ان يكون
 الموقف مائة الموضوع مطلقا وملك الماهية ليست
 موضوعية بل هي من العلوم بل ما صدقت هي عليه فلا
 يكون موضوعه لكل علم وكأنه اراد بموضوع كل علم
 اما اصدق على موضوع كل علم ومع ذلك ليس
 ذكر ذلك في قوله في ذلك العلم تام المبدأ ان المراد
 بالعرض ههنا المحمول على الشيء الخارج عنه وبالعوض
 الذاتي ما يكون من شأنه الذات على حدة والوجود
 التي ذكرنا في الكتاب مفصلة وسمعتها ان شاء الله
 والمراد بالبحث عن العوارض كلها على موضوع العلم
 كقولنا في النحو الكلمة اما موب او مبني او على
 انواعه كقولنا احرف كل كلمة مبنية او على عوارضه
 الذاتية كقولنا الموب اما لفظي او تقدير او على
 انواع عوارضه الذاتية كقولنا الموب اللفظي الموب
 اللفظي اما نوع او منصوب او مجرور او مجرور لفظي
 اول لفظ ما موصولة ووجه ان تقصير على كونها موصولة
 مع جواز كونها موصولة ايضا غير ظاهر وقوله احد
 الضمير وان كان كما عاين انما متخلف خاص
 له الضمير القرب بتعين الرجوع الى القرب بتعين
 رجاء ان الم يكن مانع من الرجوع اليه كما في هذا

تتوفاكم

هذا هو الموضوع
 الذي هو الموضوع
 الذي هو الموضوع

فان قلت قد قلنا في تعريف العوض الذاتي وبيان
 ما ارد به البحث عن العوض الذاتي ان يكون على علم شرطية
 اصل والاهلية سائة قلت ان شرطية ما اردت
 يرجع الى اهللية والاهلية بعينها سلبها
 فيصير وجهه سلبها سلبها مطا
 فيقال ان هذا هو العلم الشرعي وهو العلم الشرعي
 في قولنا في النحو الكلمة اما موب او مبني او على

المقام

هذا هو الموضوع
 الذي هو الموضوع
 الذي هو الموضوع

المقام ولذا افتر الضمير الاول بذلك ان العلم في اول
 نظرا الى الكلام والتخصيص انما الى العلم في اول
 كالنوع الاحق لذات الانسان انما للنوع المحمول
 عليه لا لخل ذاته لاجل ان ذات مقتضى في الواقع
 فالعلم لاجل لاصلة الاحق وكذا الام في طرته
 اعلم انه رحمه الله جعل النعم مثال للاحق بواسطة
 الخراج المتأخر في شرحه لفظا وفي هذا الشرح جعل
 مثال للاحق لذات الانسان فاما بالنوع في
 في الشرح اذكر ان المور العزبة وفي شرح المطالع
 الحسية التابعة له اما باعتبار انه حقيقة فيها على
 سبيل الاشارة ان او باعتبار انه حقيقة في احدها
 مجاز في الاحزاج يكون احد التمثيلين على سبيل
 التامح لكنه قد سهر في حاشي شرح المطالع
 وقد جعل النعم ما لمحق الانسان لما هو هو على
 سبيل التامح وفي الكلام انه قد سهر في التامح
 اذا كان النعم حقيقة في الحقيقة الانفعالية كلف
 التابعة لا در ان مجاز في الادراك المذكور واما اذا
 كان حقيقة فيها فلا واقعا اختلف في ان الحواس
 مدركة كما ان النفس الناطقة كذلك والمدرك
 هو النفس فقط والى الوجود ذهب الجمهور فعلى الدرك
 النعم يصلح ان يكون مثال للاحق لذات الانسان
 وعلى الثاني لا يصلح ان مثال للاحق لانه في المثال
 للمنافاة مجاز وان كان بعضها منافاة في المثال

ان يقال ان من قد خالف في جعل النعم في الشرح
 مثال للاحق لذات الانسان وفي شرحه لفظا مثال للاحق
 بواسطة الخراج المتأخر في شرحه لفظا وفي هذا الشرح جعل
 مثال للاحق لذات الانسان فاما بالنوع في
 في الشرح اذكر ان المور العزبة وفي شرح المطالع
 الحسية التابعة له اما باعتبار انه حقيقة فيها على
 سبيل الاشارة ان او باعتبار انه حقيقة في احدها
 مجاز في الاحزاج يكون احد التمثيلين على سبيل
 التامح لكنه قد سهر في حاشي شرح المطالع
 وقد جعل النعم ما لمحق الانسان لما هو هو على
 سبيل التامح وفي الكلام انه قد سهر في التامح
 اذا كان النعم حقيقة في الحقيقة الانفعالية كلف
 التابعة لا در ان مجاز في الادراك المذكور واما اذا
 كان حقيقة فيها فلا واقعا اختلف في ان الحواس
 مدركة كما ان النفس الناطقة كذلك والمدرك
 هو النفس فقط والى الوجود ذهب الجمهور فعلى الدرك
 النعم يصلح ان يكون مثال للاحق لذات الانسان
 وعلى الثاني لا يصلح ان مثال للاحق لانه في المثال
 للمنافاة مجاز وان كان بعضها منافاة في المثال

فاذا كان كما ذكرنا في المثال بالنوع الاحق لذات الانسان
 للمنافاة مجاز

وهو انما هو العلم الشرعي

المنافاة في المثال

فإنه لا بد من العلم بالاشياء قبل العلم بالاشياء

والعلم حقيقة الكمال **قوله** واعلم ان العوارض التي تتحق
الاشياء هي العوارض من هذا الكلام تحقيق المقام ودفع
ما اوردته المحل في رحمة الله عليه قوله والعوارض التي تتحق
هي التي تتحق لشيء لما هو موجود في الشيء بان يكون شيء
لذاته اربل واسطة يكون بمثابة كنه في كنه كونه
مسند من العلم ومنه ان الاشياء استثناء الواسطة
في البشوت بالواسطة في العلم لشيء ان فقط الواسطة
بشواتها وحاصلها ان العارضة لذاته يقتضي
انتفاء الاحتياج الى الواسطة في البشوت دون
الواسطة في العلم فلا اشكال في ذلك كل كنه في كنه
في هذه الحاشية مخالف الكمال في حاشية شرح
المطالع لانه قال في تلك الحاشية ثم ان المعتبر في
العروض الاولى هو انتفاء الواسطة في العوارض
وهي التي يكون معوضة لذلك العارض وهو الواسطة
في البشوت التي انتهى اعم لشهد بذلك العلم صرحوا
بأنه لا لون في العوارض الذاتية للسطوح مع
الطفا قد فاضت على محليها المبدأ العارض وهو
الواسطة في البشوت قدت يمكن التوفيق
بينها بحمل كل ما في هذه الحاشية على نفى الواسطة
في البشوت في ضمن الواسطة في العوارض مطلقا
فم بينهما مخالف حسب الظاهر يقع ببيان
المراود **قوله** كما ذكره بالارادة اللاحقة لانه
بواسطة انه حيوان قبل المراد بالحركة بالارادة

الواسطة في البشوت هو ما يفيد كون الشيء في الواقع تاما في محله
سواء علم العلم بوجوده او كسبا في القضية الادبية
التي هي بل واسطة في التصديق كونه بديهية ولا تكون
من المظنة العينية والقضية التي محمولها اولى ان لا يكون
في البشوت كنه اما يكون نظرية مفقودة الى واسطة في التصديق
بقولنا كل خلت فانه زوايا من دية لقائين فكون من
المطالب العينية **سجد**

ارادتم في جوابه بطرح الاول في الاولى للتعبير عن البشوت
بواسطة انت في انتفاء حكمة مط

المعتبر في العلم ومنه ان انتفاء الواسطة في العوارض فاعلم
فان اعتبر في العلم بالاشياء الاولى ان لا يكون العلم بالبشوت
الواسطة في العوارض حكمة مط

قبل المتحرك بالارادة فكون الحيوان في ذاته كنه في كنه
بعض الاشياء فنت العارضة هو المتحرك بالفعل وهو
ليس جوده واللم يكن كنه في كنه جوده كنه في كنه
على ان هذا ايضا مناقض في المثال وهو ليس واجب
المحصلين فاستمر

المتحرك بالارادة لا طفا العوارض الذاتية وهو كونه
محمولات وح في التمثيل طفا كنه في كنه
منه الاشياء باعتبار الطفا جوده كنه في كنه
منه الاشياء جوده كنه في كنه واذ كانت كذلك لا يكون
من العوارض الذاتية لا طفا كانت خارجة عن
عن الموضوع والكواب ان الحركة بالارادة معنيين
احدهما وهو من العوارض الذاتية للاشياء في الاشكال
منه كنه الى مكان بالفعل انتقال كنه في كنه
وهو جوده كنه في كنه وهو مبدأ هذا الانتقال التمثيل
طفا انها هو باعتبار المعنى الاول وهو الثاني في الاشكال
قوله وليست بصحيحة وذلك لانه لكل شيء
استعدادا مخصوصا به ترتب بسبب ذلك
الاستعداد اثارا مخصوصة واعراض معينة ليست
بالاثار المطلوبة وذلك لانه بالاعراض التي
لا يكون الاستعدادية له ينبغي ان يكون مطلوبة
في كل علم لا غير لا طفا كنه في كنه حقيقة واما
الاثار التي ترتب عليه بسبب استعدادها
فهو بالحقيقة حاكم الامر اعم من ذلك الاستعداد
مخصوص به وكذا الاثار التي ترتب عليه بسبب
الاستعداد لا يحصل له ما لم يصير نوعا مخصوصا
فهو بالحقيقة حاكم النوع الخاص الذي لا استعداد
مخصوص ولا يخفى عليك ان اللان المناسيب
في كل علم هو البحث عما هو كنه في كنه حقيقة

اراد انكار كنه في كنه العارضة والما في كنه في كنه
الذاتية فبذلك ما ذكره في كنه في كنه

كالضوء في كنه كنه كنه في كنه في كنه
اشياء كنه في كنه كنه في كنه كنه في كنه

الذاتية كنه في كنه كنه في كنه في كنه

الذاتية كنه في كنه كنه في كنه في كنه

الذاتية كنه في كنه كنه في كنه في كنه

كالنفس مثله حيث انه لا يتصور ان يكون له
 العلم كالموجود ليس في احوال الانسان وحده بل من
 احوال الحيوان فلا يتصور فيه علم بل في علم الحيوان اذا ادرك
 له علم خاص

او ما هو مختص به موضوع حيث هو هذا الموضوع
 وليس العارض بواسطة الجزء العلم المختص كذلك فاعلم

مع انه لو بحث في العلم على عرض لموضوعه بسبب
 استعداد اعم او اخص للزوم احتل مسائل العلم
 الاعلى وهو الذي يكون لموضوعه بسبب الاستعداد
 اعم او اخص للزوم احتل ط في مسائل العلم على
 وهو الذي يكون موضوعه اعم بمسائل العلم الادنى
 وهو الذي يكون موضوعه اخص بفئات الكليات
 الكامل الذي هو المطلوب فليس انتم لتناوذكوا
 حقا صحيحا بل الحق الصحيح ان العارض الذات
 ما يلحق انتم وتكمل عليه بذاته او لمات و به
 ان اجل احد ما باعتبار استعداد مخصوص احدها
 سواء كان هو الوجود خارجا عنه والاراد بان خارج المساوي
 له هو الخارج المساوي له في الوجود اعم من ان يكون مساويا له
 في الحمل كالنحو بالنسبة الى الانسان فانه واسطة
 في عروض الصانع لا محمول عليه او لم يكن
 كالنحو بالنسبة الى الجسم الطبيعي فانه واسطة
 في عروض النور لا غير محمول عليه فخرج كذلك
 ذلك في حواش شرح المطالع وكيفية اليه
 لما استندت الى الذات في الجملة نسبت
 الى الذات مع استنادها الى الذات ليس منها
 الذات وحملها عليها وانما لكل متادلة اقدم
 فيه واليه اشار قدس سرته بقوله واما الثلثة
 التي حيزه فهي وان كانت عارضة لذات المعروض
 الا انها ليست مستندة اليها بل معانديتها

فانما العلم هو الذي لا يتصور ان يكون له العلم كالموجود ليس في احوال الانسان وحده بل من احوال الحيوان فلا يتصور فيه علم بل في علم الحيوان اذا ادرك له علم خاص

موضوعا مع انه لو بحث في العلم على عرض لموضوعه بسبب استعداد اعم او اخص للزوم احتل مسائل العلم الاعلى وهو الذي يكون لموضوعه بسبب الاستعداد اعم او اخص للزوم احتل ط في مسائل العلم على وهو الذي يكون موضوعه اعم بمسائل العلم الادنى وهو الذي يكون موضوعه اخص بفئات الكليات الكامل الذي هو المطلوب فليس انتم لتناوذكوا حقا صحيحا بل الحق الصحيح ان العارض الذات ما يلحق انتم وتكمل عليه بذاته او لمات و به ان اجل احد ما باعتبار استعداد مخصوص احدها سواء كان هو الوجود خارجا عنه والاراد بان خارج المساوي له هو الخارج المساوي له في الوجود اعم من ان يكون مساويا له في الحمل كالنحو بالنسبة الى الانسان فانه واسطة في عروض الصانع لا محمول عليه او لم يكن كالنحو بالنسبة الى الجسم الطبيعي فانه واسطة في عروض النور لا غير محمول عليه فخرج كذلك ذلك في حواش شرح المطالع وكيفية اليه لما استندت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات مع استنادها الى الذات ليس منها الذات وحملها عليها وانما لكل متادلة اقدم فيه واليه اشار قدس سرته بقوله واما الثلثة التي حيزه فهي وان كانت عارضة لذات المعروض الا انها ليست مستندة اليها بل معانديتها

في الذات باعتبار استعداد في الذات مخصوص بها
 طالب لذلك العارض فان كانت الذات مستقلة
 في حصول هذه الاستعداد وطالب غير اختصاص
 بل انما هو الخارج يكون العارض طابا بسبب الاستعداد
 انما عارضه لاجل الذات ومع اختصاص طابا
 بل كانت محتاجة فيه الى خارج مساو لها ولا
 محالة يكون هذا الخارج فرعا لستعداد مخصوص
 طابا طالب لذلك الخارج ويكون ذلك الخارج
 مستندا الى الذات ايضا يكون العارض طابا
 بسببه عارضه لاجل خارج مساو به فخرج الثلثة
 طابا قرب من الذات ونسبة تامة اليها فخرج
 سميت اعراضا ذاتية واما الثلثة التي حيزه
 فليست مستندة الى الذات ومرتبة عليها
 بسبب استعداد في الذات مخصوص طابا
 اما العارض بسبب خارج اعم فهو فرع
 استعداد وهو في اعم مخصوص به طالب
 لا تارة هي مختصة بالاراد اعم وحالة له في الحقيقة
 كالحركة بالقياس الى البيض فالحركة ليست
 حال البيض وفرعا لستعداد مخصوص به
 واللم يكن السود منحكابل هي حال الجسم
 وفرع لستعداد مخصوص به واما العارض
 بسبب خارج اخص فهو ايضا فرع استعداد
 هو في اعم اخص مخصوص طابا طالب لا تارة

بجزء منها يكون العارض طابا بسببه عارضه لاجل الجزء
 كالنحو العارض للذات لاجل ان ذواته متصف به
 في الواقع تأمل وان لم يكن مستقلة في حصوله صح

عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الناجي والبرهان

الحركة ثم العراض الغريبة طحال من العراض الذاتية لها
وهو ظاهر ولا شبهة في انهم خارج عن ذات
الابيض باعتبار الخفايا والابيض وان كان
جانب لها باعتبار الخفايا ذات الجسم فانفع المنفعة
الاولى ولا في ان الجسم حيث الخفايا ذات الجسم
واسطة في عراض الحركة لذات الابيض حيث
الخفايا ذات الابيض فيكون واسطة في العراض
باعتبار وان كانت عجزها بالذات فانفع المنفعة
ان شئت ايضا ولا يخفى ان يحصل الجواب في المنفعة
عن الكل فليكن **التأمل اول** وذلك المقصود
في العلم بين احوال موضوعه والعراض الذاتية للشيء
احوال له في الحقيقة والكلام نظر الى ما اعتبر المتكلم
صحيح مطلقا واما بالنظر الى ما اعتبر المتكلم فليس
بصحيح مطلقا اذ العراض طراز اعم ليس للموضوع
في الحقيقة كما عرفت فان قلت تقوم بجنس في العلم
عن العراض طراز اعم فافهم من العراض الذاتية
للموضوع وكيف يتبرطم اليك عنه مع الخضم
معرفته بان البحث في العلوم ان يكون العراض
الذاتية لموضوعها قلنا الخضم بجنس عنه
مع كل خطة فيود محضصة له بالموضوع وان لم
يعرفوا تلك القيود ومع يكون من العراض
الذاتية وكان المناظرين انما وقعوا في
لما رآوا من البحث عن العراض طراز اعم مع عدم

فان العراض الذاتية تطلق لست احوال للموضوع في الحقيقة
بل في الحقيقة هو العارض لذاته واما العارض له لربما
ومثل لظواهر للموضوع وحال الموضوع بوسط هذا المفهوم
من حيث شريح المطالب فافهم الثاني يكون جزءا من العارض
من قبل وصفه الشيء باحواله وعلى الادارة قبل وصفه
باحواله بغيره

جاء في المتن بواسطة احوال لم يقيد بالحقيقة
فقد يعبر عنه من العراض الذاتية كل البعد
في الحقيقة هو مستند واما في الذات الاخص فافهم
ذلك كما من العراض ذاتية لا من العراض
مستند في العراض المستند في العراض

التصريح بالقيود المحضصة **قال** **الاشارة الى العراض**
الذاتية واقامة احد مقام الحدود ومنه على علوية
المشتركة اليه للقول المذكور وذلك لان المشتركة اليه
عند تعيين القول المذكور والعلوية القوية له هي
الاشارة والاقامة المذكورتان يعني انهم البحث
في العلوم الا عن العراض الذاتية مع انفق منها
الى الذاتية والعينية يقتضي تعقيد العراض
الموضوع بالذاتية ليكون مانعا وتبينها الى
على الوجه الذي يكون مانعا وذلك انما يقتضي
باقامة احد مقام الحدود واداهي يقتضي القول المذكور
فانما المقول الى العلة البعيدة اذ لا يقال فلنحذا
قال عن عراضه التي تحفه لما هو هو وازال غفاء
العلوية ثانيا بابرادها على العلوية وقال الشارح الى
العراض الذاتية للتعقيد واقامة احد مقام الحدود
للتبيين على الوجه الذي لا يشك في هذا انفع ما ذكر
في بعض الجوانب من البحث المذكور لا يوجب
اقامة احد مقام الحدود كما يوجب اشارة الى العراض
الذاتية والجواب عما ذكر بان قوله اشارة عاكس
من الضمير الذي في قوله واقامة عطف على فلا يتوجه
الاشكال لا يفي الغيل ولا يبرور الغيل
لان البحث المذكور ان لم يوجب الاقامة لم يوجب
القول المقتضى ايضا كما هو مقتضى الحال ولا
يندفع به السؤال فان قلت اشارة الى العراض

والعلوية

على الوجه الذي لا يشك في هذا انفع ما ذكر
في بعض الجوانب من البحث المذكور لا يوجب
اقامة احد مقام الحدود كما يوجب اشارة الى العراض
الذاتية والجواب عما ذكر بان قوله اشارة عاكس

الضمير راجع الى العراض الذاتية والاضافة بيانية
لان الحدود وهو العراض الذاتية

والذكر عما في المتن حيث قال في حاشيته والظ
ان اقامة عطف على اشارة لكن البحث عن العراض
الذاتية لا يوجب اقامة احد مقام الحدود كما يوجب
الاشارة الى العراض الذاتية حسن

مقتضى عطف

وهو بطبيعة

الذاتية لا يستقل على القول المذكور بل لابد معها
 من الذاتية ايضا فكيف يصح التعليل فذات
 كل خطة العطف متقدمة على كل خطة التعليل
قوله ليس المراد هنا مطلقا موضوع المنطق يعني
 ان توقف الموضوع يقتضي ان يكون العلم
 باحتوائه عن جميع احوال موضوعه وذلك لان
 ان جمع المضامين بعينه عوارضه يعني الاستغناء
 فلو كان ذلك المعلومات موضوعا للمنطق مطلقا
 لان ان يكون المنطق باحتوائه عن احوالها ولبس
 كذلك لان الغرض منه العصمة عن الخطا في
 الفكر فاما دخل له فيها لا يكون المنطق متوقفا له
قوله موضوع المنطق مقيد بصحة الاتصال
 متفرع على قوله بل هي مقيدة بصحة الاتصال وقوله
 لا يقف الاتصال ومع لما يتوهم من ظاهر قوله
 انه لا يثبت عندهم حيث ان الاتصال
 الى مجهول تصويري او مجهول تصديقي من ان يقيد
 المعبر مع الموضوع انما المعنوية الموضوعية
 في كل ما هو الاتصال الى احد المجهولين وقوله
 بل الاتصال القوي وما توقف عنه الاتصال هو الاتصال
 البعيد او البعد اعراض ذاتية له يثبت عنها
 في هذا العلم شارة الى جهة الدفع وذلك لان
 الموضوع وما هو قيد له ينبغي ان يكون مسلما
 بالشوت في العلم المطالب لتلخيص فيه الى اثباته وبينا

ثبوت

ثبوت فاما توقف العلم لاثباته وبينا ثبوت لا ينبغي
 ان يكون من ثبوت الموضوع وقيد اليه يمكن تصحيح
 المتوهم بان يطبق الاتصال الى احد المجهولين
 قيد الموضوع والاتصال الى الموضوعات
 المجهولة كما قلت لا سلة في هذا العلم محوطة
 الاتصال القوي او البعيد او البعد فكيف
 يثبت قوله قد سكته ويثبت عنها في هذا العلم
 قلت محمولات مسائل هذا العلم بعضها نفس
 الاتصال كما يقال احد العلم موصل الى كنه المحدود
 واحد ان نفس موصل الى المحدود بوجه ذاتي
 والرسم للم و ان نفس موصل الى الرسم
 بوجه عرضي والشكل الاول من حيث المطالب لا يتوقف
 التي هي الموجبة والسالبة والاستغناء يقيد
 الظن الى غير ذلك وبعضها راجع الى الاتصال
 البعيد او البعد وبفضلها قد سكت عن قريب
قوله قلنا لا يثبت عنها من حيث الاتصال
 توصل الى مجهول تصويري او مجهول تصديقي
 الضمير عنها راجع الى المعلوم وكذا الضمير في
 الحقا والمضاف محذوف عن الاول اعراف
 عوارضها فيكون كلمة عن داخل في المحمول المحذوف
 كما في المعلى اعني قوله وانما قلنا ان المنطق
 يثبت عن الاعراض الذاتية للمعلومات
 واخذف معتمد على هذه القوية وحي لا تشرع

هو العلم على الظن لوجوده في الكثرة في ذاته

وعلى هذا يجوز ان يكون قوله حيث الخا توصل
 للتعليل ويكون قلنا لغوا للبحث اربح
 عن عوارضها بسبب اتصالها بالبحث الى احد
 المجهولين يعني ان الباحث له على البحث عن
 احوالها كوطن موصل اليه وهذا يشعر بالبحث
 ليس عن مطلق احوالها بل عن احوالها التي
 لا اتصال دخل في عوارضها والى لم يكن الاتصال
 باعتبار على البحث عنها فالعوارض وان كانت
 جمعا مضافا مستقفا الى هذه القرينة مخصصة
 ومن هنا يعلم ان المعلوما التصورية والتصدقية
 ليست موضوعا للمنطق مطلقا بل مقيدة بالاتصال
 ويجوز ان يكون متعلقا بالثبوت المستفاد
 من اضافة العوارض اليها ومع كون التعليل ايضا
 العوارض الثابتة للمعلوما بسبب اتصالها موصلة
 يعني كون الاتصال منشا لشروطها وهذا
 اظهر في افادة تقييد الموضوع بالحيثية ويجوز ان
 يكون متعلقا بالضمير حال منه والعامل فيه الثبوت
 المستفاد من اضافة ومع كون الحيثية للتقييد
 وهذا اصرح في المقصود من الوجهين السابقين وكذا
 الكلام في قوله كما بحث عن الجنس كالمجوان
 والفصل كالتأطيق وما عطف عليه القول
 كحذف المضاف والاحتمالات المذكورة في الحيثية
 ويجعل احتمال بعيد ان يكون الضمير في عنها

راجعا الى الخواص الذاتية للمعلوما مع الوجوه المذكورة
 في الحيثية ومع يلزم نشر الضمير الى الضمير الثاني يتعين
 للمعلوما اذ الاتصال وصدقها **ط** وكذا الخ
 هنا في مقام بيان ما يتوقف عليه الوصول الى التصور
 فالمراد بالحيثية هي الجزئية العارضة للمعلوما التصورية
 المتوقفة عليها الاتصال الى المجهول المقصور
 لا مطلقا حتى توجه عليه ما ذكر في بعض احوالها
 من انه يجب على المنطقي البحث عنها لانهما يتوقف
 الوصول الى التصديق على تبين الاستطارة على
 سبيل القصد المعبر اذ قصد المقيد مقتضى ال
 كاست وجزئي التصور ليس كما كانت تتوقف
 ان شاء الله تعالى والاستطارة في الاصل انما يطرد
 الصاب صيدا ثم تعرض له آخر فيطرده ويصيده **ط**
 سبيل القصد اولا ثم يشعر انه يذكر في الكلام
 غير ما سبق له الكلام اذ لا يتحقق ذلك الغير ما سبق
 له توجه **ط** فانه المقيد والتالي قضيتان بالحق
 القرينة فيه شارح الى ان في قوله كلوم المعلومات
 التصديقية معذرا وتوالي تجوزا فاما معدودا
 في المعلومات التصديقية ذوات التصورية اربها
 سبب كونها من المعلومات التصديقية بالحق
 القرينة من الفعل عند ما منها ان من المعلومات
 التصورية وان كانتا منها بالفعل اشارة الى
 قرب الحق بالفعل فكما انها من المعلومات التصديقية

بالفعل كلف الموضوع والمحمول اللذين هما القضية
 المحلّة بمنزلة المقدم والتالي في القضية الشرطية
 فافهم فيل التصورات ارجح العدة وانما
 قلنا بحسب العدة ليصح عليه كلف لانه كونها
 من قبيل التصورات بحسب الواقع لا ينال كوطها
 من قبل التصديق بحسب العدة كالمقدم والتالي
 وهن الحوال الاربعة ارباعا وما يوق
 ناضية للمعلوما التصورية والتصديقية لذوالها
 الظاهر انه رحمه الله اراد بقوله لذوالها ان يكون
 ذات الموضوع كافية في حصول الاستعداد
 المختص بها الطالب لتلك الحوال لانه غير
 اختصاص بهذا الاستعداد بجزء منها كما عرفت
 سابقا فتلك الحوال ممال واسطة طحا في العود
 ونساده ممال كخبر على احد او لا شبهة لاحد في ان
 عروض الارباع القريب الى كنه الماهية للمعلوم
 التصوري فرع استعداد مخصوص حاصل له لو
 عروض التركيب عن اجنب الفصل القريبين له
 فاما لم يصير للمعلوم التصوري فرد التركيب منها
 لم يصير توصل الى كنه الماهية وكذا الالف في ان
 عروض الارباع القريب الى المطالب الاربعة
 للمعلوم التصديقي فرع استعداد مخصوص به
 حاصل له بواسطة تركيز الصغر الموجبة
 العقلية والتركيب الكلية فاما لم يصير للمعلوم التصديقي

التصورات

فرد التركيب منها لم يصير موصل الى المطالب الاربعة
 وكذا الالف في ان عروض اجنبية التي هي في قوة
 الارباع البعيد للمعلوم التصوري فرع استعداد
 المخصوص احاصل له بواسطة عروض الذاتية
 الاربعة وان عروض الفصلية له فرع عروض
 الذاتية الاربعة كذلك يكون تلك الحوال
 ممال بواسطة طحا في العود ان يكون ناضية للموضوع
 لذاته واجوب ان من شأنه الالف اشتاده هو الالف
 عن اعتبار قبة كجبهة المذكورة مع المعلوما التصورية
 والتصديقية فتلك الموضوعة هو المعلوما التصورية
 والتصديقية بطلان تلك الحوال ناضية طحا
 لذاته والها وتلك كجبهة كجبهة هذا بل الموضوع
 تلك المفعولات مقيمة باجبية المذكورة ول
 شك ان في المعلوما التصورية لم يصير كجبهة
 من الفصل القريبين لم يصير الارباع الى كنه
 المحدود واما لم يصير الارباع الى كنه موضوعا
 للعلم وكذا الحار في البواني ممال
 وقد عرفت ان الفرض من المنطق استحالة
 المجهولات ارفد عرفت هذا المعنى من قولنا لانه
 المنطقي بحيث منها حيث انها توصل الى
 مجهول تصور وتصديقي وجعل اجنبية المذكورة
 لتقدير وان كان يعتقد بهذا المعنى ان جعلها
 لتقدير النسبة ازيد منه وجعلها لتقدير

الارباع

اظهر افاودة له منها ويجوز ان يكون المعنى عرفت
 من تعريف المنطق وتعريف الفكر اذ عرفت
 من تعريف المنطق ان الغرض منه صيانة الذهن
 عن الخطا في الفكر وعرفت من تعريف الفكر
 ان الغرض منه تحصيل المجهول فلو لم يكن
 من المنطق استحصاء المجهول لما تعلقت له
 غرض لصيانة الذهن عن الخطا في الفكر
 والا قل بكلمة قد المفيدة لتقريب الماضي
 من الحاضر انما يجوز ان يكون المراد عرفت
 من المجموع والمراد بالاسم هنا الاطلاق
 لا الوضع بقرينة قوله وقد عرفت العادة
 والمعنى ان هذا وضع عرفي ثابت وقوله لا يغلب
 اني اغلب الاستعمالات او في اغلب الاشياء
 والادل اظهر في العبارة والمقدمة مع استقرائه
 لكنه قد سره ذهب الى الثاني لان بيانه
 اسهل واسير وليس احدهما مستلزما
 للآخر وحاصل بيانه ان اقسام المعرف ستة
 اربعة منها مركبة واثنان منها غير مركبة **وله**
 قلت من جواز احدى الناقص بالفصل وحده **اه**
 بوزن يتم هذا الكلام يدل على انه من جواز
 احدى الناقص بالفصل وحده والاسم
 الناقص بالخاصة وحده لم يعف النظر
 بترتيب امور بل بتحصيل امر او ترتيب

امور وكلامه رحمه في شرحه للمطالع يدل على ان
 المتأخرين عرفوا النظر بترتيب امور مع انهم
 جاوزوا التعريف بالمفرد وانه استصعب فهم
 الاشكال بانه اتعريف النظر لا يتبادل التعريف
 بالفصل وحده وبخاصة وحدها مع انه يصح
 التعريف باحدهما على راء المتأخرين فغيروا التوجه
 الى انه تحصيل امر او ترتيب امور للثلث يتوجه
 هذا الاشكال على تعريف النظر وكله قد سره
 ايضا يدل على ان المجوزين للتعريف بالمفرد عرفوا
 النظر بترتيب امور **وله** قال في تعريف الاشكال
 كل تعريف مشتمل على النظر اذ لا معنى للتعريف
 الا كالتصور والنظر لتحصيل ثم التعريف بالفصل
 وحده وبخاصة وحدها صحيح على راء المتأخرين
 بهم الذين عرفوا النظر بالترتيب المذكور **وله** ثبت
 فيها فلا يكون تعريفهم جامعاً **وله** لكن المصنف
 لما صح ارتكابه في الامر فاعتمد في النظر بالترتيب
 مع ان النظر تحصيل امر او ترتيب امور
 وجوز التعريف بالفصل وحده وبخاصة وحدها
 ليكون قرينة دالة على المراد بالنظر وهذا تسليم
 لا غير ارض عليه بل تعريف للنظر غير جامع عنده
 كما قلت لم لم يذهب في توجيه كل ما
 ذهب اليه رحمه في شرحه للمطالع لوقع الاختلاف
 عن المتأخرين من ان التعريف بالمفرد انما يكون

بالمشقات والمشتق وان كان في اللفظ مفردا
 الا ان معناه شئ له المشتق منه فيكون مركبا حيث
 المعنى والنصا الفصل والخاصة لا يدلان على ان
 المطلوب الابقونية عقيدة موجبة لا انتقال
 الذهن فالتركيب لا يتم قلت انما لم يذهب
 لفظ وموجه عليه وقد بينه قدس سره في خواتمه
 شرح المطالع ولعل رحمه الله لم يذهب اليه هنا
 في بيان وجه تسمية الموصل بالقول الشارح
 الى انه في الغلب تركيب بينهما لفظ ومن لم يعم
 الرشد **وله** وذلك لم يوصل القرب
 الى التصور **وهو** في هذا الكلام اشارة الى ان
 مراده رحمه الله بقوله الموصل الى التصور **وهو**
 هو الموصل القريب والبعيد لا مطلق الموصل
 اذ الموصل البعيد هو الموضوع والجمهور اذ
 من قبيل التصورات ولا الموصل القريب فقط
 اذ بهذا القول يظهر وجه عدم مباحث
 الكلمات الخمس على مباحث القضاء وفيه نظر
 فكم قلت هذا الذي ذكره رحمه الله يدل على
 وجوب تقديم مباحث الموصل القريب والبعيد
 الى التصور على مباحث الموصل القريب والبعيد
 الى التصديق ولم يدل على وجوب تقديم مباحثها
 على مباحث الموصل البعيد الى التصديق قلت
 لقلة تلك المباحث لم يثبوت اليها دلالة ايضا

وقد التزمنا في عدم وجوده في الخارج الا في الاشياء
 منسوبة اليه

لم يرد لها باب بل ذكر في ضمن باب القضاء ما
 وفي قوله انه الموصل القريب الى التصور **وهو**
 والرسم وبها تم قبل التصورات اشارة الى ان
 في كل ما رحمه الله الموصل الى التصور التصورات
 مسجلة اذ لم يرد والرسم والتصورات لا التصورات
 يتم بغير ان يقال من قبل التصورات بل مسجلة لان
 قبل الاشياء متبادل لا فراده ومتعلقة ايضا
وله ولما ثبت ان هذا النوع اعني التصورات
 تقدم على النوع الاخر اعني التصديقات فانما
 النوعين بافرادهما اشارة الى ان تقدم التصورات
 على التصديقات ليس حيث يابل من حيث يابل
 ضمن افرادها ولم يرد ان التصورات في ضمن
 كل فرد من مقدم على التصديق في ضمن كل فرد
 منه لانه خلاف الواقع ولم يابل عليه
 المذاهب ولان في ضمن فرد ما مقدم على التصديق
 كذلك ان العكس ايضا كذلك اذ التصديق بالوجود
 مقدم على تصور الحقيقة طبعا بل اراد ان التصورات
 في ضمن فرد ما او كل فرد مقدم على التصديق
 في ضمن كل فرد او فردا وهذا المارة تقدم النوع
 على النوع اذ لم يثبت والتقدم من حصوله
 الفردان قلت تقدم التصورات على التصديق
 طبعا لا يوجب تقدم مباحثه على مباحث
 التصديق طبعا فتقدمه الطبيعي انها يقتضيه

المستفاد من قوله كل تصديق لا بد فيه من البعيد
 حجية شئ من البصيرة فلو لم يكن المراد بقوله لا بد
 فيه من تحقيقه لما كان دليله واردا على دعواه مع
 ان بيان تفهم الصورة على التصديق طبعاً لا يثبت
 على دعوى كون كل من البصيرة حجة من التصديق
 واذا عرفت هذا وكل من السند من الخصم ما اثنى
 اليه رحمه بقوله وفيه بطلان للسند الحسن
 فلن يجزى **قوله** ولو حصل الامر على معنى **البرهان**
 هذه العبارة احسن من قوله رحمه ولو صح
 حمل الـ نور على هذا اذ لا شبهة في صحة الحمل وما ذكره
 من دعوى ظهور الف و لزوم كون ذكر الحكم
 لغو مستقيم نظر الى ظاهر كلام المص ويمكن
 دفعها عنه بكتف في كل من صرف له عن ظاهره
 اما الكلام في دفع الاول فبما كان اعتبار الضم
 مقدمة مطوية لظهورها مع قوله لا متناع
الحكم ممن جعل احد هذين البرهان واما الكلام
 في دفع الثاني فبما كان اعتبار مقدمة مطوية لظهورها
 ايضا في الدعوى والتقدير كل تصديق لا بد فيه
 من البصيرة والحكم ومعلوم ان الحكم لا بد له
 من مقهوره **قوله** لا يستغل المنطق في حيث
 لا ينطلي بالافادة انه المنطق في حيث هو منطقي
 بحيث عن احوال و موضوع المنطوق الموصفين
 واللفظ ليس بغيره فان اشغل بالالف الذي هو

والتقدير لا متناع التصديق بدون الحكم
 و متناع الحكم ممن جعل صحيح

البحث

البحث عن احوال ليس المنطق في حيث هو
 منطقي لا يكون باحتمال احوال اللفظ واللفظ منه
 ان ما بحث اللفظ المذكورة في كتب الفقه المنطق
 كما ظن طائفة ولا شبهة في انها ليست من النحو والصرف
 وغيرهما من العربية ايضا فان قيل كونه منطوقا
 ليس للاختصاص من حيث كونه نحويا او صرفيا او نحويا
 فيها يتبين بعلوم العربية كما يدل عليه كلامه قدس سره
 بل للاختصاص من حيث كونه مستفادا ومقبدا وهذا
 هو الملام لقوله رحمه انه لا يمكن لما توقف ان ذلك
 واستفادتها على اللفظ وتوقف هذا الكلام لما توقف
 افادة المعاني واستفادتها بالطرق المعتادة على
 اللفظ لا مطلقا اذ يمكن افادة المعاني واستفادتها
 بدون اللفظ كما ان يفاد ويستفاد بالشارة
 والكتابة موضوعه بازاء المعاني دون اللفظ
 او غيرهما **قوله** بل نقول من اراد استفادة المنطق
 من غيره او افادته اياه كلمة بل هي الترتي ووجهه
 ان سببه توقف تعليم علم المنطق واعلم على اللفظ
 لا اشتغال المنطق بالمعلم بما بحث اللفظ في مقام
 تعليم العلم المنطوق من حيث توقف تعليم المجهول
 التصور والتصديق بالقول اثبات واجبة لغزة على
 اللفظ وهما من ثمرات العلم المطلوب لا اشتغال
 المنطق بالمعلم في مقام تعليم العلم المنطوق بما بحث
 اللفظ وهو **قوله** لكونه من المباحث

ركوة توفيق

نسبة لما حث المنطقية وايضا ليل يحتاج الى تغييرها
 اذا دون العلم المطابقة اخرى ولا قد يكون بغير لغة
 احسن استعماله لتخصيل الجهولات بلغات **قوله**
 وربما ورد على الذرة احوال مخصوصة بلغة التي وقع
 طائفة الفتن كما ينبغي من ان الكلمة تدل بها على
 الزمان فانه يصح في اللغة العربية ووجه الفارسية
 اذ قولهم امرؤاخذ مخدانا بالصبيحة مختلفان بالزمان
 وسياقي كتحقيقه ان شأله تعالى **قوله** يريد بالعلم
 الورد ان العلم من ان يكون بصورة او قد تقابلت
 او غيره وكل يريد به التقدير العقلي على ما هو الشائع
 من استعمال الفهم في التصديق العقلي ليعلم والاشارة
 المفرد والمركب العقلي والاشارة في كذا او اخرى
 ودلالة القياس العقلي ليعلم او الاستقراء والتبديل
 الخدين للظن وسجي هذه الامور بالتفصيل
 في الفتاوى على ما وضعه ان شأله تعالى **قوله** وكذلك
 دلالة **المنصبة** هي العلامة المنصوبة لمؤنة الرعي
قوله وقد يكون دلالة غير اللفظ عقلية فانه قد
 قد ذكرها ان دلالة غير اللفظ قد يكون وصفيية
 وقد يكون عقليية وسجي ان دلالة اللفظ قد يكون
 وصفيية وعقليية فيعلم من المجموع ان كل من الدلالة
 الوصفية والعقلية لفظية وغير لفظية فما حاك
 الطبيعية اي ايضا فاما انهم هي مختصة بالعلم
 قلت ذهب بعضهم الى حواشي شرح المطالع

القبيل

الى احكامها باللفظية لكن الحق انها ايضا قسما
 له دلالة السعال التي ليس لفظا وكذا دلالة حمرة
 الحجل على دلالة طحا طبيعية **قوله** كدلالة الخ بفتح
 الهمزة والحاء المعجمة تحت قدس سره هذا اللفظ في حواشي
 شرح المطالع بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة المشددة
 ولعلها لغتان بلغة لكن قال ثمة واذا فتحت الهمزة
 دللت على التحسر وبغيره منه لم يدل على الوجع
 وهذا بنا في ما ذكره ههنا ويمكن الجمع بينهما بحمل الحاء
 ههنا على التخفيف والحق ان هذا اللفظ بفتح الهمزة
 ومنها مع تخفيف الحاء وتشديد باي دل على الوجع
قوله يقال اخ الرجل في وزنه من كان مولداً
 اخ بفتح الهمزة او ضمها ولذا اوردوه دليل على دلالة
 اخ على وجع الصدر **قوله** كما ان صدر اللفظ
 منسوب الى الطبع ايضا ان قيل الامور الطبيعية
 غير اختيارية وصدور اللفظ اختيارية انما يقال
 الاسم الى الخالق الحرف اختيارية من ضرورة كيف
 منسوب الى نسبة صدور اللفظ الى الطبع باعتبار
 ان الطبع مدخل فيه لا باعتبار استقلاله وكذا اراده
 رحمه له بقوله فان طبع اللفظ بفتح الهمزة
 غرض الوجع له وانما يكون الامور الطبيعية غير
 اختيارية اذ كان الطبع مستقلا في حصولها بعد
 اقتضائه كمره الحجل وصفرة الوجه **قوله** ركلها
 اطلق العلم ان كلمة من سور للكتاب الكحل

فمن

لا غير كما ان كلمة كذا كذا لا دلالة لها على ان كذا
 الكا اظهر ان اكثر استعماله فلذا فسر بالمعنى قوله
 في المسوق من المشابهة يعلم وجود لفظ بالمشابهة
 لا بد لالة اللفظ يعني به يعلم وجود لفظ بالمشابهة
 ايضا لا بد لالة اللفظ فقط لا يريد ان اللفظ لا بد
 عليه من ان لا خلاف الواقع مع انه لو كان المراد هذا
 لكان المناسبات يقول يتحقق بيان قوله لفظه
 وايضا كان المناسبات ان يقول فيعلم وجود لفظ
 بدلالة اللفظ منكم لا يعلم اللفظ ووجه ما خبرنا
 القول عن قوله من اطلق مع تعديله عليه في الشرح
 غير ظاهر وكان وقع التامح **قوله** ببال استقرار اثبت
 استقرار الدلالات وعدم وجود قسم رابع لا
 لا يحصر العقلي الذي بين النفي والاثبات وهو
 احصر ان حكم العقل مجرد من حطته بالاختصاص **قوله**
قوله فله اللفظ مطابق لمعنى انما سمى تلك
 الدلالة بالمطابقة لانه مطابقة اللفظ للمعنى الموضوع له
 سبب المطابقة السبب وجه التسمية
 في الباقين فالتسمية دلالة اللفظ على المعنى التضمن
 تضمن معنى الموضوع له اما سبب دلالة تلك
 الدلول الانشائي لزومه ولما كان اللزوم المعبر
 في ان التام انشائي واثب اللزوم الذي كما يستوفى
 اختصار لفظ التام في اللزوم والاثبات والوقت الذي
 لوجه التسمية في الباقين ان يقال وجه التسمية بالمطابقة

في سبب ما قيل اذا كان سبب الدلالة اللزوم وفي
 التام لم يتم تسميته بالانشائي لانه في اللزوم
 سبب فاجاب بقوله لا كان له

سببه

تضمن كذا في سبب المطابقة للموضوع له او
 سبب المطابقة للموضوع له او

سبب المطابقة للموضوع له او
 بالعكس والمغايرة الينائية كافية في فتحة القول
 بالمطابقة ومطابقة احد هاتين الحزبان يظهر من مطابقة

قال الشرح بقوله بعض الدلائل انما كان البعض غير متناول
 في كل من عليه ان يقول لا تتحقق حدود
 حد المطابقة بالتضمن
 ودلائل التضمن
 بالترام
 به على

دين

ووجه نقصان في التام
 اجتمع ثلثة اشياء كونه تام صحيح
 في اللزوم اجتمع ثلثة اشياء كونه تام صحيح

في كل من عليه اللفظ ثلث دلالات فكل دلالة منها
 قيل في احد ان حيز لولا قيد توسط الموضوع **قوله**
 الاولى ان يطبق لفظ السكوت ويراد به ان كان العلم
 المناسبات الدلائل لا اختار رحمه الله من ان الرادف

الظاهر واللفظ والاشياء كونه تام صحيح
 في اللزوم اجتمع ثلثة اشياء كونه تام صحيح
 في اللزوم اجتمع ثلثة اشياء كونه تام صحيح

لا دخل في الدلالة ان يقول الاول انطلق لفظ
المكان ويعبر عنه لانه على ان المكان العام وكذا في الباني
وايضاً المنسب ان يقول في بيان انتفاض حد دلالة
المطابقة بدلالة التضمن اذا اطلق اللفظ واعتبر دلالة
على المكان العام بدلالة المنسب على ان المكان الخاص دلالة
على المكان بدلالة تضمنه والنقص يكون دلالة على
المكان الخاص بقية ممال دخل له في بيان انتفاض
وكذا الحال في بيان انتفاض دلالة المطابقة بدلالة
الانتماء فان التوضيح له من فضول الكلام والاولى ان
في بيان انما يحصل المزمع كما في بيان انتفاض
الباقين وفي قوله لكن ليست بواسطة اللفظ
موضوع للمكان العام نظر اذ في صورة اطلاق
المكان واردة ان المكان الخاص يجوز ان يتقبل
ان مع الى المكان العام انتهاء بواسطة ان
المكان موضوع لما لا يكون دلالة عليه تلك
الصورة بواسطة وضع اللفظ له فيتم هذا الكلام
الدلالة بانه لارادة كما ذهب اليه الشيخ الرئيس
الا انه قد ذهب اليه محمد بن علي في قوله
لنحققها وان فرضنا انتفاء وضعه بانه على المطلوب
حيث ان اللفظ لا يثبت بعد ذلك لانه من انتفاء
شيء لم يبق له سبب انتفاء ذلك الشيء وانما
بازم انتفاء من انتفاء الجميع فتحقق ذلك الشيء وان
فرضنا انتفاء بعض ما لا بد ان يكون بعضه

والنقص يكون دلالة على ان
في بيان انتفاض

هذا هو الوجه في قوله
ان المكان الخاص يجوز ان يتقبل
الانتفاء بانه لارادة كما ذهب اليه
الشيخ الرئيس الا انه قد ذهب اليه
محمد بن علي في قوله لنحققها

بغير

بسبب ولو حمل الارادة في قوله اذا اطلق اللفظ
واريد به المكان الخاص على ارادة السامع لالكلام
وكون المعنى اذا اطلق اللفظ وانتقل ذهن السامع
منه الى المكان الخاص لزم انه عو ان في قوله دلالة
لفظ المكان على المكان العام في تلك الصورة
ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للمكان العام
لان تلك الصورة صورة انتقال اللفظ لفظ
المكان الى المكان الخاص لكن الكلام في ذلك
الحمل ولا يتم الدليل ولو قيد الدلالة في قوله ان
دلالة لفظ المكان على المكان العام بالتضمن
واعبر رجوع الضمير في قوله لنحققها الى دلالتها التضمنية
كما فعله من سببه لزم انه عو والدليل والعبارة وان
كانت خالية عن النقطة لان فهم السياق غير
بعيد **قوله** وان كان هناك دلالة التضمنية كما عرفت
من انه اذا اجتمع في المكان العام شيئان فلا بد ان يكون
لفظ المكان عليه دلالة **قوله** وهناك ايضا
دلالة التضمنية كما عرفت من ان الصورة مشتمل
على جهتين فلفظ الشمس يدل عليه دلالتين **قوله**
والدلالة على معان غير متناهية ان التفسير ليدل
وهو ظاهر البطلان لانه دلالة اللفظ على معان
غير متناهية اجمالاً ليست باطله فضلاً عن ظهور
بل هي واقعة في التوضيح العام لموضوع له
الحاصل **قوله** قل بداهة يتقبل دفعه من سماع

في بيان

هذا هو الوجه في قوله
ان المكان الخاص يجوز ان يتقبل
الانتفاء بانه لارادة كما ذهب اليه
الشيخ الرئيس الا انه قد ذهب اليه
محمد بن علي في قوله لنحققها

هذا هو الوجه في قوله
ان المكان الخاص يجوز ان يتقبل
الانتفاء بانه لارادة كما ذهب اليه
الشيخ الرئيس الا انه قد ذهب اليه
محمد بن علي في قوله لنحققها

اللفظ الى ملحظة المعنى صلة الانتقال اما محذوفة
 او السماع بمعنى المسموع واصافة الى اللفظ السماع
 ان لا يدان بتقل ذهنية اللفظ او ملحظة انتقال
 ما شاع سماعه الى ملحظة ذلك المعنى او المسموع
 هو اللفظ المعلوم وضعة اول حزمة ولا يجوز ان
 يكون قوله من سماع اللفظ صلة لانها من غير
 تأويل لان انتقال الموضع انما يكون من ان
 امر ملحوظ اول حزمة وعند سماع اللفظ لا يكون
 السماع ملحوظا بل المسموع والسماع كمال الخطر بالبار
 وقوله هذا هو الدلالة المطابقة اشارة الى
 انتقال المعنى من المسموع اول حزمة الى ملحظة
 المعنى الموضوع له بسبب العلم بالموضع فقلت
 في هذا اشارة الى تفسير الدلالة الوضعية بانها
 المعنى من اللفظ الموضوع الى العلم بالموضع
 وقد سبق تفسيرها بكون اللفظ كذا حتى اطلق
 او قيل فمفعول العلم بالموضع وتفسيرها بانها
 بكون المعنى مفعولا من اللفظ والانتقال صفة
 للمعنى والتفسير السابق صفة لللفظ والتفسير
 صفة للمعنى ولا يخفى انهما متباينان لا يصح بعضهما
 تفسير البعض والدلالة انهما لفظ مشترك بينهما
 او موضوع واحد منها وعلى الثاني فالموضوع له
 ان منها وما وجه تفسيره بالمعنيين الباقيين قلت
 لا يخفى ان الدلالة الوضعية تابعة للموضع مستقلة

في هذا اشارة الى تفسير الدلالة الوضعية بانها المعنى من اللفظ الموضوع الى العلم بالموضع وقد سبق تفسيرها بكون اللفظ كذا حتى اطلق او قيل فمفعول العلم بالموضع وتفسيرها بانها بكون المعنى مفعولا من اللفظ والانتقال صفة للمعنى والتفسير السابق صفة لللفظ والتفسير صفة للمعنى ولا يخفى انهما متباينان لا يصح بعضهما تفسير البعض والدلالة انهما لفظ مشترك بينهما او موضوع واحد منها وعلى الثاني فالموضوع له ان منها وما وجه تفسيره بالمعنيين الباقيين قلت لا يخفى ان الدلالة الوضعية تابعة للموضع مستقلة

والوضع صفة قائمة بالوضع متعلقة باللفظ والمعنى
 باعتبار يفتق باللفظ صاعدا سببا لكون اللفظ كذا
 يفهم منه المعنى وهذا هو الدلالة المبينة لفعل المعنى
 الدالية باعتبار يفتق بالمعنى صاعدا سببا لكون المعنى
 بحيث يفهم اللفظ وهذا هو الدلالة المبينة لفعل المعنى
 فلو وضع الدلالة المبينة للفعل والمفعول اذا عرفت
 هذا فالقضية ان يبق الدلالة المبينة للفعل واللاحق
 تفسير الدلالة المبينة للمفعول واما انتقال المعنى
 من اللفظ الى المعنى فيجوز وجوبا ثمة احد ما ان يكون
 مصدرا مبني للفعل اعني ان يكون متقل ويكون
 ذكر المتعلقين للتعين وتاثيرها ان يكون مبني مصدر
 مبني للمفعول بواسطة من اعني ان يكون متقل منه
 ويكون ذكر المتعلقين اللاحقين للتعين ايضا وانها
 ان يكون مصدرا مبني للمفعول بواسطة الى اعني ان يكون
 متقل اليه ويكون ذكر المتعلقين على ما سبق
 والانتقال ههنا ليس مصدرا مبني للفعل لانه ليس
 بهذا المعنى صفة لاللفظ ولا للمعنى فيكون مصدرا
 مبني للمفعول واما بواسطة من او بواسطة الى
 فيكون راجعا اما الى التفسير السابق او اللاحق
 والحاصل ان لفظ الدلالة مشتركة بين معنيين
 باعتبار واحد ما مصدر مبني للفعل وباعتبار الآخر
 مصدر مبني للمفعول **قوله** ولا يمكن ان يكون
 اللفظ موضوعا لموضوعية معنى مركب من اجزاء
 في قوله ولا يمكن ان يكون غير سؤال مفرد وكذا قوله ولا يمكن
 ان يكون موضوعا لموضوعية معنى مركب من اجزاء
 في قوله ولا يمكن ان يكون غير سؤال مفرد وكذا قوله ولا يمكن

في بعض النسخ على ما سبق في قوله ولا يمكن
 ان يكون غير سؤال مفرد وكذا قوله ولا يمكن
 ان يكون موضوعا لموضوعية معنى مركب من اجزاء
 في قوله ولا يمكن ان يكون غير سؤال مفرد وكذا قوله ولا يمكن

غير متشابهة يعني لا يمكن ان يلاحظ اجزاء المركب في امور
غير متشابهة لخصوصها على وجه التفصيل فيوضع
اللفظ بازائه حتى يفرق فهم العالم هذا البوضع من
اللفظ تلك الاجزاء الغير المتشابهة تفصيل و
واختراجه عن وضع اللفظ بازاء معنى مركب من اجزاء
غير متشابهة ملحوظة اجمالاً فانه ممكن كما اذا لوحظ
سلسلة غير متشابهة على وجه الاجمال ووضع لفظ
هذا بازائها مشرفاً الى الوجود الى محذور وادنا عدم
الانكسار للمساغة في نفى المحذور المحجوز الى الاشتراك
كما في دلالة الالتزام والفلح طاعة اليه بل نفى
الوقوف كاف فيه ويمكن ان نفى ان كان
لدلالة على نفى الوقوع **فان** **فان** ولا يشترط
فيها اللزوم الخارج عطف على السابق بحسب المعنى
والتقدير بشرط فيها اللزوم الدلالي ولا يشترط في
فيها اللزوم الخارج ومن العبارة منته عن الاختيار
في اشتراط احد اللزومين دون الآخر عدمه
ولا يخفى ان الدلالة الالتزامية لا يمكن تصور عطفها
بدون اللزوم الذهني ويمكن بدون اللزوم الخارج
من غير دخل لاحد في اعتبار احد اللزومين دون
الآخر وجواب انه كون الدلالة الالتزامية طعن في اشتراط
احد في نفى الدلالة الوضعية يكون اللفظ
متى اطلق او تخيل فهم معناه يعلم بالوضع ولا
شك انه يقوم في نفسه باختيار اذا امكن لهم
فان افادت ان سبب فهم اللفظ الى سبب الشك بعد فهمه
سبب انه هو الحيوان المفرد الذي اقبلت ايات سبب فهمه الى سبب
فهمه الى سبب طاعة والاعتناء بما هو باه في فهمه الى سبب
فهمه الى سبب اللزوم الذهني بعد وجد الالتزام به فلهذا يكون في حقيقته

هذا هو الحيوان المفرد الذي اقبلت ايات سبب فهمه الى سبب فهمه الى سبب طاعة والاعتناء بما هو باه في فهمه الى سبب فهمه الى سبب اللزوم الذهني بعد وجد الالتزام به فلهذا يكون في حقيقته

ان يفهم وما يكون اللفظ اذا اطلق لم يكن كافياً
العربية وح تحقيق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم
الذهني **فان** **فان** بالانكسار وعدمه بالانكسار
في البعض وعدمه في البعض الآخر والاولى
ان يقول بالانكسار وعدمه وعدم العلم بها اولاً
تلك العبارة المذكورة في هذا المقام لم يخضرها
مع ان المفهوم منها دعوى الاختصاص **فان** **فان**
ليس مني كقفت المطابقة تحقيق التضمن
برد عليه انه في نفسه بالانكسار او مفهوم قوله
منه كقفت تحقيق دوام عدم الانكسار
اشاع الانكسار وهذا احص منه ولو كان
مراد المصدا بالانكسار ما يفهم من ظاهر قوله
منه كقفت تحقيق لما اشاع الانكسار على عدم
الانكسار لجواز كون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط
اذ ان كان لا يستلزم الفعل فيجوز ان لا يكون
اللفظ موضوعاً الى المعنى مركب مع امكان وضعه
لمعنى بسيط **وح** **يصح** قوله متى كقفت فلا يصح
قوله ليس مني كقفت تحقيق وجواب انه قولنا
منه كقفت كقمت ان يكون اتفاقية **وح** **يصح**
الانكسار بالانكسار ان يكون لزومية **وح** **يصح**
الانكسار بالانكسار اللفظ المذكور في مقام المعنى
وان كان محتمل الغير المراد ان الفعل بجواز
بقية ويجوز ان يكون جواب انه كما علم عدم استلزام

من نفس الدلالة الوضعية كقمت
اللفظ اذا اطلق لم يكن كافياً
بمفهوم
قوله وعدم العلم بها كقمت حقيقة والتضمن
مع انكسار قائم استلزامها الالتزام
غير معلوم
قوله رده عدمه انه في نفسه بالانكسار او مفهوم قوله
منه كقفت تحقيق دوام عدم الانكسار
اشاع الانكسار وهذا احص منه ولو كان
مراد المصدا بالانكسار ما يفهم من ظاهر قوله
منه كقفت تحقيق لما اشاع الانكسار على عدم
الانكسار لجواز كون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط
اذ ان كان لا يستلزم الفعل فيجوز ان لا يكون
اللفظ موضوعاً الى المعنى مركب مع امكان وضعه
لمعنى بسيط **وح** **يصح** قوله متى كقفت فلا يصح
قوله ليس مني كقفت تحقيق وجواب انه قولنا
منه كقفت كقمت ان يكون اتفاقية **وح** **يصح**
الانكسار بالانكسار ان يكون لزومية **وح** **يصح**
الانكسار بالانكسار اللفظ المذكور في مقام المعنى
وان كان محتمل الغير المراد ان الفعل بجواز
بقية ويجوز ان يكون جواب انه كما علم عدم استلزام

من نفس الدلالة الوضعية كقمت
اللفظ اذا اطلق لم يكن كافياً
بمفهوم

من نفس الدلالة الوضعية كقمت
اللفظ اذا اطلق لم يكن كافياً
بمفهوم

ان يكون اللفظ موصوفا لموضوع بسيط يمكن ان يعلم
عدم اشتراكه بالاشياء لموازاة صح

بما لا يشك في صحة
بما لا يشك في صحة

المطابقة المتضمن لموازاة ان لا يكون له اول المطابقة
لازم ذهني فلا يصح الاستدلال على الجواز على
عدم العلم بالاستلزام كما فعله رحمه الله فالحق في الجواز
ان يقال المراد بالاشياء في ما بين الصورتين
ما يفهم من قوله متى تحققت تحقق على انه يكون
اتفاقا والمراد في الصورة الاولى الى المكان العاد
اعني التوقع وفي الصورة الثانية الى المكان العام
اعني سبب الضرورة من جانب الخالف وحي
فاستقامة الدعوى الاولى والاستدلال عليها بالجواز
ظاهرا واما الدعوى الثانية والاستدلال عليها بالمخصص
ان صدق قولنا متى تحققت المطابقة تحقق
الاشياء غير معدوم له صدق ما يتوقف عليه العلم بعد
الاول على العلم بصدقه اعني قولنا كل مدلول مطابقة
لازم ذهني غير معلوم لموازاة ان يكون كذلك المراد
الجواز الى المكان العام اعني سبب ضرورة انه القول اصدق
فان قلت سبب ضرورة صدقه مع عدم العلم بالصدق
ولا يخفى عليك ما في كل من رحمه الله من اشكال
الدليل على امر سندر كسبب الضرورة وعدم
توقفه لما لا بد منه وهو عدم العلم بالصدق ومن علقه
بموازاة في احد الموضوعين على المكان العاد
وفي الخواص الى المكان العام بل قرنته وانتهى قوله
وبتدليل عليه اخصم هناك نفاض استدلال
على نقض دفعه الى ما لا يجوز ان يكون كل معنى

لما في صدقه بل العلم بصدقه ايضا فلا يصح
الاستدلال بصدق عدم كونه ضرورة
اصدق صح

بما لا يشك في صحة
بما لا يشك في صحة

لازم ذهني والاشياء من تصور معنى واحد ادراك
امور غير متناهية واقعة وهو محال وقد ذكرنا ذلك
بمعنى قوله قدس سره من تصور معنى واحد ادراك
امور غير متناهية دفعة واحدة مستند الجواز ان يكون
بين المعنيين لازم متعارف ويمكن اثبات المعنى
المتضمن من قبل المعارض بالمتضمن المتلزم
ايضا معنى فاذا كان لكل معنى لازم ذهني يكون
ايضا لازم كذلك وهكذا في كل مرتبة اخبر
اللازم المتعارف ورد كلام المعارض توجه
وهو ان اللازم الذهني وهو موطا هرقل يلزم من
لتصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية
وان كان هناك لوازم ذهنية مرتبة ويمكن
رد كل من وجه اخر وتوان المراد بالاشياء
كما عرفت سابقا عدم انفكاك لا امتناع فيكون
المدر هناك ان انفكاك المطابقة غير الاشياء
متيقن اذ عدم الاستلزام في هو الانفكاك
واذا عرفت هذا فنقول ان اراد بكل معنى
في قوله لا يجوز ان يكون لكل معنى ذهني كل
معنى وضع اللفظ بآرائه ويوضع بالفعل استقلال
لما يمكن ان يوضع سواء يوضع بالفعل اول
فلنم انه يلزم من تصور معنى واحد ادراك امور
غير متناهية يجوز الاستمرار الى ما لم يوضع ولا يوضع
اللفظ بآرائه وان اراد به كل معنى يمكن وضع

واحد ص

بما لا يشك في صحة

بما لا يشك في صحة

بما لا يشك في صحة

بما لا يشك في صحة

بما لا يشك في صحة

بما لا يشك في صحة

بما لا يشك في صحة

اللفظ بآرائه وضع اول موضع ويوضع اول مكانها
 اللزوم المذكور لكن لا يلزم تطلبا بطلان ان يكون
 لكل مظهر مطبق على حال او مستحيل لان في ذهن
 فلا يثبت انفكاك المطابقة عن الالتزام وهو
 المطلوب **قال الفاضل** انه تصور كل ما به
 اعم من ان يكون بصورة او تصديقية لان المطابقة
 تجري في كل منها يستلزم تصور لازم من لوازمها
 تصور ما كان اللزوم او تصديقا فالمراد بالتصور
 المعلوم واللازم العلم بالمعنى الاعم المتداول للتصور
 والتقدير ولما توهم البعض ان المراد بالتصور ما يقابل
 التصديق اعترض اول على قوله رحمه واولها
 ليست غير ما بان اللزوم الذهني **فصل** في تصور
 المسمى بصورة ولا يلزم من تصور الماهية الصورة
 انها ليست غير ما بل التصديق به واجاب ثانيا
 بان تصور الماهية اذا استلزم به التصديق
 فيستلزم تصور كل واحد من طرفيه والشيء بينهما
قال رحمه ولم يحظر بآرائنا غير ما اراد المفهوم
 الذي وقع محمول في هذه القضية السالبة الالزامية
 لا ما صدق عليه هذا المفهوم فلا بد عليه ان العلم
 بتصور كثير من الماهيات مع العفلة عن غير
 بوجوب العلم بان المطابقة لا تستلزم الالتزام
 فكيف يمكن ان دعوى عدم الالتزام وذلك
 لان عدم حضور هذا المفهوم مع ما به لا ينافي

اللفظ بآرائه وضع اول موضع ويوضع اول مكانها
 اللزوم المذكور لكن لا يلزم تطلبا بطلان ان يكون
 لكل مظهر مطبق على حال او مستحيل لان في ذهن
 فلا يثبت انفكاك المطابقة عن الالتزام وهو
 المطلوب **قال الفاضل** انه تصور كل ما به
 اعم من ان يكون بصورة او تصديقية لان المطابقة
 تجري في كل منها يستلزم تصور لازم من لوازمها
 تصور ما كان اللزوم او تصديقا فالمراد بالتصور
 المعلوم واللازم العلم بالمعنى الاعم المتداول للتصور
 والتقدير ولما توهم البعض ان المراد بالتصور ما يقابل
 التصديق اعترض اول على قوله رحمه واولها
 ليست غير ما بان اللزوم الذهني **فصل** في تصور
 المسمى بصورة ولا يلزم من تصور الماهية الصورة
 انها ليست غير ما بل التصديق به واجاب ثانيا
 بان تصور الماهية اذا استلزم به التصديق
 فيستلزم تصور كل واحد من طرفيه والشيء بينهما
قال رحمه ولم يحظر بآرائنا غير ما اراد المفهوم
 الذي وقع محمول في هذه القضية السالبة الالزامية
 لا ما صدق عليه هذا المفهوم فلا بد عليه ان العلم
 بتصور كثير من الماهيات مع العفلة عن غير
 بوجوب العلم بان المطابقة لا تستلزم الالتزام
 فكيف يمكن ان دعوى عدم الالتزام وذلك
 لان عدم حضور هذا المفهوم مع ما به لا ينافي

وهو ادعى في قوله ان كل مظهر بآرائنا غير ما
 الغير لا ما صدق عليه الغير بل بالاشكال
 عاد

خطور

خطور ما صدق هو عليه مع ما مع ان المذكور في مقام
 السند لا يجب ان يكون معتقدا لما منع من حيث
 انه او هذا معنى ما اشتبه من ان المانع له مذهب له
قال رحمه ومن هذا الوجه ان هذا الدليل المذكور
 يبين ان الالتزام العلم يستلزم المطابقة لا الالتزام
 بيقين ان لا يمكن ان التوفيق بين الفعل عدم الالتزام
 التضمن الالزام اعم من ان يكون عليه حذف
 وذلك لان يمكن اجراء هذا الدليل باحدى تغير
 في هذا الدعوى لان محضها وهو الاستدلال بافتاء
 الموقوف عليه على افتاء الموقوف واحد مع
 ظهور افتاء الموقوف عليه فيها بطريقة واحدة
 ووجه المسألة المذكورة حذف المضاف من الكلام
 اعتمادا على القرينة ايجابية ووجه القول بالمسألة
 ما ذكره رحمه من ان اللزوم ما ذكره رحمه من الدليل
 ليس بان عدم استلزام التضمن الالتزام بل بعدم
 بين الالتزام بل بين عدم بين الالتزام
 وفي هذا اشارة الى القرينة ايجابية على حذف
 المضاف المصحح للكلام في الجملة لا الواقفة
 للمسألة كما توهم **قال** وقد توهم المتوهم وهو
 المصحح في تباين المسمى بالجامع ان الكلمة ان يكون
 كلاً واخرية ان يكون جزاء بل مفهوم التركيب
 مركبا او مركبا منه وكلمة بل هي هنا ليجرد الانشغال
 لازم ذهني لكل معنى مركب فكما تصور معنى

اللفظ بآرائه وضع اول موضع ويوضع اول مكانها
 اللزوم المذكور لكن لا يلزم تطلبا بطلان ان يكون
 لكل مظهر مطبق على حال او مستحيل لان في ذهن
 فلا يثبت انفكاك المطابقة عن الالتزام وهو
 المطلوب **قال الفاضل** انه تصور كل ما به
 اعم من ان يكون بصورة او تصديقية لان المطابقة
 تجري في كل منها يستلزم تصور لازم من لوازمها
 تصور ما كان اللزوم او تصديقا فالمراد بالتصور
 المعلوم واللازم العلم بالمعنى الاعم المتداول للتصور
 والتقدير ولما توهم البعض ان المراد بالتصور ما يقابل
 التصديق اعترض اول على قوله رحمه واولها
 ليست غير ما بان اللزوم الذهني **فصل** في تصور
 المسمى بصورة ولا يلزم من تصور الماهية الصورة
 انها ليست غير ما بل التصديق به واجاب ثانيا
 بان تصور الماهية اذا استلزم به التصديق
 فيستلزم تصور كل واحد من طرفيه والشيء بينهما
قال رحمه ولم يحظر بآرائنا غير ما اراد المفهوم
 الذي وقع محمول في هذه القضية السالبة الالزامية
 لا ما صدق عليه هذا المفهوم فلا بد عليه ان العلم
 بتصور كثير من الماهيات مع العفلة عن غير
 بوجوب العلم بان المطابقة لا تستلزم الالتزام
 فكيف يمكن ان دعوى عدم الالتزام وذلك
 لان عدم حضور هذا المفهوم مع ما به لا ينافي

اللفظ بآرائه وضع اول موضع ويوضع اول مكانها
 اللزوم المذكور لكن لا يلزم تطلبا بطلان ان يكون
 لكل مظهر مطبق على حال او مستحيل لان في ذهن
 فلا يثبت انفكاك المطابقة عن الالتزام وهو
 المطلوب **قال الفاضل** انه تصور كل ما به
 اعم من ان يكون بصورة او تصديقية لان المطابقة
 تجري في كل منها يستلزم تصور لازم من لوازمها
 تصور ما كان اللزوم او تصديقا فالمراد بالتصور
 المعلوم واللازم العلم بالمعنى الاعم المتداول للتصور
 والتقدير ولما توهم البعض ان المراد بالتصور ما يقابل
 التصديق اعترض اول على قوله رحمه واولها
 ليست غير ما بان اللزوم الذهني **فصل** في تصور
 المسمى بصورة ولا يلزم من تصور الماهية الصورة
 انها ليست غير ما بل التصديق به واجاب ثانيا
 بان تصور الماهية اذا استلزم به التصديق
 فيستلزم تصور كل واحد من طرفيه والشيء بينهما
قال رحمه ولم يحظر بآرائنا غير ما اراد المفهوم
 الذي وقع محمول في هذه القضية السالبة الالزامية
 لا ما صدق عليه هذا المفهوم فلا بد عليه ان العلم
 بتصور كثير من الماهيات مع العفلة عن غير
 بوجوب العلم بان المطابقة لا تستلزم الالتزام
 فكيف يمكن ان دعوى عدم الالتزام وذلك
 لان عدم حضور هذا المفهوم مع ما به لا ينافي

الموقوف عليه العلم بوجود لازم ذهني للعلمانية
 في المطابقة والعلم بوجود لازم ذهني لغير
 في كونه في النفس

والله اعلم بالصواب
 ما به لزم ان تصور ما تصور غير
 ما به لزم ان تصور ما تصور غير

بالنظر
الذي
معتبر

ركب بصور كونه كل او كونه مركبا او كون حرة
جزوا او مركبا منه ومنشأ هذا التوهم تحقيق اللزوم
الخارج عن اللزوم الذي هو بالملحوظ وحصل الجواب
المنع فانه قلت المقتضى هو فهم الجزء من حيث هو جزء
ووصف الجزئية بمعنى خارج لزم وتلزم بقصور
الكلمة ضرورة تضارب الكلمة والجزئية فالمقتضى
بدون الالتزام محتمل كجسدية بها للتفصيل لا
للتقيد فاندفع الشبهة فانهم **قالوا** لانها
لا يوجد ان الاعمى هذا من قبيل الاستدلال بثبوت
الحادث فثبت ثبوت الحادثة وما بعد استدلال على
ثبوت الحادثة وذلك لان عدم وجودها لا يمنع المطابقة
تقيد الاستدلال بالمطابقة وعلى هذا اشارة الى
ان المراد بالاستدلال هنا عدم التفكاك لا التناقض
كما سبق وبمثل التابع الاعمى كحرق بنوقف كونه
على كونه كحرق ما به واحد بالقياس الى افرادها
حقيقة او فرضا لانها لو كانت ماهيات متعقبة
متخلفة بالحقيقة لكانت الموجودة مع النار غير
الموجودة مع الشمس مثل فل يكون اعم اذ الاعمى
من الشيء ما يكون الموجود معه بعبارة الموجود بدو
وانما قلنا حقيقة او فرضا اذا جدهما كاف
في التمثلات ولما كان مطلق التابع تسمين
احدهما المسد للمنبوع والآخر الاعمى منه وكان
هذا الحكم اعترض عدم الوجود بدو المنبوع خاصا

لأن عدم وجودها لا يمنع المطابقة لعدم وجودها
المطابقة في معنى ان المقتضى والاستدلال
للمطابقة لا يوجد في الاعمى ما لم
تفسير

بالدور

بالمساوي اذا الاعمى يوجد بدون الخصص كما يوجد
الحرق بدو النار بقية التابع بالجسدية المذكورة
لا خارج الاعمى وتخصيص الحكم بالمساوي التابع
للمنوع بوصف التابعة له لا يكون الاعمى وبما
قد اتت احوال اعم من النار يوجد بدوها كحرقارة
التابعة لها مع هذا الوصف مساوية طحال يوجد
بدونها فالقيد المذكور لا يخرج ذات الحرق مثل
وما قبل من ان التابع الاعمى كالحرق اذا قيد بالتابع
لمنبوع معين كالنار مثل داخل في هذا الحكم فكيف
يزاد القيد احتمل ان يحتمل ساقط لان القيد
ليس لا يخرج ذات التابع الاعمى والذات مع
هذا الوصف ليست اعم والجواب الذي ذكره هذا
الفاعل عن سؤالي من ان المراد بقوله رحمه الله
عن التابع الاعمى وهو الاخر من حرقه فظهر
سقوط **قوله** كما يفهم من هذه العبارة ود
لانه لا شبهة في ان المراد بالمحمول هو المفهوم بال
الذات فلا وجه لكونه كجسدية للتقيد ولا للتفصيل
لانه لا يجوز تقيد الشيء ولا بتقيد بنفسه فتعين
ان يكون لبيان المطلق افعى لبيان المراد به
بما هي الماهية المجردة لا المخلوطة واذا كان كذلك
كلام المتبادر من العبارة في هذا المعنى ففهم التابع
التابع من حيث هو لا شبهة في ان المقتضى والاعمى
شيء منها مفهوم التابع من حيث هو غير الماهية

لأن التابع الاعمى مع وصف التابعة لا يخرج
ذات الاعمى مع وصف التابعة له
واكتفى انما لا يخرج مع

المجردة بل من حيث الوجود اعترافا لما به المحذورة وهذا
 التقرير عرفت اندفاع المناقشة التي اورد بها بعض
 الافاضل باننا لان المفهوم من قولنا تتضمن
 تابع من حيث هو تابع كما ذكرت بل المفهوم ان
 التابع ثابت لتضمن له قيد اجنبية لبيان الاطلاق
 وكل مطلق ثابت بكونية هذا وذلك لما عرفت
 من ان اجنبية اذا كانت لبيان الاطلاق كان المراد المطلق
 لما به المجردة لا المحذورة فبما لا الشك من حيث
 هو نوع ونحو من حيث هو جنس ولا شك
 ان النوعية والجنسية انما يتناولان لما به المجردة
 والمماثلة المجردة ليست ثابتة بل هي متغيرة في
 المحول للموضوع اعني الاتحاد في الوجود وهو واقع في
قوله والاولى في بيان استدلالهم بالمطابقة ووجه
 الاولوية سهل في هذا البيان عن توجه النظر المذكور
 اليه وما يتبعه من الاحتجاج الى الدفع وتوجه الاعتراض
 على الدفع بان الدليل غير المطلوب والاحتجاج
 ثانيا الى الدفع بان الدليل من ملزم لمطابقة
 عن المناقشة التي اوردنا كسيرة في حواشي شرح
 المطالع في المقدمة الاولى على تقدير ان يكون المراد
 بالناحية هو الناحية في الوجود وفي المقدمة الثانية
 على تقدير ان يكون المراد بها الناحية في القصد
قوله الثاني في اللفظ الدال بالمطابقة اما بوضع
 واحد كزيد او باوضاع متعددة كراعي الحجاج اما

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

اما ان

اما ان يقصد بجزء منه اجزاء المرب في السمة المستقيمة
 بالفعل كما يجب والمراد بالقصد هو القصد بجزء
 من قانون الوضع لليل يلزم تركيب زيد اذ قصد
 بجزء منه الدلالة على جزء معناه واعلم ان ارجح
 لفظ القصد مستقيم على مذهب جعل الدلالة تابعة
 للدلالة لان المركب ما يدل جوفه على جزء معناه من
 حيث هو كذلك والمفرد ما يدل جوفه على جزء معناه
 من حيث هو كذلك واذا لم يقصد كان والظاهر ان
 واما على مذهب من لم يجعلها تابعة للدلالة واليه
 ذهب رحمه الله وما لا يسر به فغير مستقيم لان
 مركب نظر الى المعنى الاضطراري سواء قصد بجزء منه
 الدلالة على جزء المعنى الاضطراري او لم يقصد والظاهر
 من كل ما مر انه اذ لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 لم يكن مركبا بل يكون مفردا فيستقصى التوفيق
 طرذا وعلى هذا حصل ان مثل هذا اللفظ مفرد
 ومركب معا لكن باعتبار وضعين فاذا قصد
 منه الدلالة على جزء معناه مفردا كما عرفت انه اذا
 لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه مركب فمدار
 التركيب والافراد دالة جوف اللفظ وعدم دلالة
 وبما يتحقق معا سواء قصد الدلالة او لم يقصد
 فان قلت فعلى مذهب الاول التركيب والافراد
 مشروطان بقصد المعنى التركيبي والافراد فاذا
 لم يقصد المعنى الافراد في مثل غلبة لم يكن مفردا

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

هذا هو المقصود

مع انه مندرج في تعريف المفرد او لم يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء معناه فلم يكن تعريف المستفاد من هذا
التقسيم مانفا قلت المقسم وهو الدال المطابقة
ولم يكن كذلك جاني المقسم فلم يكن مندرجا في شيء
فمن التعيين هذا اذا لم يكن فرقنا بين قصد المعنى
وقصد الدلالة عليه او كان قصد المعنى طرزا والقصد
الدلالة عليه واما اذا لم يكن كذلك فالأغراض على
تعريف المفرد بل المركب ايضا وارد طرزا وبك
فالاذا لم يكن ان يترك ذكر القصد ويقسم الدال
بالمطابقة الى ما يدل جوده على جزء معناه والى
ما لا يدل جوده من حيث ما لا يكف عن لارده عليه
شيء من المذهبين **فان قيل** وبما يكون له جزء
لكن لا دلالة على معنى كريد هذا القسم متصور
اذا لم يعتبر وضع الحروف بازاء الاعداد كما اعتبر
في حساب الجمل واما اذا اختلفت بقصور **فان قيل**
رد عليه فانما القيود في مفهوم المركب وجودة تعريف
المركب على ما يستفاد من التقسيم هو لفظ قصد
بجزء منه الدلالة على جزء معناه والقيود المذكورة في
التعريف وان كانا واحدا الا انه يخل الى قيود الية
او التعريف عند التحليل لفظا له جزءا وله دلالة
على جزء المعنى المقصود **فان قيل** وفي مفهوم المفرد ثمة
هي هذه القيود مع ملزمة العدم والمعنى ان وجود
القيود ومعتبر في مفهوم المركب وعدمها في مفهوم المفرد

وكو طه

في المصباح في خبره ووجهه

اعني عدم المجموع من حيث هو المجموع لا عدم كل منها وال
فلا يكون زيد مفردا او كون الحكم بحسب الدال
ظاهر اذا الحكم عليه لا يكون الالات واما كون
القسم بحسبها فلان المقسم لا يكون المفهوم
ولعله رحمه الله اراد ان المقصود الالهي انما
القسم للمقسم حصرا صادقا على المقسم في انما
قوله واما اعتبار النظمين واللتزام بدون المطابقة
فما لا يذهب اليه بل يعني ان القصر المستفاد من
كل من رخصه قصر الازاد والكلام مع من يعتقد
الشركة وانه ينبغي ان يعتبر الكل كما اعتبره تقوم
حيث جعلوا المقسم مطلق الدال لا قصر القيد
بأن يكون الكلام مع من يعتقد القلب وانه ينبغي
ان يعتبر النظمين والالتزام دون المطابقة
لان هذا المعتقد بعد جدال يذهب اليه وهم
احد وهو واضح ولم يرد انه لم يذهب اليه
وهم احد من اللفظ بمعنى انه لا يجتمع ولا من
الدليل كيف واللفظ محتمل احتمال واضح
والدليل المذكور لا يساعد الا قصر القلب **قوله**
فلذلك لم يتعرض له الشارح وبين رخصه
ان الثاني يستلزم كون اللفظ مركبا ومفردا
معاً كما اعتد انه اذا اختلف في المقسم مطلق
الدلالة فكيف كان اعتبار التركيب والافراد على
احد الوجوه الثلاثة الاولى انه يعتبر في التركيب

الدلالة

قصد دلالة جزاء اللفظ على كل موضع من معانيه
 الثلاثة وفي الازداد انتفاؤه حتى يتوقف التركيب
 على ان يكون اللفظ دلالات ثلثة وعلى ان يكون
 كل من دلالات الثلثة مركبا وان يقصد بجزء اللفظ
 جزء كل مدلول منها فاذا لم يمكن لللفظ دلالة ثلثة
 والانه لم يمكن مركبا مع قصد دلالة جزاء على جزاء
 معناه مطابقة وذلك بعيد واذا كان ولم يمكن
 المعاني الثلثة مركبة وان كان بعضها مركبا لم يمكن
 اللفظ مركبا وهذا البعد منه واذا كان ولم يقصد
 بجزء منه دلالة جزاء كل معنى من معانيه الثلثة
 لم يمكن مركبا وهذا بعد منها بل يقضى الى ان
 لا يوجد لفظ مركب اصل اول يوجد الا نادرا
 وذلك لانه لا يجوز اجمع بين الحقيقة والمجاز
 ولا اجمع بين المعنيين المجازيين فالحقيقة تحققة
 في انه يكون اللفظ مشتركا بين الملزوم ولزومه
 المركب والمجموع فاذا قصد بجزء منه جزء المعنى
 الذي يصدق هناك انه قصد بجزء منه
 جزء كل معنى من معانيه ثلثة اعني المطابقة واليقين
 فان كان والانه امر قائم لم يوجد مثل هذا اللفظ بغير الاول
 وان وجد بغير الثاني فذلك لم يتوصل اليه
 رحمه الله لاني وجه تخصيص المقسم والاني النظر
 عليه وفيه بحث لان بناء وجه التخصيص عليه
 فهو المتعرض فيه وحاصل النظر يكمن في قوله

اللفظ دلالات ثلثة

فقط

فهو المتعرض اثباتا ونقيا والتالي ان يعتبر في التركيب
 قصد دلالة جزاء اللفظ على جزء احد معانيه الثلثة
 وفي الازداد انتفاؤه قصد دلالة على جزء احد
 على السبب الجزائي وهذا هو الذي يقضى الى ان يكون
 بعض اللفظ مركبا باعتبار بعض الدلالات
 فهو باعتبار بعض الجزاء وهو المذكور في وجه
 تخصيص المقسم على ما عجمه قد سهره والمتعرض
 عليه بانه لا محذور فيه والمتخذ رخصة بانه لو ثبت
 التمسك بين الاقسام والثالث ان يعتبر في التركيب
 قصد دلالة جزاء اللفظ على جزء احد معانيه وفي
 الازداد انتفاؤه قصد دلالة على جزء احد على السبب
 الكل وهذا مما لا محذور فيه اصل وهو الاول بالذکر
 في وجه النظر بان يقال يلزم من اعتبار التضمن والتميز
 في تركيب اللفظ وازداده ما ذكره لم لا يجوز ان يعتبر
 على وجه الثالث ثم الظاهر من قوله قد سهره فاما
 ان يشترط واما ان يمكن في هذا المقام الفصل
 الحقيقي لا يمنع اجمع اذا الظاهر ان مقصوده قد سهر
 ضبط الاحتمالات ثم بيان ما يصلح للتعرض والاصل
 اعتمادا من قبله رحمه الله لتعرض بعض الاحتمال
 دون بعض ويمنع اجمع لا يضبط فيتوجه عليه
 المنع مستند بالاحتمال الثالث **والله** قد يقدر
 عن ذلك ارغى ذلك المذكور في وجه تخصيص
 المقسم حاصل الاعتماد ان المتبادر واللباس

الاولى ما

فرع التقدير والوصف وحسبها فكما كان التقدير أكثر
 كان الاعتبار أزيد وكما كان الوصف أكثر كان الاعتبار
 أشد وفيما يجوز والتركيب والافراد وفي التقدير
 أكثر لأن الوصف متعدد وحال استعماله أيضا
 متعدد وإن كان الدلالة واحدة باللفظ فهناك
 تعدد في الوجود واحد وفيما يجوز رحمه الله
 وفيما لم يجوز وفيه الوصف أكثر لأن الوصف واحد في الاستعمال
 واحدة وإن كانت الدلالة متعددة فهناك
 وحدتان ولقد ذكرنا في الأول أكثر
 والسادس في الثاني **أشده قال الشيخ رحمه الله**
 والاولى أي في وجه ترجيح التقييد على الإطلاق
 لأن في ترجيح أحد التقييد على الآخر أدل يبين
 إليه الوجه كما سبق أن نقاشي أقول ما ذكره
 في وجه الترجيح في وجه أحد التقييد على الآخر
 لا التقييد على الإطلاق إذ ملخصه أنه كلما
 تحقق التركيب والافراد بالنسبة لهما تحقق
 بالنسبة لهما وفي العكس كما في المثالين المذكورين
 وهذا أن يصح بغيره جعل الدال بالمطابقة
 مقاما دونها فيكون التقييد بها إجماعا على
 التقييد بها لا على الإطلاق إذ في تقدير الإطلاق
 يكون التركيب والافراد بالنسبة إلى أحدهما
 ويصح أنه كلما تحقق التركيب والافراد بالنسبة
 إلى المطابقة تحققا بالنسبة إلى أحدهما كما يوضح

العكس

العكس فثبت اعتبار الإطلاق لا دراج التقييد
 والالتزام في المقسم والاعتبار بالتركيب والافراد
 بالنسبة إلى الدال بالمطابقة يعني عن اعتبارها
 بالنسبة إلى التقييد والالتزام فاعتبار الإطلاق
 لا دراجها أمر مستبعد مستغنى عنه فتركه أولى
 قلت لنا المعايضة باعتبار التركيب والافراد
 بالنسبة إلى المطلق يعني عن اعتبارها بالنسبة
 إلى المقيد فاعتبار المقيد النزيه هو الذي لا يخلو
 أمر مستبعد كل حاجة إليه فتركه أولى مع أن ما
 ذكرنا من الاعتقاد صحيح وهو ما ذكره رحمه الله
 الافراد بالنسبة إلى المطابقة لا يعني من اعتبارها
 بالنسبة إليها لتحقيق الافراد بالنسبة إليها
 ووطنا كما في المثالين المذكورين وأيضا التزام
 تحقق التركيب والافراد بالنسبة إليها لتحقيقها
 بالنسبة إلى الدال بالمطابقة لا يصح تخصيص
 المقسم فكيف بالترجيح وذلك لأنه على
 تقدير التقييد يكون التركيب على الاستفاد من
 التقسيم لفظا دال بالمطابقة يفتقد بجزائه
 الدلالة على كونه معناه المطابقة حيث هو
 كذلك وضع لا يدخل فيه ما يقصد بجزائه
 الدلالة على كونه معناه الالتزام حيث هو
 كذلك فلا يكون التوفيق **جامعا قوله**
 واعتباره بحسب المعنى المطابق يعني عن

في وجه الترجيح
 في وجه أحد التقييد
 على الآخر

اعتبارا له قبل ان يغنا، اعتبارا بحسبه من اعتبار
 بحسبه ان يصح التقييد له تعريف المركب على هذا
 وان شئت تناوله بجميع المركبات لكن تعريف
 المفرد يوجب لا كيتنا ولا جميع المفردات لانها كيتنا
 مفردان بالنسبة اليهما وليس شي منهما داخل
 في تعريف المفرد ووجودية مفهوم احدهما دون
 الاخر لا يحل نقفا **قوله** اخر من عليه الم او اخر رتبة
 استلزام الترتيب بالنسبة الى الاستلزام للتركيب
 بالنسبة الى المطابقة وبيته بانه اذا دل جزء
 اللفظ على جزء المعنى الاستلزام دل عليه الاستلزام
 وهذه المقدمة مطوية لغنى عنها المقدمة الاولى
 المذكورة التي هي انه اذا دل جزء اللفظ على جزء
 المعنى الاستلزام بالاستلزام دل على جزء المعنى المطابق
 هو بالمطابقة كاستلزام المطابقة الاستلزام
 واخر من عليه بانه استلزام الاستلزام المطابقة لا يوجب
 استلزام دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الاستلزام
 بالاستلزام دلالة جزء المعنى المطابق لجزءه ان يكون
 المعنى المطابق بخرج بسيط لا جزء له ويكون المعنى
 الاستلزام كيتنا اول بترقم دلالة الاستلزام بالمطابقة
 كما سطر عليك وادرك هذا الغرض بالبيان
 المقدمة المبنية وحاصلها ان استلزام الاستلزام
 المطابقة يقتضي ان يكون الجزء الدال بالاستلزام دال
 دلالة بالمطابقة ولا يجوز ان يكون الجزء الاخر مطلقا

وجودهم

ولا ادناه

دل مرافا فحين ان يكون له معنى مطا بغير لغناه **قوله** عليك
 المطا بكون مجموع المطابقين معنى مطابقا
 مجموع الجزئين فيكون الجزء الدال بالاستلزام دال
 على جزء المعنى المطا بغير المطابقة البتة وهو المطا
 فانه قلت يحصل التركيب من ضم مهمل مع مستعمل
 كان يقال جئت مثل مهمل بل من ضم احد
 المترادين مع ال جزء يقول اني انجز شعرا شوقا
 قلت هما مركبان بتاويل يرتفع ال اهما كواثر و
 من جزء المركب وال اول يصدق تعريف مركب
 عليها اسلما نامل **قوله** فانه قلت اذا دل جزء
 اللفظ على جزء المعنى المقدمة المطوية المذكورة عليها بالمقدمة
 الثانية المذكورة مستند بجواز تركيب المذكور ال
 الاستلزام من الداخل والخارج فيجوز ان يكون المذكور
 المطا بكون اللفظية لاجد الجزئين جزء من المذكور الاستلزام
قوله يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المذكور الاستلزام
 بالمطابقة او يقتضي الاستلزام واجوب على ما ذكره
 قدس سره بتسليم المنع وبيان الدعوة بوجه اخر وبكر
 اجواب ايضا بجزء المقدمة المبنية اول وانما هما
 ثانيا بانه يقال مراد من رتبة انه اذا دل جزء اللفظ
 على جزء المعنى الاستلزام دل جزءه على جزءه
 بالاستلزام لانه كل جزئي المعنى الاستلزام لم يكن ان
 يكونا داخلين وال لم يكن مجموع مدلول الاستلزام
قوله فيترجم التركيب بحسب المطابقة فيحصل

اللفظة

قد دل على احد جزئي الدال على جزءه تام اللفظ على جزءه
 من اللفظية المقدمة المذكورة في جوابه عليه السلام
 قوله فانه قلت او قسم

لا يكون في التركيب حسب المطاوعة دلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى المطاوعة لا بد مع ذلك من قصد دلالة
جزء المعنى المطاوعة دلالة عليه لا يستلزم قصد ما قبل
قد عرفت سابقا أن معنى التركيب والمفرد مع ما ذكر
يتوقف على اتحاد دلالة الجزء وقصد ما هو على كون
الدلالة ملزمة لعقد ما قام مع صحه والآن **قول**
ولكن الضمائر تصلح لأن تخبر بأدواتها **الجزء**
ان تم لا يتم الا على قول من يقول ان الضمائر صنعت
بأدوات مفهومات كلية واستعملت في جزئياتها
واما على قول من يقول ان الضمائر التي صنعت لتعظم
والمخاطب وصفت بوضع عام للمعاني الشخصية
وكذا الضمائر الفاعلية ارجعه الى الشخصية واليه
قال في نسخة قد يتم اذ من المحقق المقرر ان اجزائي
الحقيق لا يصلح لأن يخبر به وكذا توجه الاشكال
بالاعلام واسماء الاشياء بالتمام والقول بانها
تصلح لذلك بالتأويل غير مانع في هذا المقام فالتأويل
الصحيح ان يقال المراد من عدم صلحية الادوات الخيارات
بما انزالها لا يصلح لذلك بنوعها وذلك الضمائر وان
كانت مانعة من الاخبار بها بشخصها الا انها بتوهمها
الذي هو الاسم صالحة لذلك وكذا العلم
واسماء الاشياء يعني ليس اسميتها مانعة من
ذلك بل شخصها الذي هو او زائد على اسمية
ويجوز التأويل ايضا بل في معناه غير محتمل

النقطة على جزء

بالملاحظة

بالملاحظة فانه لا يتم لعدم الصلحية المذكورة في
قوله لا يصلح لأن يخبر به لا يستلزم معناه بالملاحظة
وفي التأويل الثاني نظر مستغنى عنه **شاهد**
تعاول جيبان الى التأويل المذكور انه ذكره و
يقيد هذا في ضرب واحد من تقدير القول
بأن ادواته لا يصلح لأن يخبر بها او غيرها مما
يصح الاخبار عن الكاف والياء والهمزة
معناها معتبرة عنه بل كما في التثنية قام والياء
قاعدة وكذا عدم جيبان الى التأويل على تقدير
القول بأن المفرد اما ان لا يصلح معناه لان
يخبر به لورود النقص عليه بالمعاني الشخصية
الاسمية وجيبان صحة الى التأويلين اللذين
ذكرناهما **قوله** وفي الكلام من كون التثنية
يعني ليس بينهما فرق معنوي بينهما فرق لفظي ونظاره **لكن**
رحمة على الفرق اللفظي دون المعنوي فسقط
الفرق اذ في نسخة رحمه الله كما يقال ان يمكن ان
يغرق بينهما بحسب المعنى ايضا بل في التأويل
للمخبر به البتة وفي قول في الدار يجوز ان يكون
قد لا يخبر به خارجا عنه وح يكون مراده رحمه
بقوله ولا بد من حل في في الاخبارية انه لا دخل في
فيه بالخبرية لا مطلقا فليس يتألف له جواز كونه
خارجا عن الخبرية لا ينافي كونه صالحا لأن يكون جزء
منه وقد قال رحمه الله اما ان يصلح الاخبار به اصل

لكن ٣

كفي ومعناه لا يصلح له وجود ولا يلحق آخره
 فاذا كانا خارجين عن الحيز به السه غير صالح له
 يكون جواز منه غير مسموح ولا نقل عن بعض
 رساله قدس سره في كتاب ملك الدعوى من ان
 النسبة لعدم استقلالها لا يصلح لان يحيط بها
 ولا غنى لها واحد ولا مع غير ما يقرب بين نفسه
 ولا مابين دليل بل الظاهر انهما اذا ضمت الى
 غير ما تحت لا يحاط به بل حطة المجموع الى غيره امكن
 الاخبار بالمجموع ولذا جوزوا الاخبار بالجزء واسم
 الظاهر وسائر المشتقات مع اشتغالها على
 الغيب ولو لم يستقل المجموع بالمرحلة لعنهم
 الفعل لما امكن الاخبار به نعم بين ما ذكره
 سه هنا وبين ما نقل عن بعض كتبه مخالفة
 لكن انظر ما ذكره هنا فانه قلت كلمة لا موضوعية
 بنوع مخصوص هو نوع شئ مخصوص عن شئ مخصوص
 فهو نسبة مخصوصة بين شيئين مخصوصين
 على وجه نوع مرادة لمراد حفظها والالتفات
 حالها فحق مع طرفها وان كانت مستقلة بالمرحلة
 لكنها مع احد طرفها فقط لا يستقل وهما كذلك
 كتبت بفتح الاخبار بل جرت قلت كلمة لا موضوعية
 لما ذكرت لكنها مستقلة نهيا في تقريب شئ
 في نفسه لا عن شئ كلفنا مخصوصا هو شئ
 مخصوص على وجه يكون مرادة لمرحلة ولا

اعني به

ولا يستقل بالمرحلة فحق معه وله معنى بالموضوع
 الى معنى اخر غير مستقل بالمرحلة لكنه مع ما ضم اليه
 اعني جرح مستقل بالمرحلة فيصلح للاختصاص والقول
 بانها مستقلة في معنى مستقل بالمرحلة كما ذهب
 اليه البعض مع انه محال حاجة اليه وقول ما دلل
 بنا في منصوصه **فان حرمه** ولعلك
 تقول ان معنى لعلك نقول بزم من تعريف الاداة
 على وجه مستفاد من كنفهم ان يكون الالف
 الناقصة ادوات عندهم والظاهر ان ليس
 كذلك اذ بعد ان يكون ما هو الفعل عند الحاجة ادوات
 عندهم فنقول لا يفيد في ذلك حتى نهم ارجع
 انهم قسموا ال داه الى غير زمانية وزمانية و
 والزمانية وهي الافعال الناقصة لدلائلها على
 الزمان يعني ليس لك ما يستدل به على وجود
 الظهور ولنا ما يدل على خلافها غاية ما يجعل سببا
 لبعده عدم التعلق بين ال صطلحين وذلك
 انما يكون سببا له اذا كان التعلق لزما بينهما
 ليس كذلك لزم لزوم التعلق بوقوع الحال
 جهة البحث ولا اتحادا فقل لزوم قائم تحت كمال
 المنطق قسم المفرد الى القسم الثلثة عمل حطة
 بمعنى وانتم الى القسم ثلثة كذلك النحوي
 وكما انه بحث عن الاحوال العارضة للفظ بل حطة
 بمعنى كذلك النحوي فاحد الجهة قلت سئلنا

ذلك لكن المنظر انما يبحث عن اللفظ باعتبار انها
 دلل المعاني ونحوه فتمثل امر الدلالة عليها فنظرة
 اللفظ الى المعنى واما النحو فنقطة اللفظ الى اصلاح
 امر اللفظ وصيانته عن غير وجه اللفظ من
 جهة الارب والنسب والتركيب فنظرة اللفظ الى
 اللفظ وهذا هو المراد بوجه البحث وهي حارة
 متعددة **قوله** ولذلك انما يميزها عن سائر
 الالوان بسبب دلالتها على الزمان سميت بالكلمات
 الوجودية فالتمييز بسبب تسميتها باسم الوجود والدلالة
 على الزمان كما في الكلمات بسبب تسميتها بالكلمات
 واما كونها وجودية فلما هو دلالتها على وجود
 اخبارها بالاسماء وهذا التفسير اولى مما ذكره في بعض
 المحواش وقيل ولذلك انما دلالتها على الزمان
 كالكلمات وما ذكره بعض الافاضل وقال ولذلك
 انما تميزت سائر الالوان ببعض المنطقين كلمات الالوان
 لان كل على الزمان عندهم ومن ثمة ارجح اجل امتياز
 الالوان الناقصة عن سائر الالوان كامتياز
 عن الكلمات والاسماء وقوله اما ان يكون معناه
 غير تمام لغير المعنى المطابق كما يتبادر منه الى الفهم
 اذ لا حاجة الى حمل المعنى على الالوان من المطابق
 والتضمن به لئلا يشكل بالكلمة ولا يتوهم على يد
 النقص بالافعال الناقصة لغير الزمان المدلول
 عليه بالافعال الناقصة على وجه يفهم منه لا يصلح

للمعنى

لغيره ولا ثمة وهو المراد بغير الاسم كما في قوله قدس سره
قوله ويجاب بانها صالحة لذلك فام قلت
 قد عرفوا الموضوع بانها مال يتم حوزة الكلام العلية
 وعنده وهذا يدل على انها لا تصلح لغيرها وحدها
 قلت لا يدل على انها لا تجزأ وحدها والافعال
 لها وحدها انما هي من جنس حيز الالوان وحدها
 ونحو الالوان لا يستلزم نفي الالوان ويجوز ايضا
 ان يقال مرادهم ان لا يتم حوزة كسبنا الالوان
قوله وانما يصلح لغيره وحدها بالانواع
 المراد انما ان استقل بالملحظة كما عرفت في
 العرف وحي لا يرد المعاني المشخصة الالوانية
 كما سبق دلالتها على الزمان لانها يوضع الفعل صالح
 للافعال وان لم يصلح لغيرها ولا في ضمنها ولا في معناها
 مستقل بالملحظة وقد اقول بعض الافاضل
 ومن تبعه المنحصر بالمسند لئلا يتحقق بالامر
 والنهاية وبذلك التاويل في معنى ثمة دون غيره
 لورود المعاني المشخصة الالوانية والتاويل الثاني
 ثم التاويلين الذين ذكرناهما انما يصلح لوكالات
 المعنى في مفهوم الفعل هو النسبة الى فاعل ما
 كما ذهب اليه كثير واما اذا كان المعنى النسبة
 الى فاعل مخصوص فلان معناه ان لا يستقل بالملحظة
 بل يحتاج الى ملحظة ذلك الفاعل المخصوص الغير
 المستغنى عن ملحظته وهذا الكلام محل نظر لان فاعل ما

اللفظ الفعل

خارج عن معناه ومعنى الفعل لا يستقل بالملحظة
 الامة فاهو معناه لا يستقل بالملحظة هذا هو المعنى
 النظر الموعود قوله اولى بالتقديم لان الوجود في
 اشرف من كونهم اهلهم والاهم اولى بالتقديم ولانه
 مقدم في التصور على العدم الذي هو اضعف من
 اليه فيكون اولى بالتقديم في مقام التصور والى هذا
 الالوية نظر رحمه الله تعالى في شرح الوجوه في شرح
 كفاية الشيخ ابن ابي عمير في عبارة الكافية طبع
 قال رحمه الله والمراد بالهوية والصيغة المراد بالهوية
 المفردة بالصيغة العطفية للتفصيل هو المعنى
 الحرفي باعتبار تقدمها وتأخرها المضاف الى الحرف
 هو مجموع التقديم والتأخير لكل واحد منها والاضافة
 وان كانت سابقة على العطف صورة رعاية لار
 لفظي الالطاف متأخرة عنه اعتبارا بوجوب رعاية
 لار معنوي وحمل تقدمها على تقدم بعضها على بعض
 وان كانت متأخرة عن هذا القدر من التكلف
 الالافضلي المستدرك ذكرها قريبا وبحجج
 الى ارتكاب جملات الظاهر في الموضوعين
 قال رحمه الله وحركاتها وسكناتها الى الاولى
 ان يعول وحركاتها وسكناتها وسكناتها
 لئلا يتحقق بحوزة والمعتبر في الصيغة
 شخص الحركات فيختلف الصيغة بالتحسين
 باختلاف اشخاص الحركات كما قلنا في ضرب

وطلب مثل مع استحقاقها بالنوع والمعتبر في نوعها نوع
 الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف النوع
 الحركات كما قلنا في ضرب وضرب واعتبار التقديم
 والتأخير في مفهومها لا يترتب عن الهيئة مثل ضرب
 اذا صدر حروفه عن ثلثة اشخاص دفعه على وجه نصير
 لفظا واحدا فانها ليست بصيغة اصطلاحا وان كانت
 تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات وانما
 بعض الافاضل على اعتبار التقديم والتأخير في مفهوم
 الصيغة بانها لو كانت معتبرة في مفهومها لكان
 تقدم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا
 لا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف الحركة
 كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة للنوع
 لصيغة رضى وليس كذلك فيجوز ان يعتبر
 في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير فيها
 وباختلاف التقديم والتأخير لا يختلف النوع التقديم
 والتأخير وان اختلفت شخصها فانه في الالافضلي
 لكن يعني عليه في الحروف هو ان صيغة فاعل حركاتها
 بالنوع لصيغة الفعل مع ان الهيئة الى اصل لهما
 باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات
 والسكنات متحدة اللهم الا ان يمنع اختلاف
 الصيغة بالنوع فيهما **قوله** وانما عرض على
 من هذا الالافضلي وهو انتقال الهيئة الكلمة
 بالدلالة وقوله ان صح ما اشار الى رد الشهادة

كما ينبغي واستدل على عدم الصحة في لغة العجم باختلاف
 الزمان مع اتحاد الصيغة والقول بالاشتراك في الصيغة
 كما في لغة العرب ويكون مخصوصا للمادة او المقام
 ورسد المراد كلون التبين في لغة العرب قرينة
 الاستقبال واللام قرينة انكار تضعيف الاستدلال
 ولم اذ نظر الفصحى في اللفاظ نظر اهل الفن لانه
 حيث انه اهل الفن بل حيث انه يحتاج الى زيادة
 والستفادة فلان لم يرد في مساحات الالفاظ مفسر
 والموضوع لمررت الاشارة فيه الى اول مساحات
 الالفاظ حيث تكرر وبها يوزد على النذرة حوال
 مخصوصة باللغة التي دونها فاصدا الفصحى الزيادة
 ال اعتبار بظا **وله** روعليه ان اقول المدعى الزمان
 الماضي مدلول لطائفة من الصيغ المخصوصة المبينة
 في علم اللغة ولا يدخل للمادة في الدلالة على
 والزمان المستقبل والماضي مدلول لطائفة اخرى
 من الصيغ المخصوصة المبينة في حيث لا يدخل
 للمادة في الدلالة عليها والماضي المذكور في الشرح
 هو الدوران المفيد للظن الكافي في اشتراك
 بين المباحث وبيان ان كل ما وجد في الظائفة
 الاولى وجد الزمان الماضي سواء اتحد الزمان الماق
 او اختلف ولم يوجد شيء من الزمانين الا جريان
 وكلما وجد شيء من الطائفة علم الثانية وجد
 الزمان ولم يوجد الزمان الماضي وهذا هو المراد

في لغة العرب
 في لغة العجم

اتحاد

باتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة ولا يخفى في صدق
 واذا انتفى عن مادة الطائفة الاولى تمامها وخفة
 فيها شيء من الطائفة الثانية انتفى الدلالة على الزمان
 الماضي وتحقق الدلالة على الزمانين واذا انتفى منها
 الطائفة الثانية تمامها وتحقق فيها شيء من الطائفة الاولى
 انتفى الدلالة على الزمانين وتحقق الدلالة على الزمان الماضي
 وهذا هو المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة
 مع اتحاد المادة ولا شبهة في صدق ايضا فاذفع
 المدعى المذكور ان لا يبعد ما كانت قوله قدس سره
 قال في دونه فالصواب بشار الى اجواب وجه
 الاول في على ما يفيد الفاء في قوله قال في هذا
 المقام عدم لزوم السؤال المذكور في ظاهره وله وجه
 اول في اخره هو عدم انتفاء تعريف اسم والكلمة
 على هذا الوجه طر او تكسا باسماء الاعمال والصفات
 طما على الوجه انه ذكر المصنف **قوله** سموعة مرتبة في
 هذا التفسير مبني على ان يكون سموعة صفة مرتبة
 مرتبة كوطا مرتبة مع ورسد كوطا مرتبة واذا
 كان الاخر الصفة التي تقي سموعة كانت مرتبة
 في السمع سمونا بعضها قبل بعض وقوله رحمه الله
 هي الالفاظ او حروف سموعة كقوله سموعة وانما وقع
 لكشف والتفسير يعني ان المسموع مما يكون لفظا او
 حوفا ليعلم ان الطائفة ليست سموعة وفي بعض
 النسخ وهو الالفاظ او حروف وهو لويد فانكنا

التفسير

في لغة العرب
 في لغة العجم
 في لغة الفارسية

واذا عرفت ان معنى قوله والهيئة مع المادة ليست
 هذه الهيئة ان الهيئة مع المادة وان كانتا متبنتين
 باعتبار ان المادة مقدمة بالذات على الهيئة لطريق
 الهيئة عليها الى انها ليستا متبنتين في السمع
 لان من لوازم الترتيب في السمع كونهما كل جزء مسموعا
 والهيئة ليست مسموعة لانها ليست لفظا ولا
 حوتا ولا مسموعا ليس كذلك وحاصلها وان
 كانت حوتا لكانت بالمطابقة الى انما ليست جزءا
 للفظ الدال بالمطابقة لان اللفظ لا يكون الا متبنا
 مسموعا وهو المقسم ومعظم قرينة انما قد دفع
 الى ارادته اطلاق الحزب واراد به المقيد فيكون
 محاذرا لقرينة وجب التحرز عن استعمال اللفظ
 الحزبي بل قرينة خصوصية في التعريفات وليس
 معناها ان الهيئة مع المادة ليست بهذه الهيئة
 لانها مسموعة معاني ما ذكره في كلامه تفسير اللفظ
 الكل **نظر في قوله** فالسم اما ان يكون معناه
 واحدا او كثيرا يقال ان اراد بالمعنى ما هو المطابق
 لظاهره لا يصح جعل اللفظ بالقياس الى المعنى
 الحقيقي والمحاذر الثاني وان اراد به ما هو اعم
 لا يتعين بفعل العلم والمتواطىء والمشكك
 في القسم الاول انما يقول اراد به ما هو اعم
 لكن المقصود ان المعنى الذي اعتبر اللفظ بالقياس
 اليه اما ان يكون واحدا او كثيرا ومن المعنى ان

في قوله والهيئة مع المادة

القسم

في قوله والهيئة مع المادة

اعني

اعتبر اللفظ بالقياس اليه لانما في كثر المعنى المدلول
 ولا شبهة ان من شأن الهيئة والمتواطىء والمشكك
 وحق المعنى لا تعدو تحل في النقل ولا يشتر أن
 والحقيقة والمحاذر الثاني ان من شأن الهيئة والمدلول
 المعنى لا وحده هذا لكن يعني شيئا وهو انه يفرق انه
 اذا اعتبر اللفظ بالقياس الى المعنى المحاذر المشكك
 يكون فلما في حرف النجاة وليس كذلك وقوله سمع
 في حرف النجاة علما انما يصح ان يصح ذهب الى ان
 المضمرات والمبهمات كلها كلمات واما على قول
 من ذهب الى ان المضمر المشكك والمخاطب وبعض الضمائر
 واسماء الاشارة على حرف النجاة وكما في عبارة
 المقسم وهي قوله فانما تشخص ذلك المعنى سمع علما
 موهما لكونه تلك التسمية من المصطلحات القوم
 في انزال رجليه ذلك الوهم وقال سمع علما في حرف
 النجاة وجوبا حقيقيا في حرف المنطوقين وكان
 المقسم ذملا من ان تلك التسمية ليست من المصطلحات
 القوم فذكر بانها في المقام مقتضا عليها وهو بعد
 بيان المصطلحات القوم **قوله** جعل بين القسمين
 خصوصية بالاسم انما المقسم اللفظ ان اراد
 بما ذكره وجه التخصيص من طعن الكلمة والادارة
 على وجه يكون معانيها ليس متصفا بالكلمة والوجهية
 المصطلحات وهم وعدم استقلال معانيها من حيث معانيها
 بالملاحظة لا يقتضيه ذلك وان اراد به معانيها

ولما كان

والادارة

لا يتصف بشي انضافا متفرعا على الوصف وحاله
 انه لا يوصف بشي منها في تصف به كما يدل عليه
 قوله قد سسر فظهر ان معنى الاسم من حيث
 هو معناه يصلح للانضاف بالكلمة والوجه والحكم
 يلحقا عليه واما معنى الكلمة والاداء من حيث هو معناه
 فلا يصلح بشي من ذلك اصل فليس يمكن لا يحد
 انفعالا في التقسيم لا يقتضي كل خطة معنى المقسم
 على وجه يكون هو على ذلك الوجه ومع تلك
 الملل خطة معناه بل يكفي كل خطة لوجه اجمالي
 يكون هو مع قطع النظر عن كونه محفوظا تلك
 الملل خطة معناه كما يكفي للحكم على معنى من بانه
 غير متقل بالملل خطة بل انهم من القطع معنى من
 مع انه تلك الملل خطة ليس معناه واما هو
 معناه مع قطع النظر عن بزم الملل خطة والحق
 ان المحفوظ كما ان يكون معنى الحرف لا هو عبارة
 للملل خطة كما ذكره قدس سره في قوله ولما انشأ
 لا يكون معنى الكلمة والاداء بل معنى الاسم
 ليس ينافي في وجه التخصيص بل معناه
 وجه تخصيص القسمة بالاسم عدم شبيهة
 بالعلم وانما شئ من بعض معانيه فلو جعل المقسم
 اللفظ المفرد ويلزم من تقسيمه على الوجه المذكور
 ان يكون الحرف في آخر النفاة بالنسبة الى
 معناه الشئ من المقسم بالعلم وليس كذلك وجه

كل خطة

اخذ وهو انظر المطلق مقصور على الكلمة المعينة
 ومعناه بمعنى الاسم اذ هي المعينة في الجنس والفضل
 والخاصة والعرض العلم المركب منها المعرف وذكر
 الجزئية والتعريف طاماما على سبيل استطراد واما
 باعتبار انها من تامة تعريف الكل وموجب لمزيد
 ايضا كما يكون لمزيد اهتمام بها فقلدها انها اعتبار
 القسمة على وجه يكون مخيرة لهذا النوع من الكل
 فقط اظهر بالاهتمام العلم بهذا النوع من الكل
 كما في ما عدا من الكل ليس بجلي قوله وانما يتصرف
 المعنى وصلاح له يقال ان كل اجبا على كثير من
 للتفسير فصور الاسم الموصوف بازالة الكل
 اسما به والكثير من افراده اي افراد معناه
 وانما ذكر نوظنة لقوله فلا يخ امان ان يكون حصوله
 في افراده الذمعية والخاصية ان كان له افراد خاصة
 والمراد بها افرادة كجس نفس ال مر لا يجوز وفرض
 العقل والمراد بالتوبة عدم التفاوت بعد الوجوه
 المعينة في التشكيك وتكونها هناك انشأ له
 تعالى وقوله وصدق نفسه لقوله في حصوله والمراد
 امكان الصدق وكامل الانجاب لا الصدق بالفعل
 اذ الصدق بالفعل ليس شرط في المتواطى وقوله
 له افراد متوائمة في معناه اني امكان صدقه
 عليها كجس نفس الاشارة الى وجه التسمية وقوله
 فانما انشأ له افراد في الخارج ان اشارة الى جهة

كل رتبة

لست بمتبرع بغيره ولا بغيره بغيره

الغاوت بين المتألمين ولذا لم يتبرع لافراد
 الضعفة مع ان طرافوا ذهنية ايضا اذ لا دخل
 طاني التفاوت فانه قلت صدق الانسان
 على الافراد الخارجية بالسوية ممنوع كيف وامكان
 حمل الانسان على الاب كسب نفس الامر وهو
 المراد بالصدق مقدم على امكان حمل الانسان
 قلت هذا التفاوت راجع الى الزمان لا الى
 الذات وجودا وعدما والمعتبر هو التفاوت بين
قال الشارح رحمه الله والتشكيك على ثلاثة اوجه
 التشكيك اللفظي للناظر فيه وفي معناه على ثلاثة
 اقسام احدها التشكيك بسبب اولوية صدق الكل
 على بعض افراد منه على البعض الآخر بسبب
 التفاوت في الافراد كمالا ونقصانا فبعضه قوله
 وهو اختلاف الافراد في الاولوية اختلافا
 في اولوية صدق الكل على بعض منها او عدم
 اولوية صدق على البعض الآخر للتفاوت بينهما
 كمالا ونقصانا وقوله كالوجود ارجو وجود الواجب
 والممكن مثل المفرد للتفاوت ولفظ الوجود موصوف
 بازاء مفهوم الكل الصادق عليهم مشكك بالنسبة
 اليها باعتبار اولوية صدق على وجود الواجب
 لكونه اكمل منه من وجود الممكن ووجه كونه اكمل
 انه اتم لانه ذات تعالى واشتد لدوامه ازلا وبدا
 واقترن المراد قوة من شأن ذات الفرد لا اعم

والارجع الى كونه اشد قبض الفهم الثالث داخل
 في القسم الاول ولو تم وجعل التشكيك نوعين
 لصح كل كلمة احسن وانما التشكيك بسبب تقدم
 صدق الكل في نفس الامر على بعض الافراد وتاخر
 صدقه على بعض منها بعدا وتاخرها بالذات لا بالزمان
 كما عرفت كالوجود ارجو وجود الواجب والممكن
 وهذا ايضا مثال للمفرد للتفاوت والمراد بخصوله
 هنا وجوده وتحقيقه ويجوز ان يكون قوله كالوجود
 في المواضع الثلاثة في الشرح مثال للكل ويكون
 المضاف الى الواجب محذوفا في اربعة مواضع
 ارجو وجود الواجب وضع يجوز ان يكون المراد بخصوله
 هنا صدقه وانما التشكيك بسبب الشرح و
 والضعف ارجو اولوية الصدق وقدمها
 اولوية من شأنها الشرح والضعف بهذا التفرق
 ان يعلم هذا المقام فانه خفي على كثير من الانواع **فان**
رحمته ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع المعنى اخر
 المراد بالوضع ما يتناول الوضع النوع المعبر
 في المجاز والاصح تقسيمه الى حقيقة والمجاز قوله
 سواء كان في زمان واحد او لا وسواء كان بينهما
 مناسبة او لا يعنى المعبر في النقل امور اربعة
 تعدد المعنى وتقدم احد الوضعين ومناسبة
 بين المعنيين وكونها موصوفة بمرجحة للوضع
 الثاني وانتفاء المجموع لا يمكن ان يكون بانتفاء
 ارجو الاولوية كقولهم لا يمكن ان يكون بانتفاء

السعد وله كثرة المعنى معتبرة في القسم الثاني فحين
 ان يكون انتفاء احد الامور الثلاثة او اثنين منها
 او المجموع فلذا اقتصر على اشارة اليها ففكر
 سواء كان في زمان واحد اشارة الى انتفاء المقدم
 حرموا الى انتفاء الكل او اثنين منه احتمالا وقاروا
 كما بينهما مناسبة ان لا تقدم اول ترجيح فقط و
 والظاهر ان المقصود هو الاشارة الى الثاني او
 الى المناسبة اصل اشارة الى انتفاء المناسبة
 حرموا الى انتفاء الباقي على الاحتمالات فام قلت
 ان المقدم والمعنى وتقدم احد الموضوعين وكما بينهما
 مناسبة فمن اين يعلم ان الوضع الثاني لا اجل
 المناسبة فكون اللفظ منقول او حقيقة في احدهما
 مجازي في الآخر اول الالجلها فكون اللفظ مشتركا
 قلت ان كان كل الاستعمالين محتاجين
 الى قرينة حكم بانه مشترك وليس الوضع الثاني
 لاجل المناسبة وان كان احدهما محتاجا الى القرينة
 فقط فام كان الاستعمال في المعنى الاول محتاجا
 اليها كان منقول واليه اشار رحمه بقوله فام
 ترك استعمال اللفظ في المعنى الاول يستلزم
 منقول وان كان الاستعمال في المعنى الثاني كذلك
 حكم به اللفظ حقيقة في الاول مجازي في الثاني
 والوضع الثاني لاجل المناسبة ولو كان رحمه
 ايضا لابد للجازم قرينة كما ذكر فان ترك يستلزم

منقول

منقول كما ذكرناه قصدا للفرق واضحا تمامه
 من كلامه رحمه ايضا **قوله** من اجل التفكير
 وجملة ابيان لذات القوائم الاربع المنقول اليها
 الى المطلق ذات القوائم الاربع يعني المنقول اليها
 ذات القوائم الاربع المحصورة في هذا النوع الثلاثة
 ولم يرد ان المنقول اليها من النوع الثلاثة كما يوهم
 ظاهر العبارة كيف ولو قيل ركب تلك دابة
 واريد به الخمار مثل مخصوصه كان مجازا وكذا لم
 يقتصر على ما ذكره بيان وذكر في بعض الخواش
 ان الادنى الى انقضاء عليه لعل يوهم ان هذا بيان
 لمطلق ذات القوائم الاربع وهذا مبني على ان
 يكون المنقول اليها من النوع الاربع الى كل
 المناول طحا وقد عرفت ان هذه المفهوم
 من الصحاح ان الدابة انعم ما ذكر رحمه لانه قال
 الدابة التي تتركب من الكوب انتم من هذا النوع
 الثلاثة لصدة على البعير ايضا **قوله** وتيسر
 الى العوس خاصة يمكن الجمع بينهما بان يكون ما ذكر
 رحمه البوب العوس وما قبل هو البوب الحيد
 او العكس فيكون هناك عروفا **قوله** اعلم ان الخمر
 يقال الكلي يقال العوم والملكة فلا يجامع
 شيئا من ان لا يقال ان اراد ان يقال
 نظرا الى وضع واحد مسلم يكن المشترك ايضا
 كذلك فلا تفاوت وان اراد يقابله مطلقا فممنوع

او يجوز اجتماعها نظرا الى وسعها او اكثر لا يقول
 المراد ان اللفظ باختيار معناه هو باختيار جوني
 لا يجوز ان يكون كلياً ويجوز ان يكون باختياره
 مشتركاً وكذا الكلام في الكلي والمشتك **قوله**
 الادلى ان يقال للحركة حول التاء في المعنى
 هو اصل اللفظة النسب بالمعنى الاصطلاحي المعنى
 المعنى الذي ذكره رحمه الله مع ان القول بالتقليل
 في المرتبة الادلى اقل مؤنة وما ذكره بعض النحويين
 من ان في كلام النحويين تاجاً ووجهين احدهما
 تعميم الحركة وتاثيرها في تخصيص بالسك فليس شيء
قوله فبذلك بمعنى مفعول الصفات التي هي
 على وجه تسمية ان كانت مشتقة من الفعل المتعدي
 يجوز ان يكون بمعنى المفعول والفاعل والقربة
 تختص باحدهما وان كانت بمعنى المفعول يستوي
 المؤنث مع المذكور لا يلحق طاء التانيث الا اذا
 وقعت صفات لموصوفات مؤنثة مخدوفة
 وقع يلحق طاء التانيث كما في قولهم حوت فبذلك
 بن فلان امرأة قبيحة بن فلان وام كانت شقيقة
 من الفعل التام لا يكون الاعمى الفاعل ولا يستوي
 فيها المذكور والمؤنث بل يلحق تاء التانيث طاء
 والحاق تاء التانيث طاء لا يكون الا في حالي الوصفية
 واذا نقلت منها الى الاسمية بالحق التاء بها التانيث
 بعد ذلك حماد وبعد التاء فيها بعد النقل فالظاهر

ان حركة التاء في قوله حوت فبذلك
 هي من حركات التانيث لا من حركات
 التثنية كما ذهب اليه بعضهم
 والظاهر ان حركة التاء في قوله
 حوت فبذلك هي من حركات التانيث

ان تاء التانيث للحركة الحاقيل النقل نقلت الصفة
 منها الى الاسمية اذا انقرض الفعل او اجتزعت الصفة
 المذكورة شقة من الفعل المتعدي بتغيره بها مع
 فبشكل او التاء وتحتاج في دفع الاشكال الى ان يتغير
 الصفة منقوله الى الاسمية بل تاء ثم الحق طاء التاء
 لا التانيث بل للنقل او يتغير طاء التاء على نحو
 مؤنث مخدوف قبل الفعل فيجب التاء التانيث
 ثم منقوله مع التاء الى الاسمية واذا اجتزعت شقة
 من الفعل التام فلا يحل في التاء ولا حاجة الى ان
 اربك شي من المكلفين وفيه ترجيح لا اعتبار
 اشتقاقها من الفعل التام ولعله رمية التاء
 الى الاول لان اشتقاق الفعل من الفعل المتعدي
 وكونه بمعنى المفعول اشتقاق **قوله** وبالنظر
 الى معنى هذه اللفظة وهذا التقسيم للفظ بالحق
 الى غيره من اللفظ ايضا يعني ان التغير في اللفظ
 دخل في هذا التقسيم لان غيره مستقل فيه وقوله
 رحمه الله اخذ الترادف ارضه المترادف اخذ
 من الترادف والمترادف هو ما خذ من المرادفة
 والادلى ان يقول من المرادفة بدل قوله من الترادف
 ليكون اشاق الى وجه تسمية المرادفة قصداً
 لانما اذ هو المذكور في المتن لا المترادف
 وليكون اوفق بقوله رحمه الله للمباينة المفارقة
قوله فاعلم الناطق عن موصوف بالغنيج يعني

ان حركة التاء في قوله حوت فبذلك
 هي من حركات التانيث لا من حركات
 التثنية كما ذهب اليه بعضهم

بوصف الناطق بالفضيغ يقال ناطق فضيغ والايو
 احد المترادين بالحواء لعدم الفارقة والفضاحة صفة
 للناطق لما في اللغة كون اللفظ خاليا عن الملكة
 واللحن وفي ثروت ارباب العونية كون اللفظ جاريا
 على القوانين المستتبطة مستقرا وكلهم كثر الدور
 على السنتهم فحق هذه من المعنيين صفة للفظ قائمة
 فيصح وصف المطلق بالفضيغ انما الص او الحار
 كما يصح وصف الناطق بالفضيغ انما الص او الحار
 لفظه طوع على هذا صفة حوت على غير منتهى له اذ ان
 الفضاحة ما ذكرنا واما اذ انتمت بالملكة التي
 بقدرها على التعمير المقصود بلفظ فضيغ فالفضاحة
 للناطق خاصة وقوله مع صدق الناطق على
 وان افترق في الفضيغ اراد به ان الناطق اعم مطلقا
 من الفضيغ يدل على قوله وابعدها توهم الترادف بناء
 بين اثنين بينهما عموم وخصوص من وجه وهذا انما يصح
 اذ انتمت الفضاحة بالملكة المذكورة واما اذ انتمت
 بالمعنيين الاخر المذكورين فلان اذ يصدق الفضيغ
 بدو الناطق على اللفظ وحي لا يصح القول بان
 الفضاحة صفة للناطق اللهم الا ان يراد بالفضيغ هو
 المشتق من الفضاحة التي هي الاطلاق العام وهو لا يمكن
 والاعمال سيف صايم بالملك والعموم قوله قدس
 وكان منشا الظن المتب وبن قوله كان
 بطلانه في الغيرة اظهره قدس منشا الظن

في قوله ناطق بالفضيغ
 في قوله ناطق بالفضيغ
 في قوله ناطق بالفضيغ

في كل من جملة هؤلاء انعكاس المذكور وخض الكنا
 في الذات في كل من ايضا بالمتب وبن وصل كل من
 في كل من على انه بيان لللفظ وفي المتباين المذكورين واما ما
 بطرئ الاول والظاهر انه لا حاجة في كل من الى شيء
 من هذين التخصيصين لانه منشا هذا الظن يجوز
 ايضا ان يكون توهم ان الترادف هو الاتحاد بالذات
 بناء على انه يخص كل مترادين وكل من جملة ظاهر
 في هذا العموم حيث قال لانه الترادف هو الاتحاد بالمفهوم
 لا الاتحاد في الذات ثم قال فانه الاتحاد في الذات
 من لوازم الاتحاد في المفهوم وهو العكس والظاهر من هذا
 الكلام ان جملة جوارح الكلام المتوهمين منشا حيث
 لغرض لتفرق بينهما وايضا الاتحاد في الذات اعم من
 ان يكون في الجملة كما في المتباين المذكورين او دائما كما
 في المتباينين هذا والقول بان المترادين ولهما
 اللفظ متحدة في الذات فرع للقول بان اللفظ كلي
 نظرا وان المتحد في الذات هو المفهوم وان المترادين
قوله الاظهر ان يقال معنى الفارقة التامة يطلق
 على معنيين احدهما انما هو وهي الفارقة الجديدة اصل
 من تركيب التام وانها العام وهي التي يصح التكوين
 من المتكلم عليها والثاني هو كمرادف الاظهر ان يفهم
 اللفظ المحتمل للراد وعنده ثم يؤولي ما يخصه بالراد
 ليكون قرينة عليه ولو فهم اللفظ المختص بالراد الذي
 هو المعنى الاعم ثم يؤولي باللفظ المحتمل له ولغيره لا يمكن

في كل من جملة هؤلاء
 في كل من جملة هؤلاء
 في كل من جملة هؤلاء

ان كل اللفظ الثاني على المعنى الخاص ويجعل قيدا
 للعدم فيحمل في المراد وما ذكر في بعض المحاور
 وفعلا هذا الكلام من انه لا يبعد جعل قوله ولا يكون
 مستقيا نفسه القوله بعينه فانه ثمة فلما كان
 لغوهم ان المراد بالفتحة التامة الفاسد المحذور في
 شيء لان احتمال جعله نفس الفتحة لا يرفع اليهم
 ولما كان للفتحة التي يصح السكوت عليها مراتب
 فكان المراد بواحدة منها بعينها كان فيها ما يحتاج
 الى التفسير فلذا عطف رحمه قوله ولا يكون مستقيا
 له على قوله بعينه ليكون في حيز اي الفتحة يصح السكوت
 ووجه كون قوله رحمه كما اذا قبل زيد في غير الخ
 المراد بالاستدعاء والانتظار المنفيين فاذا ذكر قدس
 هو ان المراد بكلمة ما في كما الانتظار وهو مقبول مطلق
 للنوع والتشبيه والعامل فيه ينظره المحاط بقدر
 الكلام ينظره المحاط بانتظار كما ينظره حاصل
 اذا قبل زيد والمنفرد في كل من رحمه هو الانتظار
 المقيد بالقييد لا الاستدعاء المقيد لكن في الانتظار
 المقيد يتضمن في الاستدعاء المقيد فاذا ذكر قدس
 بل في قبه فاذا قدس رحمه قوله المراد بالاستدعاء
 والانتظار المنفيين ان اخذها منفردا والآخر
 صريحا كما في رحمه لانه انما كان معنى له في هذا
 اريد بالاحتمال كونه دائرا بين الامرين وهو شائع
 المتبادر منه واما اذا اريد به التحمل في الخبر فيحمل العطف

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان معنى قوله رحمه

ان يصف به فله معنى فلهذا رحمه اراد به انه لا معنى له
 يصح لعمامة التعريف او المعنى الصالح لمقام التعريف
 ما يكون واضحا من اللفظ **قوله** واما اذا افسد الصدق
 بمطابقة النسبة الى بقا عية او الامة عية للواقع
 لا يقال الواقع ايضا هو النسبة الى بقا عية او الامة عية
 فلما تصور المطابقة الى يقتضي التعريف لا ينفرد
 التعريف بالاعتبار كاف للمطابقة وهو هنا متحقق
 لانه النسبة الى بقا عية او الامة عية باعتبار كونهما
 مدلول للخر غير باعتبار كونهما خارجا عن نطاق المدلول
 بالواقع لا الموجود الخارج عن النسبة مما لا وجود لها
 في الخارج كما تقرر في موضعه **قوله** ان رحمه فاما
 ان يقارن الاستعمال او تعارض التواضع او تعارض
 الخصوع المراد بمقارنة الاستعمال استعمال حقيقة
 الطلب مع وجه يقتضيه القول سواء كان المستعمل
 غالبا او لا فالمراد بتحقيق من المساوئ من الذي
 وكذا بمقارنة المساوئ فيتحقق التماس في كل ما على
 والادنى والمتعارف ان التماس ما يكون من نوع
 من الخصوع لا الى حد الدعاء والادنى قوله فان لم يدل
 على طلب الفعل عدم الدلالة وضعاف بقرينة قسمة
 لا اصل فلينوجه ان التماس والتعريف والتعريف هما يدل
 على طلب الفعل اما البند فلانه يدل على طلب
 الاقبال واما الخوان فلانها يدل على طلب
 الممتنى والمتعرج والمراد بالطلب هنا ميله الى الطبع

في القسم الثاني

الى حصول المقصود سواء كان الـ مثال مقصودا او لا
وسواء كان حصوله اذ لا يقل ردا ان التمني قد يكون محال
معلوم ان استحالة العمل لا يطلب العلم استحالة
وانما لا يتوجه له دلالة من الاشياء في الطلب
ليست وضعية اما التمني فلا موضوع له في
حالة مخصوصة تنبها مبداء الطبع الى حصول التمني
ولا ظاهرا با دهي محبة حصول التمني المحصور
محبة مخصوصة في وجه كونه الى انقوت حاكم
التمني والتمني كما هو معاني سائر الحدود واما
الزجر فلا في ايضا موضوع لان حاله مخصوصة
واظاهرا با سقيا مبداء الطبع الى حصول المنجز
وهو الظاهر في مخصوصة في حصول المنجز في
ما عرفت من معنى التمني والتمني فلا كلمة بالتمني
ليست موضوعه بمعنى يقبل حتى يكون مرادف له
وفعل مثله بل هي كلمة موضوعه لانها اختيار
مخصوص في حوزة مخصوصا وضعت لانها كغيرها
زبد مثله فيطلب منه شئ وذلك انما يكون عند
طلب الاقبال فيموتة هذه المقارنة يدان على طلب
الاقبال والتمني ليست بطلب الاقبال واما التمني
الزاد بطلب الاقبال بحرف نائب نائب او نحو
فذلك مساهلة منهم اختاروا في موضوع الـ
ولاحد ان يقول معناه على التمني المذكور لا يستفهم
والتمني خارج عن القسم انظر الى انظر في

في القسم الثاني

قوله لكن المصير يخرج اليه ويقرنة قوله ولو ارادنا ان
في القسم على ما ذكر في الشرح اكثر التمني مع انها داخل
في المقسم لانها مثال في طلب القسم ماهرة
للشئ وحقرا مبداء وهذا اقل في التمني مفتوت
لما هو المقصود منه ان في الضبط اما خروج التمني
قوله لا يفيق جعله من التمني لانه استعمل في التمني
التمني طلب لا التمني على ما تميز الحكم بعينه المقصود
التمني منه الاستعمل في التمني وفيه ان هذا التمني
المسبة المصحة التسمية بالتمني لا تراعى المقصود
الاصح من الله ايضا ليس التمني على ما تميز الحكم
بل الـ اختيار والاقبال مع انه مندرج في التمني في
ومناسبة في التمني باذنه لا يظهر خروج التمني
عن القسم بل عن القسم الثاني فقط وذلك لاني اذ
وخوله في القسم الاول قلت لم يتوضعا في حوزة
عن القسم الاول اختاروا في موضوع الـ
وال على طلب الفعل ونحوه في كلمات التمني
موضوعه لانها في حالة مخصوصة تنبها مبداء
الطبع الى تمني الخاطب وتعليق التمني وكذا الكلام
في التمني ويخرج حوزة عن القسم قوله فكل طلب
كيف يصح ادراج في التمني مع ان الاستفهم في
هذا المنع معذرة بتفنيها قوله رحمه لكن ادراج التمني
تحت التمني ولم يعتبر المناسبة اللغوية وهو في
الادراج صحيح يعني ان ادراج كيف وهو

الادراج

الادراج

داخل في القسم الاول المقابل للثاني لدلالة على الطلب
 وضعا وما ذكره في الجواب اثبات للمقدمة المنعقدة
 ومقتضى ان الاستفهام داخل اما في المقسم الاول واما
 في القسم الثاني اذ لا ثالث طبعه لا يسيل الى الاول
 لان القسم الاول باول على طلب الفعل وصفا والمطابق
 بالاستفهام هو الفهم وهو ليس بفعل بل انفعال وكيف
 وتعالى ان يقول ان لا يقع ان يعود ويقول كل مك هذا
 يدل على ان المراد بالفعل ما هو الفعل حقيقة لا على
 اليجاد والناشر وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون المراد
 ما هو الفعل في المتعارف ارباب اللغة والطلاء الفعل
 على المعاني المعهدة كلها ففعل او انفعال شايع وايضا
 كل ما ينسب على ان يكون المطالب بالاستفهام طلب الفهم
 وهو مطلق المطالب بالاستفهام وطلب الفهم هو المقصود
 والاستفهام فعل حقيقة فافهمت من قبل المشت المراد الفعل
 ما هو المشتاد منه وهو انكار الجوارح لا مطلقا والاستفهام
 ليس كذلك قلت ما لنا او معارضا فعل هذا المراد ان لا
 يكون نحو علمني واثمني وما اشبههما لمراد فعل بل
 ولا يخفى عليك ان جميع ما ذكر من الفهم والمنع والاثبات
 والمعارضة كلام على تقدير تسليم ان يكون الاستفهام
 والى على الطلب بالوضع وقد عرفت ما هو الحق
 فاما كانه هذا الكلام من باب مجازة الخصم فليس
 والى فغنى منافسة قوله كما فعل بعضهم وهو شيخ
 ابن الحبيب وما فعله موافق لما عليه ارباب العربية

في قوله
 كيف

انهم

من عدم ادراج النفي تحت الامر وما اورد عليه من النقص
 بصيغة كفت وهو امر مطلوب به فعل هو كفت
 ممد فوقع بالمطلوب بالصيغة انما هو الفعل المطبق
 والخصوصية مستفيدة من المادة التي هي جوهر وجود
 وكذا الحال في كل امر قوله وهو معدود لبعده باعتبار
 استمراره يعني استمراره وانما قد ورد انهم لم
 يكن نفسه كذلك والمطابق بالنهاية حقيقة هو استمرار العلم
 لا العلم نفسه قوله وقد عرفت ان الاستفهام يدل على طلب
 الفعل اقول قد عرفت المناقشة فيه ان هذا الكلام منه
 يدل على ان السابق ليس من باب المجازة وقوله وكيف لا
 انما لا يتم اذا ثبت دلالة على الطلب بالوضع وهو م
 والمراد بالمراد الاول راي من يرى الفهم غير معدود والمراد
 الثاني راي من يراه معدودا كما عرفت قوله وانما قد
 الاستفهام بالحيثية انما يعني لو افترضنا في بيان مفهوم الاستفهام
 على ما يكون المقصود منه حصول شيء في الذهن اذ الحق
 الاصل لا تنقضي نحو علمني واثمني لان الحق لا يصلي
 منها حصول شيء في الذهن كما ان الاستفهام كذلك
 لكن هذا المقصود في الاستفهام مفهوم من الصيغة بخلاف
 فان صيغتها لا يدل الى طلب حصول امر في الخارج
 واما ان ذلك لا يخرج له اثر حصوله في الذهن
 مقصود فلا بل بخصوصية انما يفهم من المادة المفردة
 لها بزم الصيغة والمراد بالخارج في قوله شيء في الخارج
 الوجود الاصل سواء كان محله الذهن او خارجه

اولا وبالذهن وهن المتكلم والمراود بالماح خارج وبعينه
فلما يتقضى توفيت الهم والهمى بالعلم ولا تعلم **فان**
المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضعها بالاطار
الالفاظ اختلفوا في ان الالفاظ موضوعه بازاء الصور
الذهنية التي هي العلوم لو بازاء ذات الصور التي
هي المعلومات فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم الى
الثاني لكن اتفقوا على ان المستعمل فيه المقصود بالاف
هو المعلومات وايضا شاع استعمال الصور فيما بينهم في كل
المعنيين فيمكن تطبيق عبارة رحمة على كل المعنيين
لكن الحق هنا هو الثاني لا يجعل المعاني مقابلة لكل المعاني
وهما انما يكونان من صفات المعلومات لا العلوم او
عرفت هذا المعنى في هذا المقام هو الالحاح على صورته
في الذهن من اللفظ وهذا معنى قصد المعنى من اللفظ لان
حيث زادت على حيث انه حاصل في الذهن منه بسبب
وضع اللفظ بازاءه لا بسبب انقضاء الطبع والعقل
فان الاول افراد المعنى الموقوف له التعريف بالافراد
وذكر اللفظ من الموقوف وذكره كجسفة فيه وكأنه اكتفى
بقونية المقام والاشعار بالجسفة من ذكرها والمراود بوضع
اللفظ بازاءه وضعه بازاءه قصد اوضحنا وتبعا لبقا
المعنى المتميز والتميز وعبر المعنى عن المقسم بالمفهوم
في مقام التقسيم والمعنى في عنوان الفصل وبعينه رحمة
اشعار بانها متحدان وانما اختلفا اعتبارا وعبار
فانهم يعبرون عن حصول الشيء في الذهن من اللفظ تارة

المعلومات

بالقصد

بالقصد والعناية فيقال قصد هذا الشيء وعنى من اللفظ
وتارة باللفظ فيقال قصد هذا الكلام الاله يعبر عنه في هذا
المقام تلك العبارة بكسبا واحدا قوله وقد يكون في الظاهر
المعنى على الصور الذهنية التي هي المعلومات وحصل منها
لان يقصد باللفظ اللفظ الموضوع سواء وضعه لفظا
بالمعنى الذي عرفت لم لا يكتف بلفظ المقام انما
بعبارة النفس ووضع المعنى المفرد والمفهوم منه المفرد
بالفعل وانما نظر الى اقسام اللفظ وكما ان اللفظ
في نظرهم اعظم المعنى المفرد فالمعنى هو المعنى الثاني
قوله يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون سببا
لجزائه كما يتبادر من وصف المعنى بالمفرد والمقصود
انه رحمة ازال بلفظ الحزم الوهم الناشئ من وصف
المعنى المفرد وهو يتبادر الى باب ملة والقول بالافراد
والتركيب يستفاد من اللفظ افسالة والمعنى بغير صحيح
اذا حمل الافراد والتركيب على المعنى الذي في مباحث
الالفاظ اعني دلالة جود اللفظ على جود المعنى فغير
دلالة عليه اما اذا حمل على معنى او كلام يرد بالتركيب
كأن المعنى بحيث يرد جودا من جود اللفظ والافراد
ما يقابل له بل يقع في الامر بالعكس فما ذكره قدس سره
من قوله فيقال المعنى المفرد يستفاد من اللفظ المفرد
توفيقا على ما ذكره من وصف المعنى بها بتعانه شديدا
لا يخالف مقصوده فكيف قال ان يقول فيقال
المعنى المفرد لما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب

ودلالة هذا القول عليه باعتبار ان المراد به ما يكون مانعا
 ونوع الشبهة فيه عند العقل وحاصله انه لا يجوز للعقل
 اشتراك بين كثيرين ولحملة انه يمنع للعقل فرض
 بين كثيرين فاما قلت اذا حصل الكل في العقل فرض له
 بسبب حصوله في نفس غريبة لشخص فكيف للعقل
 مع هذا الشخص فرض اشتراك بين كثيرين فقلت
 قد دلت ان المراد بالاصل حاصل في وجوده ظلي غير
 اصل والنشخص الغرض له في العقل حاصل فيه
 بوجوده ظلي فالحاصل في هذه الصورة بوجوده الظلي
 بمجرد هذا الحصول لا يمنع للعقل فرض اشتراك بين
 كثيرين نعم لحظ العقل مع هذا الشخص كما في هذا
 الشخص ايضا موجودا انه بوجوده ظلي ويكون
 الحاصل في بمجرد هذا الحصول مانعا فرض الاشتراك
 ويكون في قولنا **وله** لما كان ظاهر العبارة يدل على ان
 المانع من الشبهة هو نفس الصورة وليس كذلك بل
 المانع هو المنصور الشخص والتصور شرط بسبب
 واستناد المنع اليه استنادا الى السبب فيه على المراد
 منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور بسبب **فان**
 وهو محصور في المفهوم وهو حاصل في العقل له شخص
 عقلية ولوازمه ونظائره عليه واما بهية هي المراد به
 فذكر ذلك ليعلم ان مناط الكلية والجزئية ليس الماهية
 من حيث هي دون باقي المذكورات فلا سهو ولا حيل
 ان اضافة المنع اليه بانية وفائدة ما ذكره وكلامه

اصيل لاص

مبني على ان يكون الاضافة المنع اليه بانية وفائدة ما ذكر
 لامية كما هو الظاهر لكن الغيبة الصادرة عن الظواهر
وله يريد ان لو قيل كل مفهوم له معنى زاد على التعريف
 وهو كل مفهوم اما ان يمنع من وقوع الشبهة له فبذلك
 المنصور والثاني النفس لكل فائق اما فائق
 فهو انه لو لم يذكر مفهوم اسناد المنع الى المفهوم لمحتما
 وجوده الخارج كما في اسناد سائر الافعال الى فاعليها
 ومع دخل مفهوم الواجب في حد الحرج لا باعتبار وجوده
 الخارج بل باعتبار ان منع اشتراك بين كثيرين فلما زاد ذكر المنصور
 علم ان المنع باعتبار وجوده في النفس دون الخارج واما فائق
 النفس فهي لو لم يذكر بالتوهم ان اسناد المنع الى المنصور
 باعتبار ان له دخل في المنع لا باعتبار انه مستقل فيه ومع
 دخل مفهوم الواجب في حد الحرج في المنصور مع ملحة
 برهان التوحيد مانع فلما زاد ذكر النفس علم اسناد المنع
 باعتبار استقلاله وما ذكره رحمه في بيان فائق النفس
 بالنفس لكنه قد سببه حمله على بيان فائق التقييد بانه
 حل الخارج في قوله رحمه بالنظر الى الخارج على خارج المفهوم
 وجعله متناولا للوجود الخارج والدليل الخارج الذي هو
 برهان التوحيد وجعل الدليل الخارج المذكور في قوله
 رحمه فاما الشبهة متممة فيه بالدليل الخارج متناولا للوجود
 الخارج وبرهان التوحيد لكن هذا خلاف الظاهر حاصل
 كلامه رحمه على ما حمله عليه رحمه انه انما قيد بالنفس
 المنصور له من الكلمات ما يمنع الشبهة بالنظر الى الخارج

في قوله تعالى ولا يكون الاضافة المنع اليه بانية وفائدة ما ذكر
 لامية كما هو الظاهر لكن الغيبة الصادرة عن الظواهر
وله يريد ان لو قيل كل مفهوم له معنى زاد على التعريف
 وهو كل مفهوم اما ان يمنع من وقوع الشبهة له فبذلك
 المنصور والثاني النفس لكل فائق اما فائق
 فهو انه لو لم يذكر مفهوم اسناد المنع الى المفهوم لمحتما
 وجوده الخارج كما في اسناد سائر الافعال الى فاعليها
 ومع دخل مفهوم الواجب في حد الحرج لا باعتبار وجوده
 الخارج بل باعتبار ان منع اشتراك بين كثيرين فلما زاد ذكر المنصور
 علم ان المنع باعتبار وجوده في النفس دون الخارج واما فائق
 النفس فهي لو لم يذكر بالتوهم ان اسناد المنع الى المنصور
 باعتبار ان له دخل في المنع لا باعتبار انه مستقل فيه ومع
 دخل مفهوم الواجب في حد الحرج في المنصور مع ملحة
 برهان التوحيد مانع فلما زاد ذكر النفس علم اسناد المنع
 باعتبار استقلاله وما ذكره رحمه في بيان فائق النفس
 بالنفس لكنه قد سببه حمله على بيان فائق التقييد بانه
 حل الخارج في قوله رحمه بالنظر الى الخارج على خارج المفهوم
 وجعله متناولا للوجود الخارج والدليل الخارج الذي هو
 برهان التوحيد وجعل الدليل الخارج المذكور في قوله
 رحمه فاما الشبهة متممة فيه بالدليل الخارج متناولا للوجود
 الخارج وبرهان التوحيد لكن هذا خلاف الظاهر حاصل
 كلامه رحمه على ما حمله عليه رحمه انه انما قيد بالنفس
 المنصور له من الكلمات ما يمنع الشبهة بالنظر الى الخارج

مفهومه الذي هو الوجود ودرهم التوحيد مثل كواجب الوجود
 كالمشركة مستغنية بالدليل الخارج الذي هو وجود الخارج
 وبرهان التوحيد وهو باعتبارها داخل في حد كجزئي فائدة
 التصور لوجه عنه باعتبار الوجود ووجه النفس باعتبار
 الدليل **وله** وكالاتها بالمكان العام فبما شارة
 الى ان في عبارة المثال المذكور في الشرح مساهلة والى
 ان مراد هو اللفظ دون الخاص ووجه المساهلة
 انه غير عن الفاعل في هذا المثال ومن المفعول في
 المذكور بعدم اعني كالوجود بالمصدر ووجه القول
 بالمساهلة ان اللفظ العام والوجود لمطلق لا يصدق
 على شئ من الموجودات حقيقة او مقدرة بحسب نفس
 الامر فبما يصدق عليه تقطعها بحسب وهو اللفظ
 والوجود والارتفاع التقيض عن اللفظ الموجود
 واستحالة بدلية فلهذا المفهومين افراد بحسب
 نفس الامر فلا يصدق شئ منها مثالا للكل الغرضي
 الذي لا فرد له الا بحسب فرض العقل ولهذا يعبر عنه **والفرد**
 بالكل الغرضي بخلاف الامكان بالمكان العام
 والوجود مطلقا فكل موجود يصدق عليه
 بحسب الامر ان يمكن علم وموجود مطلقا ولا يصدق
 عليه شيئا بحسبه والاجتماع التقيض وهو بين
 الاستحالة وانما يخص الامكان بالمكان العام
 والمنازل لكل موجودات واجبة كانت اول
 ومعدومات مستغنية كانت ام لا لانه اللفظ العام

لا بد

لا يتناول الواجب وتنتفع فيها ولها تقيضه فلهذا
 بحسب نفس الامر وانما فائدة الوجود بالطلاق لانه الموجود
 الخارج عن تنازل الموجودات الدينية فبما تقيضه
 والموجود الذي لا يتناول الموجودات الدينية فبما
 تقيضه فلهذا تقيضها افراد بحسب بخلاف المطلق فبما يتناول الموجود
 فلا يتناول تقيضه شيئا منه **وله** يعلم ان افراد الكل التي
 يتحقق بها كلية وصف افراد الكل التي يتحقق بها كلية
 ازالة لما يتبادر الى الفهم اضافة الافراد الى الكل اعني
 اختصاصها بما يكون افرادها بحسب نفس الامر لان
 الافراد بحسب ان يكون الكل صادقا عليها في نفس الامر
وقوله رحمه الله او لم يمنع العقل عن محله عليه مجرد
 تصوره ظرف لغيره عن قوله ان اراده بمعنى ما يمنع
 ان يصدق الكل عليه كائن من افراد او لم يمنع العقل
او لم يمنع فلو لم يمنع نفس التصور والى الشرح
 وبعض شئ من شئ فلو لم يمنع التصور والمراد منه
 بقرينة قوله وانما فائدة نفس التصور **وله** كما خاصه
 والعرض العام فاما الخوض عن ما بينه اجزائي معرفتها
 واما الثلثة الباقية التي هي الجنس والفصل والنوع
 من حيث انها كذلك فهي اجزاء الجزئيات واما حوزة
 الجنس عن ما بينه بعض جزئياته كفصل النوع والعكس
 فباعتبار ان الجنس بالقياس الى عرض عام وفصل
 النوع بالقياس الى خاصته وفي ذكرها لبيان شارة الى ان
 الكل يتناول بالقياس الى حصصها غير معتبرة عندهم والى الكل

قوله لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكل بالقياس
 الى اخرى الاضمار **اعلم** ان ههنا اربعة معاني
 احدها مفهوم ممكن للعقل بمجرد ادراكه فرض اشتراك
 بين كثيرين سواء اشترك في نفس الاول وسواء
 امكن الاشتراك اولاً وثانيهما مفهوم لا يمكن للعقل
 فرض اشتراك بين كثيرين بمجرد ادراكه وكل مفهوم
 واحد من هذين المفهومين يعرض لمعروضه اذا حصل
 في العقل مع قطع النظر عن جميع ما عداه ونسبته
 التي هي اصل كل اضافة في شي منها وان توقف
 العقل كل منها على العقل الغير وسيدكر ذلك
 ان الحق ان الاضمار بان توقف حقيقة على تحقق الغير
 لا مجرد ما يتوقف العقل على العقل الغير والثاني
 مفهوم اندرج فيه شي بالفعل او بالامكان في نفس الامر
 ورابعها مفهوم اندرج في شي كذلك وكل واحد
 من هذين المفهومين انما يعرض لمعروضه بالقياس
 الى شي اخر فالشي انما يكون منه جاذبه بالقياس
 الى المندرج وبالعكس ولفظ الكل يطلق على المعبر الاول
 والثالث بالاشتراك اللفظي الاول حقيق والآخر
 اضمار ولفظ اخرى يطلق على المعنى الثاني والرابع كذلك
 الاول حقيقي والثاني اضافي فقوله رحمه الله كناية عن شي
 انما يكون بالنسبة الى اخرى وبالعكس انما يصح في الكل
 والمزني الاضافيين وانما في الحقيقة فلا ريب
 لفظ اخرى مع كل يكون حقيق والاضافي من افراد

وثانيها

كثرة

حتى يقال كيف يوجه التسمية مناسبة احد افراده لغناه
 اللغوي فذا قال قد سهره قال اولي انه يدركه بكل
 لفظ الكل فان معناه الاضافي من افراده مفاد حقيق
 ولو قال رحمه الله بدل قوله بالنسبة الى اخرى بالنسبة
 الى الكل بالنسبة الى اخرى وبالنسبة الى الكل واد
 بالكلية والآخر ان يكون كل والكثير قد صح وجه التسمية
 المذكورة في الجميع **قال** رحمه الله قد عرفت ان قولهم
 المقالة الاولى في المفردات ومن قولنا لا شغل للمنطق
 من حيث هو منطوق ان الفرض الاول والمقول لا يصلي
 من وضع بل من المقالة وذكر بعض المعنى معونة المنطقين
 كيفية اخضا من المحولات التصورية وانسابها
 من هذه المقالة فذكر مباحث الاضمار فيها بالوضوح
 وبالقصد الثاني وهي المحولات التصورية لا يصح
 بالجزئيات التصورية بل لا يجب عنها في العلوم
 الحكمية لباحثه عن حوال جميع الموجودات التي لا تتغير
 بتغير الاركان والادبائهم وكما بل هنا التغير كما يظهر
 عن قريب وانما البحث عنها في العلوم الحكمية
 لتغيرها كجست الامان فلا يجعل تلك الجزئيات محولات
 وعدم انضاطها لثبات كثرها فلا يجعل موضوعا
 والاول انه لا يجب عنها في العلوم على وجه جزئي
 لا مطلق فبطل ما قيل ان المتهنئة انما هي جزئية
 المادية لا مجردة ذاتا وفعلها فانها لا تتغير اطلاقا
 ويجب عنها في العلوم وذلك لانه البحث عنها

في قوله لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر في الكل بالقياس
 الى اخرى الاضمار اعلم ان ههنا اربعة معاني
 احدها مفهوم ممكن للعقل بمجرد ادراكه فرض اشتراك
 بين كثيرين سواء اشترك في نفس الاول وسواء
 امكن الاشتراك اولاً وثانيهما مفهوم لا يمكن للعقل
 فرض اشتراك بين كثيرين بمجرد ادراكه وكل مفهوم
 واحد من هذين المفهومين يعرض لمعروضه اذا حصل
 في العقل مع قطع النظر عن جميع ما عداه ونسبته
 التي هي اصل كل اضافة في شي منها وان توقف
 العقل كل منها على العقل الغير وسيدكر ذلك
 ان الحق ان الاضمار بان توقف حقيقة على تحقق الغير
 لا مجرد ما يتوقف العقل على العقل الغير والثاني
 مفهوم اندرج فيه شي بالفعل او بالامكان في نفس الامر
 ورابعها مفهوم اندرج في شي كذلك وكل واحد
 من هذين المفهومين انما يعرض لمعروضه بالقياس
 الى شي اخر فالشي انما يكون منه جاذبه بالقياس
 الى المندرج وبالعكس ولفظ الكل يطلق على المعبر الاول
 والثالث بالاشتراك اللفظي الاول حقيق والآخر
 اضمار ولفظ اخرى يطلق على المعنى الثاني والرابع كذلك
 الاول حقيقي والثاني اضافي فقوله رحمه الله كناية عن شي
 انما يكون بالنسبة الى اخرى وبالعكس انما يصح في الكل
 والمزني الاضافيين وانما في الحقيقة فلا ريب
 لفظ اخرى مع كل يكون حقيق والاضافي من افراد

في العلوم انما هو على وجه كلي ولا طريق لنا الى ادراكها على وجه
 جزئي وما ذكرنا في بعض الجوانب من ان المصنف قد العاين
 بواسطة الجزء الاخر من الاثر من الذاتية فيمكن ان يبحث
 عن الجزئي كزبد من الماء على وجه العارض بواسطة جزئية
 العلم كالتفانية والحيوانية مثله وهي غير متغيرة في عدم
 انضباط الجزئيات يقتضي انما يبحث عن اجمع لمطلق
 فليس ينبغي انما اول فلانك قد عرفت في مباحث الموضوع
 اما ذكرنا لمصنف بحث وايضا جعلوا التغيير سبباً لاد
 لا يجعل الجزئيات محمولات كما عرفت الا ان وما ذكرنا من
 العارض بواسطة الجزء الاخر كلي واما ثانياً فلان العلوم
 الحكمية باحثه عن احوال جميع الموجودات فلو بحثوا عن
 الجزئي على الوجه الجزئي لوجب ان يتخيروا عن جميع الجزئيات
 الموجودة وعدم الالتماس ما منع عن ذلك فانه ثبت
 لا مانع من ان يبحث عن بعضها على الوجه الجزئي وفيه انما
 على الوجه الكلي ثبت جزئيات موضوع كل مسألة
 ايضا غير منضبطة فيعتبر البحث من مجموعها على وجه
 جزئي واما البحث عن بعضها على وجه جزئي او عن البعض
 على وجه كلي فيقتضي الى التكرار لانه يبحث عن الباني
 على الوجه الكلي يتضمن البحث عن الكلي فهذا هو هذا
 المذكور وهو عدم كون الجزئيات كاسية وعدم
 كونها سبباً في العلوم فصار نظر المنظر مقتضياً
 على بيان الكميات الكاسية والتي يبحث عنها
 في العلوم اما وجه كون الاول سبباً في النظر فلان

واما وجه كون الثاني سبباً في النظر فلان المنظر وضع مقيد
 للعلوم الحكمية فلا يمكن الجزئيات في تلك العلوم موضوعات
 ولا محمولات لا يحتاج الحكم الى تصور ما اسدود فلو حابة
 له في مقدمة علم الى البحث عن الطريق الكاسية طبعاً
 على تقدير ان يكون طارئاً كاسية ايضا واما وجه
 ان الجزئي على تقدير ان يكون كاسياً لا يكون كاسياً للجزئي
 ولا يحتاج الحكم في حيث هو حكيم الى كسب الجزئي للموضوع
 من جهة علمه ولا يجوز لها فلو حابة له الى البحث عنها
 في مقدمة علمه ومن هذا البيان يظهر ان كلمة المنظر في قوله
 ثبت اما ذكرنا ههنا فتصور للمفهوم الجزئي الحقيقي
 ليتضح به مفهوم الكلي لانه انما هو كانه كمالاً لغيره
 له مقصوده انه لا يبحث للمنظر عن الجزئي لانه
 واما بين النسبة بين معني الجزئي فمن جهة التصور
 لمفهوم الجزئي الحقيقي فالقصور واما هو من جهة الحقيقة
 وبالنظر الى القصد الاول بحث الكلي مع التصور
 ليس كذا اصطلاحاً لانه البحث في الاصطلاح بيان
 احوال الشيء وانكاهه لبيان مفهومه كما صرح به في
 اخر الاشارة الى منع ما سئل اولاً فالنظر بالنظر
 الى معناه اللغوي هو التفتيش وهو متناول
 لتفسير الفيا والمنع بالبط الى معناه الاصطلاحي
 وايضا يمكن جواب على تقدير تسليم ان يكون التصور
 بحثاً في مفهوم الجزئي الا اننا في ذلك ان مفهوم الحقيقي
 كلي فتصور ما يكون بحثاً عن الكلي كما

فالكلبي اذا نسب اليه مراده ان الكلبي اذا نسب اليه ما تحت
 من الخواص فخاله بالقبيل الى كل منها منحصرة في هذه
 الاقسام ولم يرد ان الكلبي اما ان يكون منهم ماهية جماع افران
 او داخل فيها او خارجا عنها حتى يتوجه عليه المنع على
 الاختصاص في الشئ لجواز ان يكون منهم ماهية بعضها
 وداخل في ماهية بعضها وخارجا عن ماهية بعضها كما
 كان في القبيل الى اخصه النوع المنع تحت
 وفصل في ذلك النوع ولم يرد الصانع الكلبي اما ان
 يكون منهم ماهية فرد من افراده او داخل فيها او
 خارجا عنها حتى يتوجه عليه انهم المنفصل المذكورة
 في مقام التقسيم لا يصدق حقيقة لجواز الجمع فيقول
 انما يميز بين الذات والغير **قوله** فيقول
 فبتناول الذي يظن المعنى الماهية السؤال المورد
 في هذا المقام من ان الذي يما يكون منسوب الى الذات
 والماهية هي الذات فيكون المنسوب والمنسوب اليه
 شيئا واحدا وهو باطل لا يقتضيه النسبة التعداد
 مدفوع بان المنسوب وهو الماهية ذات مخصوصة
 والمنسوب اليه ليس هي بل مطلق الذات فتعد
 كما في الجني والانسى واجواب بان اطلاق الذي
 مع الماهية بحسب الاصطلاح ووجه اللغة غير واضطرار
 فل يقبل مثله في مقام الاحتياط **قوله** فهو
 المقول في جواب ما هو حسب الشرط والخصوصية معا
 والمراد بالمعنى هنا هي المعية في الوجود لا في الذات

فيقول

او المعية

او المعية في الزمان ويكون المتصاحبان هما مصلية المقولية
 بالفعل بحسب اخصوصية وصلتها بالفعل بحسب الشئ
 ففرضنا ان واحدة يصلح ان يكون مقولا بالفعل بحسبها ونحن
 ان يكون السؤال من واحد حسب الشرط ومنه ان يكون حسب
 اما معا او على الترتيب كاجاب عنها معا كجواب واحد
 فالنوع في هذا الجواب مقول بالفعل بحسبها في زمان
 واحد فقول له ثم انما كان طالبا لتمام الماهية الحقيقية بحسب
 السؤال فاراد بالاختصاص الى الاختصاص المذكور
 ان المعنى هو ماهية انهم من الماهية المعروضة مشتركة
 فكيف تحصى والتوجيه بان الاختصاص اضافي
 بالنسبة الى فرد نوع اخر او بان المراد بالاختصاص
 ان متنازع والمعنى طالبا لتمام ماهية المتنازع عن
 سائر الماهيات ليست هذا الفرد بصفة ذكر المشتركة
 في مقابلة لها تامل **قوله** فالكلبي جنس وقولنا
 مقول على واحد كيدخل في احد النوع الغير المتعدد
 الاشخاص لم يرد ان ليس داخل فيها لانه لانه
 خلاف الواقع بل اراد ان لو لم يذكر وقال كلبي
 مقول على كثيرين انما كان هذا القسم من النوع
 داخل فيه وقولنا متفقين بانما كان يخرج اليه
 فيه انما كان كجواب مقول على كثيرين متفقين بانما كان
 كدليل مقول على كثيرين متفقين بانما كان
 بل على خطة قوله في جواب ما هو اما مقيد بان يكون
 معها كثير من متفقين اخر من على خطة فلان من قيد

فقط وتولنا في جواب ما هو مخرج التثنية الباقية الباقية
 ثم التعرض للخارج لا الباقية في التوفيق له ما يرد
 الجنب كل عرض العلم وفصل الجنب خاصة يجب ان
 يخرج بالخارج الجنب وان لم يبق ما يباين الجنب
 في التوفيق فالقول بالخارج القيد لا جبر له غير صحيح
 له الخواص الخارج غير صحيح ممكن فاذا ذكره قدس سره
 من الخواص غير مقبول في قوله يخرج الجنب مطلقا
 فربما كان اذ بعيدا ويخرج العرض العلم ايضا مطلقا
 سواء كان عرضا عاما للنوع او للجنب في قوله فانه
 وان كان عرضا عاما بالقياس الى الانسان لكنه
 خاصة بالقياس الى الحيوان على التعرض له خارج
 على صفة مع انه راجع في العرض العلم التعرض له خارج
 اول في ضمن التعرض له خارج العرض العلم باعتبار
 انه عرض علم والتعرض له خارجا ثانيا باعتبار انه
 خاصة وانما قل استناده الى الاول اولى لانه قد
 خرج به اول مع عدم مشاركة الفصل والخاصة في
 نوعها بخلاف الفصل البعيد وخاصة الجنب فانها
 وان خرجا بالقيد الاول اول ايضا لانها مشاركة
 لما خرجت بالقيد الجبر في نوعه وما ذكره بعد ذلك في المشاركة
 في الوضعية مع الاستناد الى مخرج قوله لانه ليس مميزا
 له هو خاصة كذا يعني لبعض الخواص العامة حيث ان
 حيثية عموم وحيادية خصوص في حيثية العموم عرض
 وحيثية الخصوص خاصة والتمييز خاصة المخصوص

فالعرض
 المخصوص

فالعرض العلم باعتبار انه عرض علم غير مميز باعتبار
 خاصة مميز **وله** انما نقول لم يرد الحقول على غير
 العلم اعلم ان المقدم في الحكم بالقياس الى ما ذكره من الافراد
 اول الى كونه اقسام حكم الحكم الداخل الى الجنب
 والفصل باعتبار كونه علم المشترك وعدمه والحيثية
 الخارج الى حيثية والعرض العلم باعتبار حيثية ماضية
 وعدمه والاسم كونه متناوile للموجود والمقدم في
 ذلك راجع الى حيثية الفرض في نظرنا الى ان الفرض ماضية
 للحيثية الباقية عن احوال الموجودات خاصة كونه
 الحكم الموجود بالتوفيق فيها على ذلك ورعاية
 لما هو المقصود الاصل من الفرض وان كانت خبرية
 به ليس هو جاعل الفرض بل هو راية لما هو المقصود
 والمقصد معا اذ عرفت هذا فالمراد بالمقوله في توفيق
 النوع والجنب هو المقول بالفعل ان كسب نفس
 الامر وحده في الكلمات المعهدة في الدنيا وخارجها
 لا يضره **بما** عن تعريفها الى اربعة لانه لم يرد في تعريفها من مطلق
 والجنب التي يبين من التقسيم فلا يكون ذلك الحكم
 مستد كما دل ذكر المقول في واعد راية استشوا
 ولا يخرج عن الفرض نظرنا الى تخصيص كما هو عليه
 واما النظر الى جعل المقول كسب مقصودية كسبة
 من اقسام النوع فتعرف انه لا يخرج عنه ايضا فان
 قلت من اين يعلم المقصود النوع الموجود بالتوفيق
 قلت من ذكر المقول في جواب ما هو في التوفيق

لا يضره

وذكر المصنف ما هو ان كان النوع او الجنس فلا بد
 ان يذكر في السؤال الفرد كما يقال ما زيد اذ ان كان
 الجنس والكل في النوع الموجود بالوجود لا يصلح
 فرد يمكن ذكره في السؤال فلا يمكن في السؤال عنه
 ما هو على وجه يكون المصنف في اجواب النوع او الجنس
 نعم يمكن ان يسأل عنه ما هو على وجه كان فياكر
 ما الغفلة في كون المصنف في اجواب احد النوع والجنس
 والصاعدة انه المذكور في السؤال ما هو في كان
 الفرد او افراد المتفقة الحقيقة كما يقال ما زيد
 وتعدد ويكون المصنف النوع والجنس لا يتم ان يذكر
 ما هو النوع كالانسان وان كان المذكور في افراد
 المختلفة الحقيقة كما يقال ما الانسان والفرس يكون
 المصنف الجنس ولا يتم اجواب ان يذكر ما هو الجنس كحيوان
 وان كان المذكور في السؤال الكلي اما الفرد فانه كان
 من الموجودات الصيلة مع العلم بالوجود كما
 المصنف انما هو في ذاته كما في المعداد ما كان فياكر
 ما العقائد والموجودات مع عدم علم ان
 الوجود كالمصنف الا سمي واما يتبين من انهم الاسم
 بالتفصيل واذا لاحظت الكلمات المعداد
 بعدم المقابل للوجود لا يصلح وتشتت عن جاك
 هل يقدر على ان السائل ما هو على وجه يكون
 المقول في جواب النوع او الجنس او الجنس وممكن
 على تعيين من العجز فاذا ذكر في ذلك من ان

ما هو سؤال عن المادية وهي ان كان موجودا في اداة
 ان يمكن ان يسأل عن المعداد ما هو على وجه يمكن
 المصنف في اجواب احد الجنس لكن لا يجدي نفعنا في هذا
 المقام وان اراد به ان يمكن ان يسأل عنها ما هو على
 وجه يكون المصنف في اجواب النوع او الجنس فمنه
 قدس سره ان كيف يجوز التحقير بالنوع كما
 مع وجوب احصاء الكلي في الجنس قد عرفت جوابه من
 سابق كل مننا واما ما في المقول في
 جواب ما هو كجب المحصورة المحصورة عندهم هو ان
 الى الحمد وعندهم وقد جعلهم اقسام النوع في ان
 اراد ان المقول في اجواب ما هو كجب المحصورة
 المحصورة يكون حد بالعلم الى الحمد وعندهم
 لكن لم يجعل حصص هذا النوع في المقول في اقسام النوع
 وان اراد ان يخصر في الحمد وعندهم فمنه
 لك كل من شرح الا سارا للعلامة المحقق
 بك على مطلق القوم وبوافقه المصنف في هذا
 ظم وكفاك كل من شاهد على صدق دعواه وهو
 ما هو المعداد قال المحقق المسؤل عنه ما هو اما ان
 يكون شيئا واحدا او شيئا كثره والاول اما
 ان يكون كلياً او جزئياً الثاني اما ان يكون كلاً او
 المختلفة كفاين او يكون متفقة كفاين وهو
 اربعة اصناف والاجواب عنه ثلثة اصناف لان
 اجواب عن متغيرين منها واحد وذلك لان المسؤل عنه

في المصنف في المصنف في المصنف

التعريف وهما اشكال مشهور وهو ان كان
 جنس لا يكون يكون فردا غير افراد مطلقا
 انه هو واحد في نفسه لا محالة ويكون اخص منه مطلقا
 وهو بتارة كون جنس للجنس لا جنس بايجب ان يكون
 اعم مطلقا من كل واحد من اخصه فيكون اعم مطلقا من جنس
 والافضل من الاشياء مطلقا لا يمكن ان يكون اعم منه
 مطلقا والجواب انه لما كان جنس لها ذاتا او صفا
 فهو باعتبار ذاته اعم مطلقا وباعتبار وصفه اخص
 مطلقا فان رفع الاشكال وجه الجواب بنوع ال
 الاشكال المورد على الكل فيكون اعم منه نفس مطلقا
 لانه هذا يقتضي ان يكون الكل اعم منه نفس مطلقا
 واخص منه مطلقا وتفصيل الجواب ان ما لا يتبع
 نفس تصور من دون اشراك مفهوم عرض له امكان
 فرض الاشراك بين شيئين بمجراد ان كان
 عرض لباقي مفهومات الكليات فهو مع هذا العارضا
 فرد منه ولا اشكال في كون الاشياء مع وصف اخص
 منه بدونه كما ان الاشياء مع وصف الكناية اخص
 منه بدونه وقس عليه جنس اخص فانه مع وصف
 لجنس اخص منه بدونه والكلام على قوله الجواب
 اهو الكليات الباقية في هذا التوفيق كالكلام عليه في
 توفيق النوع قوله كون الجنس اخص من مطلقا
 اراد واحد هو جنس حقيقة انما هو كسب الظاهر
 وانما كسب الحقيقة بالجنس اخص من مطلقا

في جانب

على شيء اصله شيء هو جنس حقيقة ومنه ان
 ان يحمل كل واحد من الاشياء على الكل ممكن كما يقال
 المشارة اليه الغريب زيدا فان من يحمل له لا يحصل
 التفريق في الوجود والذات والافضل في الوجود والذات
 فما ذكره قدس سره وانما قولك هذا زيدا فلا بد فيه من التاويل
 كلام حق الحق وجوب التاويل بجانب المحمول ثم وكذا
 قوله فالحمول على غيره لا يكون الكل الا ان يخص
 الغير الجنس اخص من مطلقا قوله فالحمول اخص من مطلقا
 مقول فالحمول على شيء اصله شيء لا يكون محمولا على
 وجه كون المحمول محمول بالطبع والموصوف موصوف
 بالطبع واخر هذا القيد في جمع بعض الكلام بالهمزة
 فلا بد من فهم ظاهر مقالة **فان** في قوله انهم قد يكونوا
 الكليات اعم من صفاتها كالاشياء والحيوان وغيرهما
 والمراد انهم اوردوا في كتبهم ايرادا وتاويله
 فوضعوا الاشياء اعم من كتبهم في الجواب تفسير لقوله
 يتوابعه وضعوا الاشياء في كتبهم اولا لانهم
 بحثوا عن النوع اولا ليعلموا طوعا تمثيل النوع به ثم
 وضعوا الحيوان فيها ثانيا لانهم بحثوا عن الجنس ثانيا
 فاوردوا الحيوان في مقام البحث عن الجنس ليعلموا
 طوعا التمثيل به وهكذا ولو عكسوا الايراد لما يتوابعهم
 التمثيل في شيء من المقامات ولكن اوردوا في كتبهم
 الاشياء اخص من الحيوان وهكذا كما توهمه الكل على
 يرد عليه رتبة ما اوردوه على هذا المتوهم من

الترتيب بين هذه الامور ليس بوضع القوم بل هو
 بطبيعة هذه الامور ويمكن ان يجعل قوله رتبة الكل
 على انهم اوردوا الحكم المرتبة في كتبهم فيجعل الترتيب
 وضع الحكم لا لبراد ولكن الاول اذ في رتبة
 رتبة الترتيب اعني قوله وضعوا الانسان
 والاشياء ما ذكره في سورة في شرح هذا الكلام حيث
 قال في ترتيب الانواع والجنس كلها مخصوصة
 مرتبة وما توقف عود من القرب والبعد للجنس
 على تفرقة بل على ترتيبه بين اوله وان الجنس
 لما بهية واحصى جاز ان ان يتعد ومرتبة وانشاء
 يجوز الى ان ذلك التعداد غير لازم للجنس والاشياء
 فاجبوا غير كاف لعود من القرب والبعد الى ان
 يكتفي في عود منها بجواز عودها فاذا لم يكن لما بهية
 الجنس واحد لم يكن ذلك الجنس قريبا لا بعيدا
 والمراد بقوله عن جميع مشاركتها عن كل واحدة
 منها لا عن المجموع من حيث المجموع والاشياء البعيدة
 ايضا كذلك لهم القول في جواب ما لا يشك وما
 النبات في جواب ما لا يشك والاشياء والحيوانات
 الجسم النباتي والحيوان في البعض وعن الجميع واحد
 مع ان الجنس المذكور في الجواب بعد ذكر الكل
 مكان الجميع اذ في قوله رتبة اما لزوم احد الطرفين
 انما احتجنا الى بيان اللزوم له لاننا هنا اخبرنا
 من اللزوم نظر الى مفهوم اللزوم وان كان مساويا

نظر الى وجوده ولو لم يقيد الامر الثاني بالمساواة وقال
 له انما هو ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لم يكن مشتركا حصل
 او يكون بعضه تمام المشترك لكلام لزوم احد الطرفين
 ايضا لا يحتاج الى البيان الا ان التقييد به مما لا بد منه
 لم كونه فصلا مميذا باعتبار مساواته للتمام المشترك
 من تمام المشتركات بين المتماثلين من نوع تام لانواع
 او حاله منحصرة في العموم والمساواة بالنسبة الى تمام
 المشترك لعدم امكان الاختصاص والباقي كما بينه و
 والتميز لا يكون باعتبار العموم بل بفريقين ان يكون
 باعتبار المساوات والمراد بالنسبة المعبرة هناك
 نقلا او اشارة الى النسب باعتبار الوجود والمفهوم
 او يتغير للتميز المعبرة في الفضل الثاني المساوات
 بحسب الوجود لا بغير ان الناطق بفضله لا انما يميز له
 عن جميع ما عداه مع كونه اعم منه بحسب المفهوم واذا
 عرفت هذا عرفت ان دفاعا يمكن ان يورد على قوله
 لوجود العلم بدو الاختصاص المنع مع المستند بما
 يجوز ان يكون اختصاص ولا يوجد الا اعم منه وانه يجوز
 اختصاص العلم في الخاص وكذا عرفت ان دفاع المنع الذي
 يورد على قوله كان اعم من تمام المشترك لكلام موجودا
 في نوع اخر بدو تمام المشترك حقيقة لمعنى العموم
 وكانه في سورة اعتبر العموم والخصوص باعتبار المفهوم
 فقال مكان قوله فيلزم وجود الكل بدو انما هو والبيان
 ان تمام المشترك الذي هو الكل بدو في جوده الذي هو

احضرنه مطلقا من وجهه فحل لزوم وجود الكل
 على لزوم جواز وجوده وان قلده قدس سره قدس سره
 قيل عليه التحقيق معنى العموم دل بتوقف على ان
 يكون تمام المشترك موجودا في النوع الذي منبني ايضا
 على اعتبار العموم والخصوص بحسب المفهوم اذ مع
 اعتبارهما بحسب الوجود لا مجال لهذا الكلام و
 والمبادىء من ذكر النفس والعدم على وجه الظاهر
 هو التقييد بالطلاق لشيوع الاستعمال فيها بينهم
 هكذا الى انه قدس سره حمل احد اللفظين على
 خلاف ما قبله من عدم التقييد لبقا و
 المطلق من وجه استيفاء جميع الاقسام او بتوقف
 على استيفائها اثبات المرام تحت اثبات المساواة
 واقصر من هذا المقدم غير ارتكاب خلاف المتبادر
 الكفاية بقدر الضرورة وحرزنا عن التكرار في بعض
 فما ذكره في بعض الجواب من انه لا يجعله يرجع
 في كل منهما ما يرجع في الاول باعتبار اخصه
 وفي الثاني باعتبار العموم بعد عن الصواب
 واما تمام المشترك فلا يقدر على نفسه
 اذ لا يكون الشيء في نفسه برده عليه انه لو اراد
 ان بعض تمام المشترك مجردا عن الوجود او
 موجودا بالوجود الطلبي بالصدق من حيث
 ومعنى الصدق الاتحاد في الوجود الالهي
 والمماهية المجردة لا بالوجود الالهي كيف يكون

متحد مع شيء آخر في الوجود الالهي وان اراد انه
 صادق عليه بوجوده بالوجود الالهي فليس كذلك
 عدم صدق تمام المشترك عليه باعتبار وجود الالهي
 لجواز صدق المطلق على المقصد فالصدق تمام المشترك
 مطلقا والقرن تمام المشترك مقيدا بالوجود الالهي
 قال الشيخ والثاني اما ان يكون مشترك اصل
 ان لا يقال ان اراد به انه لا يكون مشترك اصل
 لا يمكن ان يكون ذاتيا لها ولنوع تام في النوع ولا يمكن
 ذاتيا لها وعرضيا لنوع اخر فالتميز مسلم لكن قوله
 لا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما لجواز
 ان يكون ذاتيا للماهية وعرضيا لنوع اخر او ذاتيا
 غير محمول وان اراد انه لا يكون مشترك اصل ما
 يكون ذاتيا لها فالتميز محتمل لانه اذا كان عرضيا لنوع
 اخر لا يكون الامتياز حاصلا مع انتفاء هذا النوع
 من الاشتراك لا بالقول المراد هو الثاني والمقصود
 هو التميز نظرا الى ذاتها وهو حاصل قوله لا يمكن ان يكون بازا
 الماهية كالاسم اصل نوعا متباين كالنوع
 والسحر وماساها للماهية لا حاجة الى هذا مع قوله
 بازا للماهية تساها للماهية كل منهما من النوع
 المتباين في تمام المشترك من الماهية وذلك
 النوع كالحروف المشتركة بين الاسماء والعرض
 وحسب التميز المنصب القارة المشتركة بين الاسماء
 والشجر لا يوجد ذلك انما المشترك المذكور كالحروف

مثل في النوع الاول كالشجر والحجم النامي منسوب
 القامة في القوس مثل ويكون الجزء الذي هو بعض
 مما اشترك كالنمر في هذا المثال موجود في كل
 نوع من النوعين اللذين هما القوس والشجر وانما
 من كل من تسمى المشترك اللذين هما الحيوان والحجم
 النامي منسوب القامة لوجوده في القوس
 بدون المنسوب القامة وفي الشجر بدون الحيوان فل
 تسمى ولا انها والى المساوات ولم يثبت
 ههنا بعض يمكن تقرير الدليل المذكور على وجهين
 احدهما ما ذكر ولا يتم عليه ايضا انه لا يلزم حقيقة
 الجزء في نوع اخر حتى يلزم تحقق تمام المشترك
 الثاني والاول ما ذكرنا ثانيا وهو واقع لما يتوجه
 عليه اول وجهه عليه ايضا انه لا يلزم حقيقة
 الجزء في نوع ثالث حتى يلزم تمام مشترك
 ثالث ولا يمكن تقريره على وجه اخر يندفع عنه
 عنه هذا ايضا بل لا بد من اثبات انه لا يجوز
 ان يكون للماهية واحد جنسان لا يكون احدهما
 جزء للاخر ولم يثبت ههنا ان لم يجعل اثباته
 جزءا للدليل فليس هذا الدليل تاما في نفسه
 فلا بد من تركه والتمسك بدليل اخر يتم في نفسه
 او انما هو الاول لكونه اتم واظهر واول
 فقوله قد سكت به فلا بد من ترك هذا الدليل الاول
 من الوجوب الذي انما يرجع الى الاستحسان

ولهذا سقط ما ذكر في بعض الجوانح ان وقع هذا
 الاشتراك لا موقوف انما بالاشارة الى بثوة ههنا
 اذ في موضوعه والاشارة اليه ههنا ولا حاجة الى
 ترك هذا الدليل لجواز انما بالاشارة الى بثوة
 في موضوع هذا ثابت جدير بان لا اثبات ههنا
 والاشارة مع البعض من حيث هذا الدليل
 خفاء وفي الاثبات المذكور نوع صعوبة والاشارة
 لا بد من التزديد والخفاء قال في تركه والذهاب
 الى دليل لا خفاء فيه ولا صعوبة كما في الذي ذكر
 قد سكت به

ان يكون الجزء مشتركا بين الماهية وبين جميع
 ما عداها من الماهيات التي هي الماهيات التي هي
 غير هذا الجزء وانما ترك هذا القيد لظهور انه لا معنى
 لاشتراك الجزء في بين الماهية ونفسه في جملة الماهيات
 الماهيات التي هي غير هذا الجزء فاما هي
 بسيطة لا جزواها وطند التفرع انما قطع ما قبل
 من ان تبسط الماهية لا يمنع الاشتراك لجواز ان يكون
 جزءا للمشارك في نفس الماهيات البسيطة وما قبل
 من انه يجوز ان يكون جزءا غرضها فاما بالنسبة الى
 الماهيات البسيطة فجوابة قد سبق في الحق
 وهو التميز نظر الى ذاتها فاكملت جميع
 هذا يخصه احوال الماهية في الفصل وصرح هذا
 نقض جلي الدليل انما هذا الجزء فصل ومخصصة

ان ذلك هو لا يصح بجميع مقدماته بل يمانية في
 الجنس مع تحلف المدلول عنه لانه لو لم تحلف
 المدلول عنه لا يخصر جزء الما بهية في الفصل ونحن
 وليس كذلك ومحصل الجواب انه لا دليل له
 بكار في الجنس لانه يكون اجزاء بحيث لا يكون هم المشترك
 معتبر في الدليل بقرينة المقابلة وهذا السؤال والجواب
 على الوجه الذي قد رآه مغاير لما على الوجه الذي
 سألني بغير هذا في تعريف الفصل وسبب ظهور
 انشاء المولى الطاهر في العرق وذلك
 لانه في قوله شئى صفة ارجع الى تمام المشتركة
 ولا ينتهي الى بعض بل الى تمام المشتركة التسلسل
 لا ينتهي الى ما هو خارج عنها وانما قال الظاهر للفظ
 ان لم يرد ببعض هم المشترك حوته وح كونه خارجا
 عن سلسلة غير صالح لانه كونه متفاهة طما وانما جاز
 ان يكون المراد به رد اخر هم المشترك بكون
 داخل في سلسلة ويكون الضمير في قوله متناولة
 راجعا الى بعض تمام المشترك المذكور سابقا مع
 الجزء لا الى هذا البعض بمعنى المفرد
 والى هذا الارجح المانع بالفصل تميز الما بهية في الجملة
 لا التميز في جميع اغنياء الما بهية فقط والى ان الجزء فصل
 على تقدير ان شارب قوله ان والاشارة انما يحصل من
 قوله وكيف كان هو هو متميزة لانه دل على انه لم يكن
 التميز في جميع كافي اجزاء المشترك

هو

فانما

فاما بهية ان كان لها جنس كان فصلها من الفصل المقسم
 بجنسها لا مطلقا لانه لا يتحقق لفصل بجنسها
 ان كان له فصل وحذف النسب وترطبا في الدليل
 وعدم ملحظة الشئ منها بالفصل ودوجب ملحظة
 ما بخله بعضا منها كل لحظة احتضا من فوائدها
 المشتركة المستلزم لها وانه لانه اياه واخصه منه
 وكل لحظة اشتركة بين تمام المشترك وتوابعه
 المستلزم العموم وعموم النوع الاخر او مبان به لتمام المشترك
 لا بنا فيه تامل قد يفتش في ارجح ان اذا كان
 الكلام في الاجزاء المفردة في انه كيف بعد الجسم
 من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا وفيه ان يفرع مع كونها
 متناولة في المثال وهي ليست مفردة بل محققين
 مد فوعه ما تمثيلهم هذا ليس باعني مقابته الى هذا
 اللفظ الدال عليه بتفصيل بل باعتبار مقابته الى
 اللفظ المفرد الدال عليه احتمالا كلفظ الجسم والحاصل
 ان المثال فرد من الجسم اعني بالكون مابنا باعتبار انه
 مستفاد من لفظ الجسم وذكر ان في المثال
 لبعض المفرد الممثل به لانه مأخوذ من الجسم
 والمثال ما يفهم من مجموع لفظ الجسم والتميز بالتفصيل
 لانه حيث انه مفهوم الجسم والتميز بل حيث انه
 مفهوم الجسم فقط واذا قيل ان شئى في جوهره
 لم يصلح الجواب بالخاصة لانه لمط هو التميز الثاني
 والخاصة ليست كذلك وصح الجواب بالفصل المذكور

لكون كل منها ذاتا مميزة في الجملة ومنتجها في العلم المط
 باي ما يميزها عن بعضها في نفس الباشا كما في الماينة
 فاذا قيل ان جوهر هو فالملط ذاتي من الماينة عما
 يشتركها في الجوهر وكل واحد من تلك الفصول كذلك
 فيصير الجواب بكل منها وانما يصح الجواب في الجسم
 هو في ذاته لقابل البعاد لانه وان كان ذاتا لانه
 لا يميز الماينة عن سائر اشياءها في الجسم لانه كل
 جسم قابل للبعاد وكذا التام في اي جسم من
 وجوهها في اي حيوان
 فانه قلت ان كل شيء هو ان طلب مميزا في
 بدار وبعيد قوله الجنب كجرح عن التعريف المذكور لقوله
 في قوله في جواب ان شيء هو وحاصله انما لم ان
 الجنب لا يصلح لجواب ان شيء وانما لا يصلح الو
 كلم المط به المميز عن جميع ما عداه وهو م والفرق
 ان لا يكون البعيد ففصل بل المط به المميز في الجملة
 والجنب كذلك فيكون صالحا للجواب
 ويكون داخل في احد وجوه الجواب المذكور اثبات
 للمقدمة المم وحاصله ان المط با شيء هو المميز في الجملة
 لكن لا مجرد بل هو مع ان لا يكون تمام المشك بين
 الماينة ونوع اخر فلا يصلح الجنب للجواب بانه هو
 الجواب الحق والكلام الصدق وذكر في بعض الجواب
 ان الجنب كما قاله الامام الرازي حيث هو حيث
 لا يصلح لجواب ان شيء لا يميزه من حيث الاشتراك

فردا

دون الاختصاص ومميز حيث الاختصاص
 وهو الاشتراك فلا يصلح من حيث هو حيث الجواب
 فالصواب في جواب السؤال ان يقال انما يختلر الشق
 الثاني من الترتيب ويمنع دخول الجنس في حد ذاته
 الجنب من حيث هو حيث لا يميز اصله بذكره في
 بالمحافظة عليه وفيه نظر لانه مع خروجه عن قانون
 التوجيه لا يندفع به المنع من قبل المعلن ليشترط ان
 يكون الجنب من حيث اختصاصه بالاسم فصله
 وبذلك ما لم يميز به احد فالحق ما ذكره رحمه
 في الجواب واحفظ عليه ولا الفصل الاخير
 فصل اخر او ذلك لانه الفصل الاخير اخص
 بميز الماينة لا يميزه اعتبارا انما مع الجنب
 كذا في الشيء من اجزاء الماينة فاذا تركز الفصل
 الاخير لا يكون من امرين متباينين اذ لو كان
 احدهما جذا والآخر فصل فام كان الذي هو الجنب
 داخل في الجنس القريب الذي ضم اليه الفصل الاخير
 او في لزم التكرار فلا يكون الفصل الاخير فصل
 اخر والا لكلام ما ويا مع الجنس القريب
 او مع احد اجزائه فيلزم ان يكون الماينة داخل
 حيث في مرتبة داخل وكما في سائر الماينة
 بذكر شق الاخر اشارة الى ظهور استحالة
 ويرد عليه ان الانقسام اليها مستصوب
 في تلك الفصول انما اعلم انه اذا اعتبر العرب

والبعد في الفصول المميزة في الوجود باعتبار المقابلة
بعضها إلى بعض كما اختبر في الفصول المميزة في
الجنس كذا فالحق انه لا يتصور الا عند ترتيب حصول
والترتيب في الفصول المميزة في الوجود لا يتصور
وان اعتبر القرب والبعد فيها باعتبار مقايستها
إلى الماهيات فهو متصور لان الجنس القريب
اذا تركب من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة
إلى الجنس قريبا بالنسبة إلى الماهية النوعية
التي تحتها بعد المراتبة واحدة وان وقع ذلك
القريب في الجنس البعيد عن مرتبة واحدة كان كل
منها قريبا بالنسبة إلى ذلك الجنس بعيدا
عن الماهية النوعية بمرتين وهكذا الكثر
اعتبار القرب والبعد بالاختيار الأول أظهر
لانه إلى المتباينين اقرب اقرب اذ المتباين
بينهما على الأول ذاتي وعلى الثاني اعتبار البعد
ان يقال مراد من قال فالصواب انه يقال ان
ان الانقسام إليها في تلك الفصول بالاختيار
الأول انه هو الزاج لا يقصود مطلقا هذا القدر
يكفي للتخصيص فانه دفع عنه الايراد المذكور الا انه
يرد عليه شئ آخر وهو ان الفصول المميزة في
الوجود لا يجر فيها والقرب باعتبار الأول
اصل ولا البعد ايضا اذ الغلبة للنسبة بينها
خاصة لكن يخفى فيها البعد اذ اعتبر النسبة بين

فصول الماهية مطلقا سواء كانت مميزة في الوجود
او في الجنس وانه القدر كاف لتقسيم المصنوع بالتفصيل
هناك ان يقال والصواب ان المراد لو لم يخص
التقسيم بالفصل المميزة في الجنس واعتبر المقسم
الفصل كما كان القسم خاصة كل الفصل المميزة
في الوجود خارج مع دخوله في المقسم فتوجه عليه
منع الخروج لانه وان لم يكن قريبا مطلقا ولا بعيدا
باعتبار الازالة بعيدا باعتبار اخر وتغير جود وان اراد
انه لو لم يخص وجعل المقسم مطلق الفصل لزم
انقسام تلك الفصول المميزة في الوجود إليها
مع انها ليست منقسمة إليها بالاختيار الرابع
فيزد عليه منع الزوم وان اراد به انه لو لم يخص
بل اورد القسم على كل من القسمين لما لم يلح لانه
لا يتصور انقسام تلك الفصول إليها فمسل
لكن لا يحده نفع لانه رحمه الله ما اذا غلبت
هذه المعنى بل لم يذهب اليه التوهم فالأدنى
الاقتضار على ما ذكره الشارح اولوية الاقتضار
عليه سلم والتفريع المستفاد من كماله القادر على ما
منه ان مراد من نوع كما عرفت وحاصل ما ذكره
على ما قبله عليه سلم انه الاقتضار على قسم
الفصل المميزة في الجنس إليها لزيادة الاعتناء بها
لا لعدم جريان القسم إليها في القسم الاخر
وعلى ما ذكرت لك نقاشا في التخصيص لانه فائدة

زيادة الاعتناء بالاشتغال في القسمين لا يخرج في
 واما الاعتناء بالادنى بما شملها لكل لانها
 ليس لها المناهضة المتساوية لكل وتوضيحها قال ادنى
 بجملها ايضا فلو كان لها على وجه كونه شمولها
 لكل افرادها وادنىها ولا مجال شمولها لبعضها على
 المقاييس وفي هذا الكلام اخذنا عن عدم رعاية ملك
 الاعتناء في التعريف حيث لم يخص التعريف بالفصل
 المميز في الجنس ولم يقل في اجواب اشياء هو في جواره
 من حيث كما قال الشيخ الرئيس في الشفاء وكان
 قد سبق مره اراد بهذا الكلام ايضا للتميز على عدم
 التميز المتوهم من هذا الكلام المشتمل على عدم اعتبار
 زيادة الاعتناء والكلام الابق في تخصيص
 تعريف النوع بالنوع الخارج المشتمل على عدم زيادة
 الاعتناء لعموم قواعد الفرض ووجه عدم الشافعي
 ان هذا الكلام في التقسيم وذلك في التعريف
 لا يقال اعتناء بزيادة الاعتناء في التقسيم بل
 اعتبار بما في التعريف المستفاد من هذا القول
 الكلام في اعتبار ما قصد الاضمار يعني ان لا يشترط
 ان هذا الكلام اشارة الى انه يجوز ان يكون اضافة
 المطروح الى الاذكار من قبل الاضافة الى الفاعل
 فيكون الاذكار على ركن والمطروح فيها بينهم
 هو الاستدلال المذكور او انكارهم وجب الاستدلال
 المذكور هو المطروح عليه وعلى هذا يكون الكلام

كناية

كناية عن دقة هذا الاستدلال المستندة لزيادة اعتبار
 الاذكار - عادة المستندة لقاطع الاستدلال المذكور
 فيها بينهم وطرح انكارهم عليه عادة فهو قبل ذكر
 الاذكار وادنى المذموم ويجوز ان يكون من قبل الاضافة
 الى المفعول فيكون الاذكار مطروحا من موقعين في
 الغلط في هذا الاستدلال وعلى هذا يكون هذا الكلام
 كناية عن دقة الغلط من الاذكار في هذا الاستدلال
 واما في الاجزاء المجزأة فلانها اجزاء ذهنية
 لا تبرز بينهما في الوجود الخارجي انما يبرز في الوجود
 بوجوب الاحتياج اعم من وجوب الاحتياج في الوجود
 او في الخارج فالسند المذكور انما قوله لانها اجزاء ذهنية
 لا تبرز بينهما في الوجود انما يبرز قطعاً ليدل على المنع
 المذكور لانه اعم منه مطلقاً والسند يجب ان يكون
 احصا اعم وبالمعنى نعم يصلح سنده وجوب
 احتياج في الخارج كونه المدعى اعم
 لو ترك جنس على كونه مشترك في امرين متساويين
 فاحدهما ان كان غرضنا ارضاء صادق عليه العوض
 يقوم اجور معنوا وهو طاهر واما لانه ذاتي للملكة
 بالعوض وهو محال وقبلة انه ان كان مجرد العوض
 قائما بغيرها اجور كما قال سخراله المذكور في معنوية
 له المجموع حيث هو المجموع لا يحتاج في وجوده الى كل
 يقوم به دجواب عنه ان الكلام في الاجزاء المجزأة
 من الخارج ان يصدق اجور على اصدق عليه العوض

وبالعكس وان كان احدهما جوهر او اضافيا فاعليه
 اجوده فاما ان يكون اجودا اي اجودا الكل نفسه
 اجودا اجودا فليكن ان يكون الكل نفس جزية دانه حاله
 او داخله ان يكون اجودا الكل داخل في اجودا اجودا
 وهو ايضا حاله لكونه تركيب اجودا اجودا بل اجودا
 الكل ايضا من نفسه وغيره له كل منهما اجودا اجودا
 اجودا اجودا وانشاء تركيب الشئ من نفسه وغيره
 او خارجا عنه فيكون غرضه ما يفي حاجه الجودا الثانية
 المقال الجودا كيف والمفروض ان لا يكون شئ
 من الاجودا تحت وبن عوضا مقابله للجودا يعلم
 ذلك من الترتيب والكلية من على اختيار الشئ الثاني
 لكن المستدل اما على حدة على العار من المفضل الجودا بسبب
 الاشياء ان الفعلي والذوق من قربة الترتيب او
 او فليكن العار من يفي حاجه الجودا مشاركا للقاء
 المقال الجودا في الحكم المذكور على الاجزى من كل
 كلام المستدل فاختصر في عليه بالمنع هذا يمكن الكلام
 على هذا الدليل بالنقض الى ان اجودا ايضا ما تفكره
 الدليل بجميع مقتضاته غير صحيح لانه خارج في اجودا
 التركيب من اجودا الفصل قال انشاء مع مختلف
 المدلول على وجه اجودا ظاهر وكذا تختلف المدلول
 من والذات اما لا من الجودا الجودا
 الخارج محققا او مقدر فقط كالسواد للحيث
 فانه انما وجوده وسحقه والمواد الجودا الخارج

لما يبره فل يتوجه ان يقال لو كان السواد لا وجوده
 لكن كل انشاء اسود وليس كذلك او لوجوده الفعلي
 فقط كالكلية لمفهوم الانشاء مثل فانه لا يبره لوجوده
 الذي انشاء وانما انشاء للمادة وهو ما يمنع انشاءه للمادة
 في شئ من الجودا من في شئ من اجودا انشاءه
 والحاجة كالترجمة للبره فانه مني كحقت ما يبره
 الى بره سواء كحقت في الذهن او في الخارج
 انشاءه الترجمة عنها
 تقسم الى ثمانية والى عشرة ان اعتبر المبادىء للمفهوم
 فالنقطة تاسعة من وجهين وبناء الشبهة على
 يكون المقسم لاسم الماهية من حيث هو حاصل
 اجودا ان المقسم ليس لاسم الماهية من حيث هو
 بل هو انما يطلق عليه الماهية وهو المراد بالماهية
 في الجملة والى يطلق عليه الماهية في المراد او اعم من
 الماهية من حيث هي والماهية من حيث الوجود
 فلا يبره تقسم الشئ الى ثمانية عشرة المبادىء
 وان كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن
 له معنى أصلا الا ان يقال ان اجودا من ان متعلق
 بالماهية ولذا هو وما ذكره في سطره كقولهم
 من ان لم يكن معنى السواد الا ان يقال انهم او معناه
 ما يطلق عليه الماهية كما سمعت انفاذ لا يمكن
 يقال ما يطلق عليه الماهية من الماهية من حيث هي
 لانه اعم منها فلا يبره تقسم الشئ الى ثمانية عشرة

وكان في قوله قال اولي دون فالصواب انما الى
اجواب ووجه الاولوية ان هذا الذي ذكره قد سره
من النجوى اقرب مما ذكرناه ان في الخارج محققا
او مقدر اختصاص الوجود في لازم الوجود بالوجود
الخارج بخل باحد احصين اما احص ما يتبع انفكاكه
عن الماهية الموجودة في لازم الماهية ولا يميز الوجود
وذلك اذا لم يخص الموجوده بالموجوده في الخارج
واما احص الكل الخارج الوضو للزم والمفارق
وذلك اذا حصلت الموجوده بالموجوده في الخارج
لها لوازم الذميمة كالكلية والجزئية وبغيرها كلمات
خارجة عن ماهية افرادها كالاشياء وزيد وغيرهما متفعة
الانفكاك عن وجودها الذميمة مع ان شيئا منها
ليست لازمة بالمعنى المذكور ولا سفارة وكانه انما
اوقعه قد سره في ذلك تمثله رحمة لازم الوجود
بالشواذ للشمس وهو لازم لوجوده الخارج والامر
في ذلك سهل فالحق انه يراود بل لازم الوجود بالكون
لازما للوجود الخارج فقط او للوجود الذميمة فقط
وتلزم المناهضة ما يكون لازما للوجود من معا
فاما ان يقال ان الاول لا يعني ان يصفى النسبة
مما لا يميزه في حصول اجزى طاقوا المقدر في نظم
الكلام والتقدير ان يصفى الطرفين والنسبة
جميعها ككافة او ليس بمحد - لكن معنى الكلام
ان يصفى الطرفين كاف في يصفى النسبة الكافي

في حصول اجزى طاقوا اصل ان يصفى الطرفين كاف
في اجزى لانه كاف فيما يكفي في اجزى قسم اراد
حصول الماهية في اليقين او لقائل ان يقول
لم يرد له بكافة يصفى الطرفين في اجزى قسم
اجتناب اجزى الى شئ غيرهما بل اراد لها عدم
اجتناب الى الوسط بالنفس المذكور في مجرد لفظ
الكتابة وانه كما ظهر في الاول لئلا يمتنع من قوله بالقبول
واضح في الثاني دالي هذا ذهب الاستاذ في وجه
روحه في شرحه للرسالة وعلى هذا الحاجة الى شئ
من التكليفين اللذين يشترط بهما قد سره قبل هذا
الكلام بقوله فاما ان يقال ان الاول لم يرد بالوسط
المعبر في القسمين نفيًا واثباتا ماضية في القسمين بل
معناه الصفو الذي هو اعم وكله قد سره بغيره بغيره
تأمل فان لزوم شئ بشئ اما ان يكون يجب
الوجود الخارج الى كثر القسمية ليست حاضرة
ولا ان قسم متبانية اما الاول فلان لزوم اللوازم
الذميمة التي وجوداتها اصلية تابعة لوجودها
ملزوماتها في الذميمة فقط كالكلية والجزئية
والشخصية وغيرها خارج عن الاقسام الثلاثة اما عن الاول
والثالث فلان وجود ملزوماتها في الخارج يتفك
عن وجودها الحقيقية واما عن الثاني فلان ادراك
الملزوم فيها يتفك عن ادراك اللازم وهو هو
واما الثاني فلان اللازم باللزوم الخارج ولا يلزم الماهية

ايضا يجوز ان يكون لازما ونهنا بالمعنى المذكور في القسمة
 الخامسة المبينة في القسم ان يقال لزوم شئ شئ
 اما ان يكون بحسب الوجود والخارج فقط على معنى ان يكون
 وجود شئ الثاني في الخارج مستغاضا عن الاول واما
 بحسب الوجود والذهني فقط على انه يمنع حصول الشئ
 الثاني في الذهني منعكاش حصول الشئ الاول فانه
 بغير الاستحالة اما بحسب الوجود بين معاد كل واحد
 من القسمين الثلاثة اما ان يمنع او ليس الثاني بدونه
 او ليس الاول وهي اللزوم الذهني المعترضة في الدلالة
 الاستثنائية واما ان لا يمنع وهو اللزوم الخارج
 فاللزوم الخارج بهذا المعنى متقابل للزوم الذهني
 المعترضة في الدلالة الاستثنائية لا بالمعنى المذكور في
 ذكره تذكر بل ثبت انهما معا في حجب
 من هذا الاستثناء حمل للزوم الذهني المعترضة
 لازم للمانعية على اللزوم الذهني بالمعنى المعترضة في الدلالة
 الاستثنائية وحاصل اجواب اللزوم الذهني المعترضة
 في لازم المانعية ليس بهذا المعنى بل بمعنى امتناع
 انفكاك وجود اللزوم في الذهني عن الوجود
 الاصيل اللزوم فيه وهذا هو القسم الاول والمعترضة
 في الثاني هو كونه تصور للزوم كافيا في تصور اللزوم
 وهذا المقدر لم يبين كونه الاول انما اقرب
 عما في التعريف في نفس الجمل معنيين احدهما انه
 المعترض والآخر اصل المذكور وادخله في الثاني

الاجمل

ان يجعل اضافة اللزوم في اللزوم واللازم على العهد ويكونان
 اشارتين الى اللزوم واللزوم اللذين يكونان تصورهما في اجمل
 بالزوم ومحصل التعريف ان هذا اللفظ يطبق على اللزوم
 البين الذي يكون تصور للزوم في نفسه وتوهمه في نفسه
 الاول اعم فانه على ان المراد بعبارة التعريف هو
 الثاني وحيث لا يراد عليه الاغراض المذكورة في هذا
 فمعنى قوله ثم في بناء عموم المعنى الاول لانه متى يكفر
 تصور اللزوم كونه تصور اللزوم مع تصور اللزوم
 انما انه متى يكفر تصور اللزوم في الخزم بالزوم البين
 الذي سبق تعريفه في اللزوم كونه تصور في ذلك
 واللزوم منه على هذا المعنى بناء على سيرة فيما ذكره
 من عدم ثبوت التعريف في الاشياء بل في سائر
 كلامهم غير قاصد لغو الاغراض المحكية بالعبارة غير
 واضحه في مقصوده متوجه لكن الى ان في ذلك
 سهل رحم والوضوح المتعارف الظاهر
 ان المراد بالوضوح المتعارف بالقابل للوضوح اللزوم
 بتوجه علمه التقسيم ليس كما صرح ويمكن ان يفكر
 المراد بالمفارق هو المفارق بالفعل والمستقيم
 احصى فاعلم انه هو على ظاهر الجمل لا على
 حقيقة الجمل وبمثل بطلان الزوال بالشيء
 واضح والشيء خفي اذ يظن الزوال بالزوال
 مع بقاء المعروض وهذا لا يزيل الا مع زوال
 المعروض كونه يحتاج بعضهم الى حمل الشب على

وهو ما بين الشب والشب

مع انه خلاف المتعارف ولقد رأيت في كتاب العروق
 للشرح المشرر ركن الدولة والده بن السمان قدس سره
 ان المحضر عليه السلام يصير شيئا با على رأس كل مادة بشرية
 ستة وهذا القدر كجبر الصفة التمثيل
 ان يختص با فرد حقيقة واحق ان حيث انه يختص
 بها فهو الخاصة وقد اجبته معتبر في هذا التعريف
 الا انه محذوف عن العبارة فوضوح الامر وانما قلنا
 ان قيد الحقيقة معتبر في الماشر خاصة للحيوان وعوض
 ثم لا نشأ فهو حيث الاختصاص خاصة ومن
 حيث العموم عوض ثم فبا حقيقة يمتاز احد هاتين
 الآخر والمراد بالاختصاص هو الاختصاص بالنسبة
 الى جميع ما عدنا ومن هي الخاصة حقيقة بالنسبة
 الى البعض ليكون خاصة اضافية وكذا المراد
 بالافراد مجموعها ليكون الخاصة شاملة ومع
 فالمراد بالضاحك هو الضاحك بالقرن ليس
 التمثيل وانما قلنا ذلك لانه معتبر عند المتأخرين
 في الرسوم هو الخاصة حقيقة شاملة واما عند المتقدمين
 المحذرين ان الرسوم ذكر احوال الاضافة الغير
 الشاملة فالمراد بالاختصاص هو الاعم من تحقيق
 والاضافة هو المراد بالافراد اعم من الكل والبعض
 فالخاصة عند المتقدمين تنقسم الى الحقيقة والشاملة
 الشاملة وغير الشاملة واما عند المتأخرين فلا يكون
 الحقيقة شاملة فلهذا استدلوا

السماني

العصدي

الافصول اليه هذا المختار من قبله كماله
 من قبله في بيان قود وتوفيق النوع والجنس وقد
 هناك اعليه فلما كانا على ما عرفت مع انه لا حاجة
 بنا الى هذا المختار او يمكن ان يقال ان راد حمله
 بالفصل الاول لفصل الجنس ايضا والكنف
 عن ذكر فصل الجنس يذكر اذ من المعلوم ان ما يخرج
 الجنس من هذا النوع يخرج فصلا ايضا الا برهان
 حمله اراد بالفصل والخاصة فيما ذكره بقية هذا
 في تعريف العرض العلم بفصل النوع وخاصة
 لاسلاف الفصل والخاصة والامام في قوله لانها لا تشارك
 الا على حقيقة واحق لا فصل الجنس خاصة يقال ان
 على حقائق مختلفة وهذا الذي عنه راد حمله ما ذكره
 كرسه اراد اعليه من ان اصول الاحكام هي
 الفصول البعيدة يخرج بالفصل الاخر فلهذا
 الحق ان المراد بالحقيقة الواحدة التي اعترت احيى
 بالاعتبار الخاصة سواء كانت افرادها مختلفة
 الحقيقة كالحق بالحق بالنسبة الى الماشر خاصة
 الحقيقة كالحق بالنسبة الى الضاحك خاصة
 فالحق وان كانت افراده مختلفة الا انه حقيقة واحد
 فالماشر الحق على افراده حيث انه مقول على
 افراده كانه مقولة على افراد حقيقة واحد قول
 عوضا وان كان من حيث انه مقول على افراد الاشياء
 والعرض مقول على افراد حقيقة واحد وغير ما هو

الاعتبار الاول خاصة وبالاختبار الثاني عرض عام
 وعلى هذا الجنس باعتبار ما يقول على افراد و
 حقيقة واحدة مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط
 وان كانت من حيث انه مقول على افراد الاشياء والوجود
 مقول على افراد حقيقة واحدة وعندها فهو لا يخرج
 بالقياس الاول مطلقا بل بالاعتبار الثاني ذلك الفصل
 وانما يخرجها بالاعتبار الاول غير التوفيق بالقياس
 الا خبره في الاول فثبت ان الجنس بالاعتبار الاول
 نوع لا جنس لان ما يخرج من جنس الى حقيقة وكل
 كلي بالقياس الى حقيقة نوع لان ما يخرج منها
 فكله من قبلة فقط يخرج بالجنس اراد به ان يخرج
 من حيث انه جنس لا من حيث انه نوع فلهذا
 ثم وانما كان من التوفيق رسوم الكليات
 اذ كثر في قوله كون هذه التوفيق رسوم الكليات
 ذكره في قوله في قوله من الكليات الكليات
 الحق انها حدود اذ لا ما به للجنس او اذ لا الفقه
 ضرورة انما لا يخرج بكونه كجود جنس الكليات
 على كثر من مختلفين بالقياس في جواب ما هو وما ذكره
 ثم في الجواب اول كلام الشيخ الرئيس في الشفاء وما ذكره
 ثانيا بانه رحمه الله وذهب الى ان الجنس في الحقيقة
 الاشارات الى ان هذه التوفيق رسوم للكليات فكل
 وانما جعل هذه الاقوال رسوم لحدود الاشياء على
 الاشياء فليس لما بين الكليات غير مقوم اياها

بقر

الى الجنس نفسه هو الكلي الذي لمختلفا الحقيقة بالاشتراك
 سواء جعل عليها اولى كجمل وانما جعل عليها او كونه صاعدا
 الى كجمل فمنها بعض له بعد تقومه وكذا في البقوات
 وانما اورد الشيخ رسوم اذ لا حد لها لانها اشياء
 مناسبة لبيانها المتقومة وبعضهم جعل
 الكل على انقسام كل المواظفة وهو كل الشيء على الشيء
 بالحقيقة ومصدره انما هو الموضوع والمجمل في الوجود
 الاصيل وذلك لكل كالحاج الى واسطة الاشتقاق
 وما في معناه وهو ان لا يخرج من كجمل هو كونه
 زيد كاتب او ذوق كناية فال موضوع زيد والمجمل
 المواظفة هو الكاتب او ذوق كناية وما يتجدد
 في الوجود خارجا وانما تغاير فيه وهذا هو الاشتقاق
 وهو كل الشيء على الشيء لا بالحقيقة بل بواسطة الاشتقاق
 كقولنا زيد كاتب فال موضوع زيد والمجمل هو
 الكتابة بواسطة الاشتقاق لا الكاتب اذ هو
 المجمل بل بواسطة واما متغايران فالوجود وهذا
 وخارجا وكل التركيب وهو كل الشيء على الشيء
 بواسطة تركيبه مع ذواته مع ما في معناه كقولنا
 زيد ذوق كناية او صاحبها فالمجمل بالتركيب هو
 الكتابة لا المجموع المركب ولما كان مودا الخبرين
 وهو كل الاشتقاق وكل التركيب واحد الا ان
 يحصل معنى الكاتب وذكواته وما ذكره واحد
 كما جعلها في واحد انما فعله رحمه الله وغيره على كجمل

لا يترك

الاشتقاق المفترج بجل هو ذو هو اكل كبحاج الى واسطة
 ذو لها امواد اولي لانه اقرب الى الصنط
 ثم قد عرفت في اول الفصل الثاني ان ما يحصل في الفعل
 اثر اخر عليه بل شبه انه حاصل في الفعل لو كانت
 معتبرة الكل لما جاز انقسم الى القسم الانية بل كان
 متمنع الوجود في الخارج لا غير في الموجود في الذهن بل
 وجوده في الذهن متمنع في الخارج والجواب ان شبهة كونه
 في العقل معتبرة في حصول الكلمة له لا في نفسه الى انقسم
 الانية بل المعبر في المقسم ذات الكل لا مع وصف الكلمة
 وحاصل كل ما في الكلمة تابعة لوجود العقل فخصوفا
 للماهية لا بنا في استحالتها في الخارج هذا هو الالهي العالم
 مقيد بجانب الوجود الالهي العالم هو سلب الضرورة
 عن الجانب الخالف للحكم فاذا كان جهة للفضية الموجبة
 وهو لا يكون مقيدا بجانب كما يقال مثل ما يقع
 العالم موجود بالمكان العالم كان معناه سلب ضرورة
 السلب وحصل ان العدم ليس بضرورة له لكنه يجوز
 ان يكون الوجود ضروريا له فيقابل المتمنع الضرور العدم
 ويتبادل الواجب الضرور الوجود واذا كان جهة
 للفضية السالبة فمع كون مقيدا بجانب العدم
 كما يقال تركيب الباء ليس بوجود بالمكان العالم كان
 معناه سلب ضرورة الالهي العالم وحصل ان الوجود
 ليس بضرورة له لكن يجوز ان يكون العدم ضرورة
 فيقابل الواجب ويتبادل فيطلق الالهي العالم

مناد

يتبادل الواجب والمتمنع ومن قال ان اراد الالهي العالم
 كما يتبادل المتمنع لا مقابل له حمل الالهي العالم على
 الاطلاق دون التقييد والتقييد بجانب العدم دون
 الوجود فاذا عرفت ان الالهي العالم هنا خاص
 بجانب الالهي شبهة فام النفس المجردة عن
 الالهي غير متناهية عن غير لم يرد ان النفس مجردة
 داخلية تحت الوجود دفعة بل طانية له ما يحضره
 الوجود متناهية ضرورة الجرم لا كجرم قوله خلد بل
 بل اراد انها لا تتأثر الى حد ذلك بل بعين
 مجردة تحت الوجود والحاصل ان من قال بغير
 العالم قال ان النفس ابدانوية واحق بعد
 هو اصدق له الكل موجودة بالضرورة
 الجوانب من حيث هو هو الطاهر من هذه العبارة ان
 المراد هو الجوانب مع الالهي قطع ثمن غيره ويرد عليه
 انه خلاف ما وقع عليه الا بطلان كنهه وقرن اتحاد
 مفهوم الطبيعة كلها حتى لم يزل كما مفهوم الكل الطبيعي
 والكل الطبيعي في حاضره الطبيعة الماهية
 حيث هي من حيث ان لا يحمل الكلام على ما يحمل
 من الالهي فكل الاستناد روح له رتبة على الكل
 الطبيعي هو الماهية المعروفة للكل من حيث هي من
 ان في غير ان كونه شي اخر فانا اليها ولا داخل
 فيها فمع قوله روح الجوانب من حيث هو هو على هذا
 الجوانب المعروض للكلية من حيث هو هو ارجح

السطح

ان يوصي آف مضافا اليه وجعل روح الله روحه البلى
 على اعتبار هذا القيد في كلامهم قولهم اذا قلنا الماهية انها
 كلية فخصاك اموتة فانه لم يجعل الكلي الطبعي شيئا من
 الماهية من حيث هو مطلقا بل في عين الحكم عليها الكلية
 ومفيدة ذلك هذا ولكن جعل قوله رحمه الله الحيوان
 من حيث هو هو على الحيوان من حيث هو كلى اما بالفعل كما د
 ذهب اليه البعض واما بالفعل حية كما ذهب اليه البعض
 على ان يكون اذل الضمير من راجعا الى الحيوان والآخر
 الى الكلي والعبارة وان لم تكن موافقة للظاهر على هذا
 الا انها موافقة لما عليه الاصطلاح فحمل الكلام على الحق
 وان كان مخالفا للظاهر احق من حمل على الباطل وان كان
 موافقا للظاهر
 رحم من الذين جواز تفعل
 احد هما مع الفصول من الاخر لم يرد به جواز تفعل
 كل منهما مع الفصول عن الاخر والكل الطبعي في المثال
 المودع ليس هو الحيوان من حيث هو وكما عرفت
 بل مفهومه من حيث هو كودض الكلي له اذ من حيث هو
 غرضه له فالكل المنطوق داخل في مفهومه ولو بالورا
 فتفعل مفهومه مع الفعل عن الكلي المنطوق غير ممكن
 بل اراد جواز تفعل كل واحد منهما وهو الكلي المنطوق
 مع الفصول عن الاخر وهو الحيوان وان لم يجر تفعل الحيوان
 من حيث انه مودض الكلي او صالح لكونه مودضا له
 به في الكلي هذا القيد كغيره للغايرة لكن في عبارة
 هنا نوع قصور عن انهم المرام

واما قال الحيوان مثلا في الاخر في افادة هذا المعنى فيتم مثلا
 على الحيوان او ما جرد عن الكلي ايضا رحم الكلي
 الطبعي موجود في الخارج ارادة ذات الكلي الطبعي
 وصف كونه كليا بطبعه لا الحيوان الموجود في الخارج ليس
 مودض الكلي الطبعي ولا صالح لكونه مودضا مع غرض
 الكلي له اذ مع صلح حية غرضه له ليس موجود حية واما ان
 رحمه الله من ان هذا الحيوان موجود في الخارج والحيوان جزء
 منه هذا الحيوان كالم العالمين بوجوده في الخارج به وورد
 عليهم ان ارادوا انه جزء من الماهية الالهية لهذا
 الحيوان فكذلك لكن لا يرد من وجود هذا الحيوان في الخارج
 وجود الماهية الالهية ولا وجود جزء ما فيه وانه
 ارادوا انه جزء من الماهية الخارجية لهذا الحيوان فم
 دلت ان الكلي الطبعي في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا
 يصدق عليه الماهية التي اذا اختر غرض الكلي
 طما او صلح حية غرضها طما كانت كليا طبيعيا كونه
 وعمرو هذا ظاهر رحم واما الكلي الاخر
 فموجودها في الخارج خلاف الكناية عن دقة
 اثبات وجودها في الخارج او غرضه وليس محولا
 على معناه الصريح حتى يتوجه عليه ان وجود الكلي
 الطبعي ايضا كلف فيه وكلامه يشعر بان لا حل
 فيه والظاهر ان ذلك في قوله والنظر في ذلك اشارة
 الى وجودها في الخارج ومع يتوجه عليه ما ذكره رحمه الله
 ويجوز ان يجعل ذلك اشارة الى وجود الكلي مطلقا

والحاصل انما تعرض لاثبات وجودها لانه في اثباته دقة
 ونحوه لانه يبين كمال المنطق المبني مع ان النظر في وجود
 الكل مطلقا خارج عن الصنعة فليس ثلثا بيانه وفيه
 تنبيه على ان الحق في وجود الكل الطبيعي ليس في الفهم
 وان التفرع العموم يانه في كتب الفقه ورجح سقوطه
 اخره انه كماله بالكلية قبل الوجه في هذا الكلام
 ان كماله انما يتوجه على ظاهر كلامه رحمه الله ويمكن حل كلامه
 رحمه الله على ان زعم المصنف الوجه في ابراده في هذا الفهم
 واجالها على علم اخوان الاول من هذا العلم خلاف
 الاخرين وليس كذلك فلا وجه لابراده واجالها على
 علم اخوانه الى زعم لانه لا وجه له اقل ورجح بوجه عليه
 ما قبل رحم مرجع التباين ارجوعه الى سائر
 كل من اخذ من الطرفين المتباينين بما يجعل كل
 من الطرفين موصوفا بالطرف الاخر محمول وجميع بينهما ما يطلب
 الكل كما يقال مثل شئ من الاشياء بوجه في شئ
 من الجنس بانسان والتساوي رجعه الى وجهين
 كل من اخذ من الطرفين المتساويين بما يجعل كل منهما
 موصوفا بالطرف الاخر محمول وجميع بينهما ما يطلب
 يقال مثل كل انسان مطلق وكل مطلق انسان والعموم
 المطلق مرجع العموم المطلق وخصوصه الى سوجبة
 كلية من احد الطرفين وهو الخاص بما يجعل موصوفا
 وكما علمه بالعلم اي بالكلية كما يقال كل انسان حيوان
 وسالبة خالية من الطرفين الاخر وهو العلم بما يجعل

موصوفا ويجزم عليه الخاص بما يجعله انما ليس
 بعض الحيوان انسانا ومن وجه ارجع العموم والخصوص
 من وجه الى سلبتين خويتين من الطرفين كما يقال
 ليس بعض الحيوان ابيض وليس بعض الابيض حيوانا
 وموجبة خوية من احدى طرفي اريد كما يقال بعض
 الابيض حيوانا او بعض الحيوان ابيض فانه قلت
 كما ان مرجع العموم والخصوص من وجه الى سلبتين خويتين
 وموجبة خوية كذلك رجعهما الى موجبتين خويتين
 وسالبة خوية فلم ذكر الاول في المراجع ذكر الثاني
 قلت لانها بالثاني لا يتمايز عن العموم والخصوص
 المطلقين لانه رجعهما ايضا الى موجبتين خويتين
 وسالبة خوية رحم مرجع التباين ارجوعه الى سائر
 انما جعل النسبة بين الكلتين مقسما للقسام
 الاربعه ولم يجعل النسبة بين المفهومين مقسما كما فعله
 غيره لا خصوصا المفهومين في الاقسام الثلاثة المذكورة
 في الشرح وهم جوامع الاقسام الاربعه كلها في شئ
 من الجزئين والكل والجزئي وفيه ان قسمة النسبة بين
 المفهومين الى الاقسام الاربعه لا يقتضي جوامع فجميع
 الاقسام الاربعه في كل من الاقسام الثلاثة لا يقتضي
 جوامعها في شئ من الاقسام الثلاثة وانما يقتضي اخصا
 الجميع في قوله وانما الجزئيات فلا يها لا يكونان المتباينين
 انما ايضا نظر لانه اذا بالنسبة بينهما باعتبار التمايز
 كما يدل عليه كلامه في بيان مرجع فلا تم انها يكونان

متباينين كيف و مرجع التباين كما ذكره الى سالتين
 كلتاهما من الطرفين والسالتان كما صلتا الخريفتين
 شخصيات لا كليات وهوذا وكذا الكلام في الكفاية
 في كل من طرف الخريفتين سالتين شخصيتين و مرجع
 التباين الى سالتين كلتاهما و مرجع التعميم الى
 المطلقة الى سالتين خريفة من طرف احدهما وان اراد
 النسبة انهم من ان يكون باعتبار الفارق او باعتبار
 الوجود فليكن ان الخريفتين لا يكونان الا متباينين اذ
 بحر الاقسام الاربعة في النسبة بين الخريفتين
 وكذا في النسبة بين الكلي والخريفي واصل وجه التخصيص
 التنبه على جريان الاقسام الاربعة في النسبة بين
 الكلين كما ذكره وجه ويكون الباعث على التنبه
 المذكور الاهتمام بها للاختصاص اليها في مباحث المعاش
قوله لربما يتوهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل
 واحد من الاقسام الثلاثة قول لا محذور بهذا التوهم
 لضعف نشأة وقوع دافعه اما الضعف فظاهر
 اذ التقسيم لا يقتضي جريان الاقسام كلها في كل من النوع
 المقسم لا بطريق الوجود ولا بطريق الشروع واما وقوع
 فعل خطة التوفيات الاربعة اجماعة والمادة وايضا
 في قوله فلما قال العالم علم ان ليس من الاقسام الاخرى
 كذلك متافضة والمادة المستفادة من قوله والكلان
 التخصيص لغوا ممنوعة لم يجوز ان يكون التخصيص
 لتبنيه على الاقسام الاربعة كلها جارية في النسبة

المعبرة منها **قوله** والكلام اكله رحمه الله حيث قال واما
 الخريفتان فلانها لا يكونان الا متباينين في الخريفتين المتباينين
 تبايناً حقيقياً كما هو المتبادر من العبارة اذ العبارة
 المتفولة عنه رحمه الله دينة ان كل العبارة على ما هو المتبادر
 منها ياتي حصر المفهومين في الاقسام الثلاثة او المفهومين
 اعم من التباين حقيقته او اعتباراً بالان النسب الاربعة
 كما يجوز بين المتباينين حقيقة كذلك يجوز بين
 المتباينين اعتباراً بقوله ولو عد جولي واحد بحسب
 الجهات والاعتبارات جويات متعددة فقد و
 حقيقياً لزم ان يكون الخريفي الحقيقي كلياته انه اراد به
 او عد جولي واحد بحسب جويات متعددة سلمنا
 الملهمة لكن لا في كل تحتها لانه القائل بل في هذا القائل
 وهذا الكاتب جويات متفاداة لا يقول بانها
 متفاداة تبايناً حقيقياً ولا توقف لصحة كلامه عليه
 وان اراد انه لو عد جولي واحد بحسب جويات متعددة
 تعد واعتبارية بل لزم ان لا يملك الملهمة لجواز كون
 الاربعة كلها على اقله بكونه متعدد وتعد حقيقياً
 ولو بالوضع رحم لما نزع من بيان النسب
 بين المتباينين شرع في بيان النسب بين التقيضين
 فان قلت لا اختصاص لما ذكره البيان بالنسبة
 العينية اذ النسب بين التقيضين ايضا مبين
 مقدر بما ذكره البيان والتفسير قد سلمنا ذلك
 لكن الكليات بالنظر الى نفسها غنياً وبالنظر الى ما فيها

نقضه مثل الانسان والادريس نقضه والاسم المكون
للفعل الرابع من الكلمتين باعتبار نقضها ومع قطع النظر
عما بنا فيها وكونها نقضين كما تجل في البيان الذي
يسمى فيه فاما فيما يتعلق بالنسب بينهما باعتبار انهما نقضا
ومع كل حطة ما يقا فيه فافهم او رد عليه ان
اعلم ان كلام المصنف المستدل على ان يقتضي انشاؤه بين
متساويين في دعوى استعمال السالبة للمعقولة
المحمول الموضوع لمحصل المحمول فاورد عليه منع الاستدلال
اولا ولما كان مدار المنع المذكور على جواز ان لا يكون
الموضوع موجودا فنصدق السالبة وفيه الموجبة
اشار الى اجواب باثبات المقدمة المرددة في ثلث
اذا كان الموضوع موجودا في ذلك لما كان بين اجواب
على الذوق من عموم الدعوى لغيره من الامور
لجميع الموجودات العقلية والحارجية محقة او مقدة
اشار الى منع الاستدلال ثانيا بالنسبة على دعوى
العموم فقال قلت لا يجزى نقضا انما هو بعد
لثبات المقدمة المحمالة في عموم الممكن نقض المعلوم
اللازمين وارجاء النقضين كل مدعى فاذا لم يصدر
احدا على شيء وجب ان تصدق عليه لاخر بلحقه
فالمنع بكاره غير مسموثة واجاب منع استحالة
ارتفاع النقضين باعتبار كل واحد من النقيضين
معينين احدهما معزول ان يكون احدهما في غاية البعد
في الامور كما في كل مدعى في عموم الممكن فافهم ان

في الشك كالا يمكن ليحتمل هناك مفهوم متساويين
غاية البعد والنقض لهذا المعنى كوز ارتفاعها عن شيء
والتميز اجتماعهما فيه والثاني قضيتان مختلفتان كالكاف
والسب يكون احدهما ارتفاعا والاخر كقولنا زيد انسان زيد
ليس انسان والنقض لهذا المعنى لا يكون ارتفاعا ولا
اجتماعا في الصدق واشتباة الثلث في دعوى مدعى في
ارتفاع النقيضين انما في اطلاق لفظ النقيضين
على هذين المعنيين ووضع احدهما مكان الاخر في الصدق
لثبات المقدمة المرددة لم يوجبها منع لوجه
من الوجوه وسماها بخصا اذ بها يحصل للمبتدل
الحكم من غير المنع بالحكمة الاولى انه حصل المقدمتين
التيين فمن المورد احدهما سالبه مقدر له المحمول
والآخر موجه محصل المحمول لظن الى فالكلام المستدل
على قضيتين موجبتين سالتى الطرفين وصدقت
الموجبة السالبة الطرفين لا يصح وجود الموضوع
كما بين من موضوعه فاذا كذب احدهما لا يكون كذبا
ان تصدق بعض المحمول ضمن الاستدلال بل
خلافه والثاني انه من الدعوى ان لا يمكن التمسك بها
شاملين طمس الاشياء وان كان فالكلام العموم
واصطلاح هذا الاختلاف لوجب تكلفات كذا
منها ما فعله القسدي عن الاموي صاحب المطالع
وهو ان المراد من سالتى النقيضين المتساويين ان لا شيء
ما يصدق عليه نقض احدهما ويتبين لصدقه

عليه عين الاخر والصدق نقبضه وهو قولنا بعض صدق
 عليه نقبض احد المتبادرين صدق عليه عين الاخر والصدق
 التي قولنا بعض صدق عليه احد المتبادرين صدق عليه
 نقبض الاخر وهو مثل هذا هو المراد من كون نقبض
 الاعم احسن من بعض الاخص وعلى هذا يدع المنوع المذكورة
 ووجه التكلف ان مرجع ما يفهم من المتبادر عند نقبض
 الى الاحكام وهو انه اذا صدق احدها على شيء صدق
 الاخر عليه وكذا الكلام في العموم والخصوص على ما سبقت
 في بيان المرجع وهذا الكلام منه كسكس فندرت صحة
 على ان يكون الوجه الاول من وجهي المحلين مختلفا بعيدا
 وهو محل مناقشة ثم مثله جيب ان نقبض
 كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان متاخر
 لقوله سابقا لصدق كل واحد من نقبض المتساويين
 على كل ما يصدق عليه النقبض الاخر وقوله والاكاذيب
 الا انسان لا ناطق مثال لقوله والاكاذيب احد
 النقبيين على بعض نقبض الاخر وقوله فيكون بعض
 الا انسان ناطقا مثال لقوله لكن ما يكذب عليه
 احد النقبيين الى قوله وبعض الناطق لا انسان
 مثال لقوله وهو يستلزم صدق احد المتبادرين
 بدو الاخر وانما ذكر هذا الاستلزام لانه انظر اذا
 ناطق قلت يمكن النقبين على هذه الطريقة عالم
 بقول المصنف في العلم اورد على اكل على وجهه
 وحاصل ان اللائق المناسب في بيان دعوى شخص

ان مبدئ دعواه ما يعتقد المدعى انما يعتقد خلافا وانما
 قلنا محتمل كل ما له تناسب ذلك لانه قال الموجبة الكلية
 لا يمكن نقبض كنفها عند المصنف فلما دعوى محتمل
 كل ما عليه وحاصل ما ذكره في كسكس من جواب تسليم ذلك
 وان الامر في ذلك محتمل او منقصة ان يصح في الاستدلال
 وهو بيان الدعوى بالكون صحيحا في الواقع حاصل
 مع انه رجم لم يجعل الامر المناسب بالكلية بل استدلال
 بما يصح التمسك عند مصنفه وكما ذكره في نقبض ايضا
 التمسك على صحة هذه الطريقة في الواقع ولذا قدما على
 الاستدلال الثاني مع انه نظر الى الاستدلال على رعاية
 المناسبة ايضا اولى بالتقديم على هذا ينبغي ان يجعل
 الجواب في العلم بالصواب رجع انفع ما اورد عليه
 من انه صحة هذه الطريقة في الواقع اذ لم يكن به عند
 لا منفع الاستبعاد عدم الكفاءة في الاستدلال بل يصح
 هذا الاستدلال عند مصنفه ثم يجعل الدعوى
 جزم الدليل انما قال جزم منه لانه الدليل المذكور مركب
 منها من مقدمة مطلوبة من قولنا وكل ما كذا كذا
 اخبر وما ذكره في بعض الجوانب نوجها للمصنف انما لمالم
 يظهر الدليل ولم يتحقق الاستدلال المذكور على
 تحقيق جزمه كانه الدليل هو المجموع من كسكس
 عنه بمنزلة جزم الدليل صورة انما قال صورة
 لانه الامر حقيقة في النقيل محزنة التعسير وانه
 يجامع العموم وجه لانه احد فروضه فيجوز ان يكون ذلك

ذلك الكلي يخصص في هذا الفرد ولم ير دانه كجامع العموم
 بل كونه ليس منها في بعض المواد عموما وجهه في جملتها
 بتأينا كمالها كما هو المتعارف من اننا نعال من الارض
 تباين جولي اذا كان الارض كذلك وانما صحت الاستعمال
 لان هذا استعمال اخر وهو استعمال لفظ التباين
 الجزئي في احد فردية وفيه اختلاف المتعارف وفي الاثر
 ونحوه ان دفع ما ذكر في بعض الجوانب من ان احتمال
 ان يكون التباين الثالث منها بتأينا في بعضه ثبت
 المدعى ان التباين الجزئي منها لا يكون الا بالتحول منها
 تباين كلي في بعض المواد وطند القدر عند المدعى
 وهو انه ليس منها عموم بل لا مطلقا ولا من وجهه لان
 مقاديرها ليس منها عموم في جميع المواد فاذا كان
 بينها في بعض المواد تباين كلي حصل المطلقا
 رحم كالا وجود والعدم اراد بها الوجود
 موجود والعدم معدوم لان الوجود والعدم مساويان
 عند الموجودات والمعدومات فلان في دفع
 اخر احسن ذكره في لقولنا نعم لم يسمع مما ذكره النسبة
 بين يقضي امرين منها عموم وجهه بل صحت عدم
 النسبة وهو قصد ذلك المصنفين ان يقضي
 الارض الذين منها عموم وجهه في تباين في بعض
 الصور بتأينا كليا وظاهر ان الواقع في نفس الامر
 ان منها قد يكون عموم وجهه كالا في بعض الصور
 فاذا نعم ذلك المصنف والفظ الى ما ذكره في يقضي

التباينين من جهة كل واحد من يقضي الخوفان
 ان ذلك المذكور ما بينهما في بعض الارض الذين
 منها عموم وجهه كما عرفت من الساس والظهور المذكورين
 الصا كما هو باري في يقضي التباينين في الصور النسبة
 منها ان يقضي الارض الذين منها عموم وجهه من
 التباينين في الصور المسماة به وانما اولنا في بعض
 المقامات في الصور المذكور والالتباين والظهور
 المذكور كما في بعض في ظهور النسبة منها التباين
 الجزئي او لقول ان دفع اخر انما هو اول التباين
 النسبة بينها العموم انما اقول في هذا الجواب من باب
 على ان يكون المراد بالتباين في قول المصنف يقضي
 التباينين متباينين بتأينا جزئيا هو المتباينين بالتباين
 الكلي كما هو المتبادر منه الى الفهم لا العلم منه وهو التباين
 الجزئي كما ان بناءا غير انه رجم عليه وح في الجوابين
 نظر لبيان ان يكون اخره رجم انما لم يسمع مما ذكره
 النسبة بينهما قصد او غير كاد هو قصد ذلك
 النوع من التباين ولو حصل المساواة على المقترن
 كما فعله الاستاذ رجم له روجه لان دفع اخره في الا
 انه خلاف متبادر في الحمله موجه على المقصود
 الحمل كله على خلاف متبادر منه وانما او رجم
 عليه واعلم انه قد سمع لو قدم الجواب المذكورين
 ولقول على المشية المكتوبة على قوله في علم كماله
 احسن تقييدا بين تقريرا متبادر مما ذكره

ان الكلي ايضا له معناه مختلفا اي بالذات كما ٥
 اخرى كذلك في القول بالتاثير اشارة الى المكان
 من هذه الصلة على الاختلاف الاختلاف بينها
 مع الاتحاد الذي يكون باعتبار مقابلة الجزئ
 الحقيقي حقيقيا وباعتبار مقابلة الجزئ الاضافي
 اضافيا وانما خص هذا المعنى وهو الذي
 اندرج تحت شئ بحسب نفس الامر بالاضافي مع ٥
 المعنى الاول وهو الذي صلح له يندرج تحت شئ
 بحسب فرض العقل ايضا اضافي لتوقف العقل
 على تعقل الغير لانه الاضافة فيه اظهر منها في كون
 الاول لتوقف كونه على كونه الغير وهذا مبني
 على ان يكون توقف تعقل شئ على تعقل غيره
 محوذة مستلزما للاضافة بينهما وحق ان لا
 كذلك واللازم ان لا يكون الجزئ الحقيقي حقيقيا
 لتوقف تعقله على تعقل الغير والذات تدكر
 بقوله قد ينافي كونها اضافيا وانما لم
 يضح تفسير الجزئ لما ذكر وهو ما يمكن فرض
 انذراجه تحت شئ وحسب تركيب كون الاضافي ارجح
 الى المعنى الحقيقي وكون الاختلاف بين المعنيين
 اعتبارا بكمالات اشارة اليه لانه لا يقال للفرس
 ان جزئ اضافي لانه لا يضاف فلون الجزئ الاضافي
 بما ذكرنا يكون تفسير الجزئ الاضافي بما لا يرضى به
 العرف ويلزم منه تفسير الكلي ايضا بما يخالف العرف

فما

فما ذكرنا لكت مع وجه عدم صحة تفسير الجزئ
 الاضافي بما ذكرنا يوضح لك منه ان احدهما ٥
 الحق ان الكلي ايضا له معناه مختلفا بالذات
 في النسبة عكس ما بين الجزئ ووجه الصبح بين
 النسبة انه يوضح لك منه ان الكلي الحقيقي يوجد
 مع الكلي الاضافي ويعلم ان كل كلي اضافي
 فهو كلي حقيقي ولا شك ان الخاص والعام
 متضايفان مشهوران وهما الدالان الموعودان
 للنسبة اخص معقوله المتكررة فقط اعني النسبة
 المعقولة بالقياس الى نسبة اخص معقولة بالقياس
 الى الاول او مجموع الدالين والعارضين
 النسبة المتكررة والمتضايفان الحقيقيان هما
 النسبة المتكررة فالاولان كلاب والابن
 والثالث كالابن والسنة ولا شك ان الخل
 الاول وهو حقل لتوقف النسبة او بالتوقف
 على مودة متضايفة اولك لانه توقف النسبة
 يقتضي لعدم مودة النسبة على مودة النسبة وذلك
 التوقف يقتضي المغايرة بينهما وكلها مستفاد
 الشئ بانصافه يقتضي التوقف والمغايرة واحدهما
 مستفاد من الاخر وان لم يكن فاجواب هو ذلك
 لا ما كره مع ان ذلك الجواب لا يمنع الاشكال
 الثاني ومنهم من قال وهو الحق لم يرد لهم ما ذكر
 لتوقف الجزئ الاضافي ارصد ابل اراد ذكر الحكم

من احكامه قصد ايكن ان يستند منه لتوفيق
 والحاصل انه قصد التوفيق ضمنيا ورد عليه
 ان المقام يدل على قصد التوفيق ظاهرا يقتضيه
 قصد التوفيق ظاهرا وصرحا كمالا ضمنيا
 فهو لا يلزم المقام ويمكن ان
 يقال ان شاء الله الى الجواب
 والابرار لقوله قالوا
 ثم الحمد لله العليم
 في فروع الدين
 وما وافق
 في شمسها
 الاحمر
 م



